نتائج استفتاء الرئاسة

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ العدد الرابع والأربعين/ اكتوبر ١٩٩٣م/ ربيع الآخر ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى ■



مودعو الشريف
ضحايا صراع قانونى

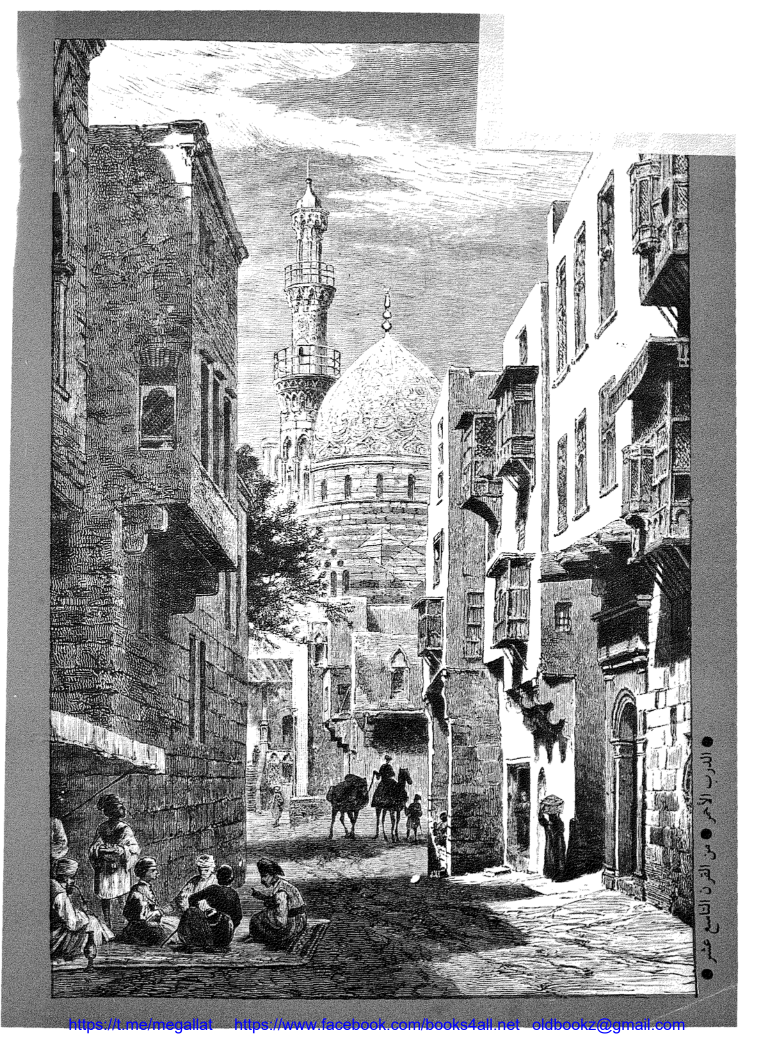
عبقرية السادات
والهزيمة بأثر رجعى

سينما الأحلام
المجهضة

الطفولة المؤجلة
فى روسيا

الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.. اتفاق كل المتعبين من الصراع

هل بدأ العد التنازلى للعصف بحرية الصحافة؟



● الدرب الأحمر ● من القرن التاسع عشر ●

في هذا العدد

لليسار در

تغيير .. «غزة – أريحا»

اضطرتنا الأحداث أن نخرج عن تخطيطنا لهذا العدد.

كالعادة كانت هيئة التحرير ومجلس مستشارى اليسار قد اجتمعا في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ووضعا الخطوط العريضة لعدد أكتوبر ، وبدأنا في التنفيذ ، وفجأة توالت أخبار الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي وصولا الى اللقاء الاحتفالي في واشنطون ومصافحة عرفات لرابين وتوقيع الاتفاق والاعتراف المتبادل، ولم يعد هناك مفر من اجراء تغييرات أساسية في مادة العدد.

أول ما فكرنا فيه هو الاتصال بالصديقين نظير مجلي (حيفا) وحنا عميرة (القدس) لنعرف منهما الأخبار ونتفق على موضوع الرسالة . كان «نظير» في طريقة لواشنطون لحضور الترقيع وهكذا انتظرنا عودته ليكتب رسالة هي في الواقع حصيلة«واشنطون والرباط وحيفا.. وبعث «حنا عميرة» برسالته من القدس، و«فالح العطاونة» نحو الشمس. وتفرغ «حسين بدوى» لرصد مواقف أحزاب المعارضة المصرية لتحتل«الجو السياسى» كله تقريبا ، وفي اللحظة الأخيرة قررنا أن نعقد ندوة يشارك فيها عدد من المتخصصين في القضية الفلسطينية والعربية بصرف النظر عن مواقفهم وآرائهم ، وعقدت الندوة بعد ٤٨ ساعة بالضبط من حفل التوقيع . واستكملنا الملف بتحقيق كتبه «مدحت الزاهد» يضع النقاط فوق الحروف ، حول مقولة أن السادات كان عبقريا وسابقا لعصره .. الخ.

ورغم هذا الملف فما زلنا نشعر أن هناك جوانب أخرى تحتاج الى استكمال في الاعداد القادمة ، وأن هناك موضوعات أضطررنا الى تأجليها بسبب المساحة ، خاصة الجزء الثاني من دراسة «مستقبل الماركسية العربية» وبقية بحث ثقافة بعض الاحزاب السودانية ، وحوار هام مع د. رمزى زكى حول سعر الفائدة وتحرير التجارة .. الخ

نعد بأن ننشرها جميعا في العدد القادم

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

ساحات النضال الحقيقية

حسين عبد الرازق

لم تستطع الأحداث الدرامية التى انتهت بتوقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى فى واشنطن، والتى استولت على اهتمام الناس فى مصر (والعالم العربى) أن تبعدهم عن التفكير فى همومهم اليومية الضاغطة، وما ينتظرهم من مصاعب ومشاكل فى السنوات القليلة القادمة.

فتمثيلية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، والحديث عن التغيير الذى يفكر فيه الرئيس والوعد بالخروج من عنق الزجاجة عام ١٩٩٥... كل ذلك لم ولن يفلح فى خداع الناس واقناعهم بغير ما يعيشونه فعلا ويدركونه.

فرغم ان الاستفتاء على الرئاسة موعده ٤ أكتوبر الحالى، فالناس تعلم يقيناً أن النتيجة مقررة سلفا، وأن كل ما يفكر فيه أصحاب السلطة والقرار هى النسبة التى سيعلنون فوز الرئيس بها فى الاستفتاء، وهل من الأصوب أن تقل عن ٩٠٪ أم لابد أن تتجاوزها، فالرئيس حسنى مبارك سيبدأ مع ١٣ أكتوبر فترة حكمه الثالثة شئنا أم أبينا.

وحديث التغيير أكاذيب تكشفها الحقائق كما يقولون.

فالقضية ليست شخص رئيس الوزراء الحالى أو القادم (أو السابق)، أو هذا الوزير أو ذاك، فرغم أن للأشخاص دورا وتأثيرا لا يمكن إنكاره، إلا أن جوهر القضية يظل السياسات والمصالح التى ترتبط بها، والتى نعيش فى ظلها طوال حكم الرئيس حسنى مبارك والتى وصلت حتى الآن ١٢ عاما متصلة.

وأظن أن الرئيس أصدقنا القول عندما أعلن أكثر من مرة خلال هوجة المبايعة، أنه سيواصل نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اشتهرت حكومها باسم «سياسة الاصلاح الاقتصادى»، والقائمة على تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولى المعروفة وشروط البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والتى انتهت فى كل البلاد التى طبقت فيها بالفشل.

ويتأكد الالتزام بهذه السياسات، بإتفاقات وتعهدات دولية، آخرها، الاتفاق مع صندوق النقد الدولى الذى صدق عليه مجلس اداراته منذ أيام، والعناوين البارزة لهذه السياسية وللاتفاق مع الصندوق هى...

– عودة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى، وتدمير الصناعة والزراعة المصرية لحساب المنتجات الأجنبية، عن طريق سياسة الابواب المفتوحة أمام كل ما هو أجنبى، وبيع شركات ومؤسسات القطاع العام، وصولا لأكثرها أهمية وخطورة، وهى البنوك وشركات التأمين.

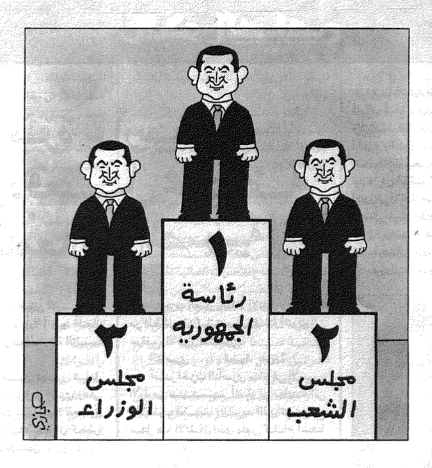
– إطلاق أسعار ما بقى من سلع وخدمات أساسية، خاصة السكر والزيت ورغيف العيش، والكهرباء، والبنزين، وصولا الى زيادة أسعار استهلاك المياة. – تزايد البطالة التى تجاوزت بالفعل ٣,٥ مليون عاطل.

– إصدار سلسلة من القوانين واتخاذ مجموعة من الاجراءات تغير من التوازن الإجتماعى القائم لصالح الأقلية المالكة وعلى حسب الأغلبية.

والنتيجة الوحيدة المتوقعة لهذه السياسات قياسا على التجارب السابقة وعلم الاقتصاد هى مزيد من التأزم الاقتصادى والتدهور فى مستوى معيشة الغالبية، وتزايد الفروق الطبقية، وتراجع الانتاج والتنمية الحقيقية.

ويؤكد هذه النتيجة أن الحكم فى مصر مواجه بتطورين سلبيين..

الاول، اتجاه الادارة الامريكية الى تقليص ما ينفق على المعونات الخارجية،



وتحصل مصر واسرائيل على النصيب الاكبر منها، وتعتمد سياسة الحكم فى مصر على هذه المعونات بدرجة كبيرة.

الثانى، دفع الولايات المتحدة الاموال والاستثمارات العربية الخليجية والأوروبية للاتجاه الى اسرائيل وفلسطين، وليس مصر، كجزء من دعم الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى نواة الشرق أوسطية، وهكذا تخسر السياسة المصرية رهانها الثانى - بعد حرب الخليج- فلا تحصل على المقابل الذى توقعته لدورها السياسى الموالى للولايات المتحدة الأمريكية.

واذا انتقلنا الى الساحة السياسية، فأظن أن الارهاب الذى تصاعد بصورة مخيفة خلال العامين الأخيرين، ليس فى طريقة الى التراجع أو الخفوت، فالحكم عاجز عن مواجهته برؤية شاملة، وسلاحه الوحيد المواجهة الامنية، ويستحيل نجاح المواجهة الأمنية وحدها - مع استمرار نفس الاسباب التى أدت الى تصاعد الارهاب - فى التصدى لمثل هذه الظاهرة المركبة والبالغة التعقيد.

والنتيجة الوحيدة هى استمرار هذه المواجهة الدامية التى تهدد الهامش الديمقراطى المحدود، وتقدم ضباط وجنود الشرطة ضحايا للارهاب، ولعجز الحكم.

ولا يأتى الخطر على الديمقراطية من الارهاب فقط، فالحكم فى ظل سياساته الاقتصادية والاجتماعية المعادية لمصالح الأغلبية، والاجراءات الجديدة التى تعهد بها والتى ستفجر مزيدا من السخط الاجتماعي، وفي ظل خوفه من الجماعات الإرهابية... يتجه إلى فرض مزيد من القيود على الاوضاع الديمقراطية المقيدة والناقصة والتى نشكو منها طوال حكم الرئيس مبارك، والتهديد الأخير للصحافة والصحفيين، وما كان يعد لهم بليل، مجرد نموذج لما يفكر فيه هؤلاء الحكام لحصار الأحزاب (المحاصرة أصلاً) وصحفها، ومنعها من الوصول للناس وكشف فساد الحكم وسياساته.

أن صورة السنوات القادمة صورة قاتمة، وليس من حق الذين تصدوا للعمل العام ويسعون للتعبير عن الناس أن يستسلموا لليأس، فواجبهم أن يسعوا بقوة للإمساك بزمام المبادرة، وتغيير الصورة.

وكما أثبتت تجاربنا وتجارب غيرنا، فنقطة البدء، والمدخل الصحيح للتغيير، هو الاصلاح الديمقراطى والسياسى.

ولن يتحقق الاصلاح السياسى والديمقراطى بمجرد اعلان الرأى والموقف، كما حدث فى موضوع استفتاء الرئاسة عندما قالت الاحزاب «لا» ثم دخلت الى الشرانق.

الناس فى حاجة الى أن تشعر ان هناك، أحزابا وقوى سياسية حقيقية تسعى فعلا للتغيير وإقامة حكم ديمقراطى ودولة مدنية حقيقية، وليس دولة والحزب أو الرئيس، أو الدولة الدينية، أو الدولة البوليسية، أو دولة العسكر.

فلتنزل الاحزاب والقوى الديمقراطية الى ساحات النضال والفعل.. فى المصانع والحقول والجامعات والنقابات والشوارع.. دفاعا عن الديمقراطية لتطرح برنامجها للاصلاح الديمقراطى والتغيير السياسى، وتناضل مع الجماهير لتفرضه - ديمقراطيا - على كل أعداء الديمقراطية.

غزة - أريحا.. ردود فعل مختلفة للمعارضة المصرية

أثار الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي المعروف باسم (غزة أريحا أولا) ردود أفعال متباينة على ساحة الاحزاب المعارضة الرئيسية في مصر.

أعلن التجمع ضمن تصور شامل للظروف الموضوعية وموازين القوى وعلى ضوء تمسكه بمرافقه الثابتة المؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية تأييده للاتفاق كخطوة أولى تستوجب العمل لتحقيق تسوية شاملة وعادلة.

نفس الموقف أعلنه الحزب الشيوعي المصري في بيان أصدره يوم ٧ سبتمبر بتأييده الاتفاق مع طرح المخاوف والمحاذير اذا لم تنتبه القوى الوطنية العربية- وبينها الحزب الشيوعي المصري - لمسئولياتها في دعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه الوطنية في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وصف الحزب العربي الديمقراطي الناصري الاتفاق بأنه استسلام قائم على الخزي والعار» وأكد تمسكه «بحق الأجيال العربية في تحرير كامل التراب الفلسطيني وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ، وأن هذه القضية ليست شأنا فلسطينيا ولكنها قضية عربية ، لا يحق لأي طرف عربي حتى ولو كان م . ت . ف ، تقديم أي تنازل فيها عن كل أو أي جزء من أرض فلسطين».

ووصف «الاخوان المسلمون» الاتفاق بأنه حل مهين مفروض على الفلسطينيين وسيعتبر تحت أقدام المجاهدين في سبيل الله من أبناء فلسطين ومن كل المسلمين» .

واكتفى حزب العمل بإنتقاد الاتفاق وطرح عدد من المطالب وان كانت صياغاته أقرب الى موقف «الاخوان المسلمون»

الناصري ... قضية عربية

أصدر الحزب الناصري بيانا في الأسبوع الأول من سبتمبر أشار في بدايته الى «الأسلوب الغريب والفريد الذي تم به وضع مثل هذا الاتفاق الذي ينهي كفاح أمتنا العربية » ، والى رفض الحزب الناصري المبدئي للتفاوض مع العدو الصهيوني.

وأعلن البيان أن الاتفاق ينتهي بالكفاح العربي - الفلسطيني الى نهاية هزيلة وهزلية أيضا ، فلسنا أمام حل شامل لقضية الأراضي العربية المحتلة، وانما نحن بصدد حل قطرى جزئي ، وهو بهذا يتفوق على كامب ديفيد في هزاله واستسلامه للأطماع الصهيونية اضافة الى كونه استطرادا طبيعيا لزيارة السادات للقدس وكامب ديفيد، كما انه لا يخرج في حقيقته عن جوهر كافة مشروعات الاستسلام التي روجت لها الدوائر الصهيونية منذ ١٩٦٧ من حيث تركيزه على فكرة الحكم الذاتي للسكان دون الأرض كبديل للوطن الفلسطيني ، ويزيد الطين بلة ان هذا المشروع لا يمتد الى كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧... وهذه الصيغة تجعل من غزة أريحا معزلا فلسطينيا تحت السيطرة الصهيونية تماما كما هو حال معازل السود في النظام العنصري بجنوب أفريقيا».

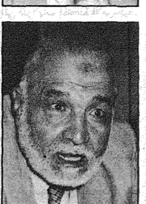
وأضاف البيان أن الاتفاق سيؤدي الى مزيد من الفرقة العربية ولاسيما الدول المتاخمة لفلسطين نظرا للتأثيرات السلبية له على موقفها التفاوضي في واشنطن، وسيفتح الباب أمام الاقتتال الشرس بين الفصائل والمنظمات الفلسطينية ليس فقط على صعيد الخارج والداخل الفلسطيني ، وانما أيضا على صعيد الفلسطينين داخل الاراضي المحتلة ، فضلا عن الفائدة التي ستجنيها تل ابيب من اجهاض الانتفاضة وقطع الطريق على تنامي العمل المسلح الداخلي ضد قوات الاحتلال ، فإن وجود عرفات بقوات شرطة فلسطينية تابعة له سيكفي العدو الصهيوني تبعات مواجهة الصراع




رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع



ضياء الدين داود الحزب الناصري



مأمون الهضيبي الاخوان المسلمون

الفلسطيني -.. كما أن القوى التي كان ينبغي لها أن تتجمع لمواجهة العدو الصهيوني سوف تتحول بالضرورة الى حرب أهلية فيما بينها على امتداد الوطن العربي.

وتضمن البيان أن صيغة غزة أريحا مقدمة ضرورية للتصفية النهائية للقضية الفلسطينية ، وهي أيضا السبيل لتمهيد الطريق امام تمرير صيغة الشرق أوسطية التي يضطلع فيها الكيان الصهيوني بدور القوى العظمى في المنطقة العربية. وفي النهاية أكد البيان أن المأزق الذي وصل اليه كفاحنا العربي هو نتاج سياسات الولايات المتحدة العدائية والدور الخياني الذي لعبته بعض أنظمة الحكم العربية ثم النهج الاقليمي الاستسلامي الذي انزلقت اليه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات»

الاخوان ... قضية اسلامية

وأعقب ذلك بساعات بيان «الاخوان المسلمون» فأشار الى أن «قضية فلسطين لا تخص الشعب الفلسطيني وحده وانما هي قضية كل العرب والمسلمين والعمل على تحرير فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة»

وأضاف البيان «ان الطريق الوحيد للتحرير هو الجهاد في سبيل الله بكل صوره وأشكاله ، الأولوية في ذلك أن تتخذ الدول الاسلامية (شعوبا وحكومات) طريقا جديا نحو تطوير نفسها لتواكب حركة التقدم الحضاري العالمية مع تمسكها بعقيدتها ودينها ، وان المفاوضات الجارية الان تمت في وقت اختلت فيه الموازين ، وبالتالي فكل ما ينتج عنها سيكون في صالح العدو الصهيوني، وان حق التعايش لكل المواطنين (مسلمين ونصارى ويهود) على أرض فلسطين تحت مظلة الاسلام الحنيف حق مكفول بشرط عدم الاعتداء على حرمات ومقدسات المسلمين.

وان اتفاق غزة أريحا يتم على قرابة ٢٪ من كل أرض فلسطين ، والسلطات التي سوف تمارسها الادارة الفلسطينية لا تجاوز أمور الصحة والتعليم والبلدية والأمن الداخلي وهي نفس السلطات التي يقوم الشعب الفلسطيني حاليا بادارتها كما أن أخطر الواجبات التي ستلقى على عاتق الادارة الفلسطينية هي وقف الانتفاضة وحماية العدو الصهيوني ، وهنا ما ينذر بخطر حرب أهلية فلسطينية ، وهو أمر لا نقره على الاطلاق ولا نقبل به ان ما تم الاعلان عنه يمثل قمة التنازلات من جانب منظمة التحرير فقد انحازت تماما الى العدو الصهيوني وتنازلت عن الحدود الدنيا التي وضعتها هي لنفسها قبل وأثناء المفاوضات وهو ما فجر الأزمات داخل بنيان المنظمة التي باتت هي نفسها مهددة بالزوال والانتهاء .

كما أنه ليس هناك أي اشارة الى وقف الهجرة أو الاستيطان ، ويتساءل البيان «وماذا عن القدس الشريف؟ وماذا عن حق العودة لملايين المشردين»؟

العمل ... حصاد التخاذل

في نفس الفترة أصدر المكتب السياسي لحزب العمل برئاسة ابراهيم شكري بيانا أعلن عدم رفض مبدأ التفاوض مع اسرائيل على أساس التمسك بجوهر حقوقنا والسماح للأصوات العالية المعارضة والرافضة بالتعبير في علانية عن وجهات النظر الى الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية باعتبارها شأنا فلسطينيا محصنا، وبالمثل لأية اتفاقية تعقدها أي دولة عربية أخرى مع اسرائيل ، اذ أن الصراع في جوهره صراع عربي صهيوني.

وانتقد البيان غموض صياغة نصوص اتفاق غزة أريحا- ويتمثل الغموض - طبقا لبيان حزب العمل- في عدم اشتمال اعلان المبادئ على قبول صريح من اسرائيل للانسحاب الكامل من الضفة والقطاع واقامة الدولة الفلسطينية ووضع القدس بعد المباحثات المقرر اجراؤها مستقبلا مما يهدر مبدأ «الأرض مقابل السلام» ،وطالب البيان بالحذر الشديد من أن يؤدي توقيع الاتفاق بالعديد من الدول العربية الأخرى لاقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني على الفور دون أية ضمانات مسبقة بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وأكد البيان في نهايته أن «ما انتهى اليه الحكام العرب في الاتفاقات الأخيرة ليس الا حصاد السياسات المتخاذلة والفاشلة للأنظمة الحاكمة والتي أحاطت بالشعب الفلسطيني ومقاومته ولا خروج من هذه الأزمة الا بمزيد من الديمقراطية حتى تتمكن الشعوب العربية من تغيير الحكام المتخاذلين والمتواطئين ، وأن تتولى قيادة أمورها بنفسها عبر انتخابات حرة.

*** التجمع والشيوعي يؤيدان الاتفاق كخطوة تستوعب عملا جادا للتسوية الشاملة.**

*** الناصري يرفض الاتفاق باعتبار فلسطين قضية عربية. الاخوان يرفضون ويؤيدون أن فلسطين قضية العرب والمسلمين.**

*** العمل ينتقد غموض صياغات الاتفاق ويطالب بالديمقراطية.**

*** معارضة شاملة للسوق الشرق أوسطية ولا للتطبيع قبل الانسحاب الاسرائيلي الشامل وقيام الدولة الفلسطينية.**

الشيوعي المصري.. مسئولياتنا

وفي ٧ سبتمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بيانا أعلن فيه أن موقف الحزب الثابت من قضية الشعب الفلسطيني هو المساندة المطلقة لنضاله وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق أرضه ، وأضاف ان الحزب على ضوء ذلك وعلى ضوء فهمه لطبيعة الدور الاسرائيلي.

والاستراتيجية الاسرائيلية الأمريكية العدوانية في المنطقة ترى أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون خطوة أولى للتقدم على طريق حل القضية الفلسطينية في ظل الظروف وتوازنات القوى الحالية.

وأضاف البيان «لقد جاء هذا الاتفاق تعبيراً عن اختلال التوازن بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير ، وبين اسرائيل والامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الاختلال الذي بدأ باتفاقيات كامب ديفيد بين السادات وبيجين وانتقال مصر في ظل الحكم القائم إلى التبعية للولايات المتحدة، وخروجها من ساحة النضال العربي ، ثم خروج العراق أيضا بعد جريمة الغزو العراقي للكويت والتي أدت الى انهيار النظام الاقليمي العربي وسقوط عدد من الانظمة العربية أسرى للتحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة التي قادت

حرب تدمير العراق ، ثم اختفاء الاتحاد السوفيتي من الساحة العالمية وانفراد الولايات المتحدة بها الى حين ، وقد دفع النضال الفلسطيني ثمناً باهظاً لهذه التطورات جميعا وواجه حلفا من بعض الأنظمة العربية التي حاولت خنقه وتصفيته وفرضت قمعا وارهابا في بلادها لمنع الشعوب العربية من مساندة الانتفاضة ودعم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير ، ومن الطبيعي أن مثل هذا الاتفاق والذي تم في ظل هذا التوازن المختل بشكل كما قال قادة منظمة التحرير «مخاطرة كبرى».

ويواصل البيان: «مسئولية القوى الوطنية العربية - ومنها حزبنا أن تواصل دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني وقيادته «منظمة التحرير» الممثل الشرعي والوحيد ، وأن تحرص على حماية حقه في اتخاذ قراره المستقل والديمقراطي بعيدا عن أي ضغوط خارجية وأن تقبل ما يقبله الشعب الفلسطيني ، وتقدم العون الفعال لنضاله لتحقيق أهدافه النهائية وسد الفجوات والنواقص التي يراها في هذا الاتفاق ، وبصفة خاصة قضية السيادة والولاية الجغرافية على الاراضي الفلسطينية المحتلة ووقف وازالة المستوطنات والانسحاب الاسرائيلي الشامل والقدس وعودة لاجئي ١٩٤٨، وضمان أن تكون اللجان الاقتصادية سبيلا للتسلل الاسرائيلي الى كل المنطقة العربية لفرض السوق الشرق أوسطية والسيطرة الاسرائيلية الاقتصادية على المنطقة، والتمسك بما أعلنته القيادة الفلسطينية من ضرورة استمرار الانتفاضة «فما دام هناك جنود باقون على شبر واحد من الأراضي المحتلة فسوف نعتبره حقنا المشروع أن نقاوم الاحتلال العسكري» والتمسك أيضا بشمولية الحل ورفض الحلول الانفرادية والجزئية.

وحيا الحزب اعلان كافة القوى الفلسطينية لتي وقعت الاتفاق وقبلته والتي رفضته ، بالتمسك بإدارة خلافاتها بالوسائل والأساليب الديمقراطية ، ورفضها الأصوات الشاذة غير المسئولة التي هددت باستخدام العنف ، ودعا الحزب الى تعميق الديمقراطية ونشرها في كافة المؤسسات والتعاملات كطريق وحيد لتحويل هذا الاتفاق الى بداية نضال جديد متصاعد ، لا نهاية له.

التجمع ... الخطوة والبدل

وفي ١٨ سبتمبر أصدرت الأمانة العامة للتجمع بيانا أعلنت فيه الموقف المبدئي للحزب وبصفة خاصة :

*التمسك بتحقيق السلام الشامل والعادل والتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي.

* حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

*احترام حق الشعب الفلسطيني ، م. ت. ف في اتخاذ القرار الفلسطيني المستقل فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني دون وصاية أو تدخل من أحد.

*التمسك بالحل الشامل على جميع الجبهات والمسارات وضرورة التنسيق العربي لتحقيق ذلك في أسرع وقت.

وأشار البيان الى الظروف الموضوعية وميزان القوى والأسباب التي أدت لهذا الاتفاق، وخاصة هزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لأراضي ثلاث دول عربية وكل فلسطين ، وتفريط السياسة المصرية في ظل حكم السادات مما أدى لخروج مصر أهم وأكبر قوة عسكرية وسياسية عربية من ساحة المواجهة ، والعجز العربي عن تعويض هذا الخروج ، والصمت العربي ازاء الغزو الاسرائيلي للبنان ومحاصرة الثورة الفلسطينية بعيدا عن خطوط التماس مع اسرائيل بعد خروجها من لبنان وتدمير القوى العسكرية والاقتصادية للعراق في أزمة الخليج وتخلي دول الخليج عن دعمها للقضية الفلسطينية ، وغياب الحليف الدولي القوي للعرب باختفاء الاتحاد السوفيتي وتنفيذ اسرائيل لأضخم مشروع استيطاني في الضفة والقطاع مدعومة بمليارات الدولارات الأمريكية وبأموال الصندوق العربي لدفع التعويضات عن آثار حرب الخليج ، وتعرض الشعب الفلسطيني لأبشع عمليات القمع والتنكيل والنهب ومصادرة الأراضي ومحاولات تهويد القدس خاصة في السنوات الأخيرة ، وفرض حصار مالي على المنظمة والشعب الفلسطيني والانتفاضة من جانب أغلب الدول العربية.

وأشار البيان الى ان الاتفاق يحقق انسحابا اسرائيليا من أراضي فلسطينية (غزة أريحا) لأول مرة منذ ١٩٦٧، وقيام سلطة وطنية فلسطينية عليها ويرتفع عليها العلم الفلسطيني لأول مرة منذ ١٩٤٨ ويتم إنشاء مجلس فلسطيني منتخب يشارك في انتخابه سكان الضفة والقطاع بما فيهم سكان القدس تنتقل اليه سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي والادارة المدنية الاسرائيلية وتشكل لجنة مشتركة لدراسة عودة نازحي ١٩٦٧، ورغم هذا فهناك مخاطر ناجمة عن تأجيل بحث وضع القدس والمستوطنات والسيادة على الأراضي الحدود ولاجئي ١٩٤٨ الى المرحلة النهائية (٥ سنوات) وربط الأراضي الفلسطينية اقتصاديا وتنمويا باسرائيل والنص على السوق الشرق أوسطية والتعهد بوقف الانتفاضة قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

ويعلن الحزب تأييده للاتفاق كخطوة أولى تستوجب العمل جديا لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ، ويؤكد أهمية الوحدة الفلسطينية وديمقراطية القرار داخل م . ت . ف ، وادارة الخلاف بأساليب ديمقراطية ورفض الانجرار للعنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية ، ويدعو الشعب المصري والشعوب العربية لمواصلة مساندة سوريا ولبنان لتحرر أراضيها المحتلة ويحذر من عملية زرع الشكوك بين الشعب الفلسطيني.، والشعوب العربية ، وأعلن معارضته لمشروع السوق الشرق أوسطية ، ويؤكد موقفه المبدئي الثابت برفض التطبيع مع اسرائيل ما لم يتم انسحاب قوات الاحتلال من كامل الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام ١٩٦٧ او الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وبالدولة الفلسطينية المستقلة.

وأكد التجمع أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحركا شعبيا يقوم على أسس بناء جبهة شعبية عربية تدعم معنويا وماديا م . ت . ف ، والشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق اهدافه الوطنية المشروعة وحل القضايا الجوهرية المعلقة (الانسحاب الاسرائيلي الشامل- السيادة الوطنية على أراضي الضفة وغزة عودة القدس- ازالة المستوطنات - عودة (اللاجئين - رسم الحدود) وتمارس هذه الجبهة الضغط على الحكومات العربية لتتخذ موقفا صحيحا الى جانب الحق الفلسطيني وصولا الى الحل الشامل والعادل، بالاضافة الى مواصلة نضال الشعب المصري لوقف سياسات التبعية واستئناف مصر لدورها التحرري العربي بما يضمن افشال المخطط الامريكي الصهيوني وانشاء نظام اقليمي عربي قومي ومتماسك واستعادة العمل العربي المشترك ، وبلورة

بحث إسقاط عضوية مصر بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

بديل للوضع العربى القائم الذى أدى الى هذا الخلل فى توازن للقوى فى المنطقة لمصلحة اسرائيل ، بحيث يكون البديل متكاملا ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا وفكريا ، يقود خطانا لتجاوز الأوضاع التى تفرض علينا التبعية والتخلف والاستبداد السياسى.

تبحث لجنة الخبراء بمنظمة العمل الدولية اسقاط عضوية مصر بمجلس ادارة المنظمة الم الدولية على ضوء العديد من التقارير والشكاوى التى وصلتها حول انتهاك الحقوق النقابية من نقابيتين أعضاء بالجمعية العمومية لاتحاد نقابات العمال، ومراكز نقابية فى مقدمتها المركز المصرى للحقوق النقابية ، وشكاوى فردية من العاملين ومنظمات حقوق الانسان ، وعلى ضوء عدم التزام الحكومة المصرية بتعهداتها المتكررة طوال السنوات السابقة بتعديل تشريعاتها لالغاء كل النصوص المقيدة للحريات ، خاصة ما يتعارض مع الحقوق الواردة بالاتفاقيات الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى مقدمتها حق الاضراب ، والتى سبق أن وقعتها الحكومة وصدق عليها مجلس الشعب المصرى.

وكانت المنظمة الدولية تبدى ملاحظاتها سنويا - خاصة منذ صدور حكم القضاء فى قضية اضراب سائقى القطارات المصريين عام ١٩٨٦ ، وتأكيده لحق العمال فى الاضراب.

وكانت لجنة الحريات بالمنظمة الدولية قد أدرجت مصر فى القائمة السوداء فى بداية سبتمبر الماضى وهى قائمة الدول التى تنتهك الحقوق النقابية على ضوء التقارير والشكاوى التى وصلتها ، والتي اشارت الى انتهاكات عديدة أبرزها قيام وزارة العمل بحل ٤٦٥ منظمة نقابية قبيل انتخابات النقابات العمالية عام ١٩٩١ ، وتدخلها فى النشاط النقابى واجبارها للنقابيين على ترك العمل النقابى بدعوى بلوغهم سن المعاش، وتعد اللجنة تلك الملاحظات لادراجها فى تقريرها السنوى الذى سيصدر أوائل العام القادم.

الحزب الشيوعى المصرى:
لا .. لمبارك

أصدر الحزب الشيوعى المصرى فى أول سبتمبر بيانا جاء فيه :

فى مايو الماضى أصدر حزبنا بيانا حدد فيه موقفنا أولها من اعادة ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثالثة ، وأوضاف البيان أن موقفنا المبدئى الداعى الى ضرورة ادخال تعديلات دستورية تفرض انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا ومباشرا بين أكثر من مرشح ولفترتين انتخابيتين فقط، وحذر البيان من خطأ وخطر السياسات المطبقة فى الواقع ونتائجها المدمرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أوضح البيان مدى السخط الجماهيرى الواسع على هذه السياسات.

ودعا الحزب جماهير الشعب المصرى للتحرك العاجل للمطالبة باصلاح دستورى وديمقراطى يكفل تصحيح اسلوب انتخاب الرئيس تحديد مدة رئاسة ، ويضمن اجراء الانتخابات البرلمانية وغيرها بأسلوب ديمقراطى ، كما طالبنا باصلاح اقتصادى واجتماعى يرفع عبء الأزمة الاقتصادية عن كاهل الجماهير الشعبية ، ويخفف اعباء الحياة عن الكادحين ، ويربط الاجور بالاسعار، ويحمى القطاع العام من البيع العشوائى ويكفل له ادارته جادة ونظيفة ، وطالبنا أخيرا بمواجهة حاسمة للحركات الارهابية ومواجهة كل اشكال التطرف الدينى وكل مظاهر التخلف والرجعية.

وطالبنا الجماهير بالتحرك العاجل للضغط من أجل المطالب السابقة ، وأن تحدد الجماهير موقفها بمدى الاستجابة لهذه المطالب.

لقد انطلق هذا الموقف الاولى لحزبنا من ادراك عميق ومسئول للمخاطر التى تحيط بوطننا وشعبنا في المرحلة الراهنة، وبأن الموقف الصحيح هو أن نضع العملية في اطار نضالى يستهدف تحقيق مكتسبات للكادحين وصيانة للوطن ، وتمايز موقفنا بالتالى عن فصائل المعارضة الداعمة للارهاب أو المتورطة فيه والرامية الى اقامة سلطة رجعية ارهابية طائفية تحت شعار الدولة الدينية أو تلك الساعية لتعميق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. كما تجاوز موقفنا مجرد ابراء الذمة أمام الجماهير وأمام التاريخ.

غير ان سياسات مبارك لم تحقق حتى الان اى استجابة للضغط الجماهيرى لارساء الحدود الدنيا المتمثلة فى الاصلاحات المطلوبة ، ولا يوجد ما يشير الي ان لديه بوادر استجابة عملية حتي يوم الاستفتاء . لذلك فان حزبنا يدعو الجماهير ليصوتوا «بلا لمبارك» ، ويناشد الجماهير بضرورة ممارسة حقها الدستورى في التصويت ، وأن تستمر ضغوطها من أجل مطالبها، وأن تحرص على نزاهة الاستفتاء.

ان التصويت «بلا لمبارك» هو الترجمة العملية لرفض مجمل سياساته التى ألحقت بالشعب والوطن أضرارا هائلة.

إشاعات


عاطف صدقى


الفريق أول محمد حسين طنطاوى

رشحت الاشاعات د. عاطف صدقى أو الفريق محمد حسين طنطاوى لمنصب نائب رئيس الجمهورية عقب الاستفتاء على الرئيس لفترة ثالثة.

كما تردد أسم اللواء احمد عبد الرحمن رئيس جهاز الرقابة الادارية ومدير مباحث المخابرات الحربية السابق لرئاسة الوزارة فى حالة الاستقرار على ترك د. عاطف صدقى لمنصبه.

نتائج استطلاع الرأي حول الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

***٦٥٪ لن يدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء على الرئاسة.**

***٩٦٪ يصوتون بـ «لا» لتدهور الاوضاع الاقتصادية وازدياد البطالة وارتفاع الاسعار..**

و٩٣٪ لغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان والتعذيب وتزوير الانتخابات.

*** الفساد تحول إلى ظاهرة عامة فى مصر.. والرئيس حسنى مبارك مسئول.**

*** (٩٢٪).. النظام القائم غير ديمقراطى.**

و(٩٤٪).. ويتعارض مع التعددية السياسية والحزبية.

*** استمرار مبارك فى الحكم يؤدى إلى تصاعد الإرهاب.**

فى عدد أغسطس الماضى طرحت اليسار استطلاعا للرأى حول الاستفتاء على رئاسة الجمهورية. شمل الاستفتاء ٢٢ سؤالا حاولنا من خلالها أن نطرح كل الآراء والاتجاهات التى أثيرت حول الاستفتاء والموقف من المرشح الوحيد الرئيس محمد حسنى مبارك.

وقد فوجئنا بسيل المشاركين في الاستفتاء الذين أرسلوا باستماراتهم وكتب أغلبهم اسمه وعنوانه ووظيفته وسنه.

ولاحظت المجموعة المشرفة على تفريغ نتائج الاستطلاع أن المشاركين أغلبهم من الرجال ، فلم تتجاوز نسبة النساء ٤ر٥٪.

وجاء حملة المؤهلات العليا (الليسانس والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه) فى مقدمة المشاركين (٦٥٪) يليهم العمال (٧ر٧٪) حملة المؤهلات المتوسطة (٦ر٥٪) ،عاطلين (٥ر٥٪)، بالمعاش (٢ر٤٪)، طلاب (٥ر٣٪)، رجال أعمال وملاك أراضى (٨ر٢٪) فلاحين (٢٪)، ضباط فى القوات المسلحة ٥ر٪)..

ومن بين حملة المؤهلات العليا احتل المحامون المقدمة (٣٢٪) فالمدرسون (١٢٪) فالمهندسون (١١٪) فالأطباء (٦ر٩٪)) فأساتذة الجامعات (٤ر٦٪)..

وقد وصلتنا أول استمارة يوم ١ أغسطس ١٩٩٣ أى يوم صدور العدد عن طريق الفاكس وحررها الاستاذ «هشام فايز عبد الفضيل قاسم» ويعمل مترجما (ليسانس آداب انجليزى)، ووصل أكبر عدد من الاستمارات من الدقهلية ، يليها الاسكندرية، فالقاهرة..

وفيما يلى النتائج الكاملة للاستفتاء.



* لم يوافق (٩٠٪) على النظام الحالى لانتخاب رئيس الجمهورية والذى يقوم على ترشيح مجلس الشعب بأغلبية ثلثى الاعضاء لاسم رئيس الجمهورية، وطرح اسم المرشح على الاستفتاء. ووافق عليه (٥ر٧٪). ولم يحدد رأيا ٥ر٢٪

* وقال (٩٢٪) أنه نظام غير ديمقراطى (٧ر٩٤٪) أنه نظام لايتفق مع التعددية السياسية والحزبية.

* وطالب (٢ر٩٣٪) بتعديل الدستور ليكون إنتخاب رئيس الجمهورية (ونائبه) انتخابا مباشرا من بين أكثر من مرشح.

* وقال (٧ر٨٢٪) أن اطلاق المدد التى ينتخب فيها شخص واحد رئيسا للجمهورية بصورة متتالية لايحقق الاستقرار . واعتبره ٨ر٨١٪ تأكيدا لسلطة الفرد.

* وقال (٩ر٦٥٪) أنهم لن يدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء على رئيس الجمهورية. وعللوا السبب فى مقاطعتهم لهذا الاستفتاء:
- (٩٠٪) لاعتقادهم بأن النتيجة مقررة سلفا.
- (٦٧٪) لأنه لايوافق على انتخاب الرئيس مبارك ولايوجد بديل له أمامه.
- (٥ر٣٧٪) لأنهم يقاطعون كل الاستفتاءات والانتخابات.

* وقال (٩٦٪) أنهم سيصوتون فى الاستفتاء بلا لتدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية ، وازدياد البطالة وارتفاع الاسعار، وعدم توفير الدولة للخدمات الضرورية وانتشار الفساد ، وتدهور التعليم والصحة.

و(٩٣٪) لغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة واستحالة تداول السلطة ديمقراطيا.

و(٣ر٩٢٪) لأن السياسات الحالية أدت الى تبعية مصر للسياسة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

و(٨١٪) لأن استمراره فى الحكم واستمرار سياساته يؤدى الى استشراء الارهاب وتصاعده.

* وفى حالة التصويت بـ «نعم» فسيكون ذلك للأسباب التالية:
- (٨ر٤٢٪) لخوفهم أن يكون البديل هو قوى الارهاب المتستر بالدين.
- (٦ر٢٧٪) من أجل التوسع فى الديمقراطية وحرية الصحافة وتكوين الاحزاب.
- (٥ر٢٤٪) لأن مكانة مصر العربية والدولية تعززت وأصبحت ذات فعالية فى عهد الرئيس مبارك.
- (٥ر١٤٪) لأن سياسة الاصلاح الاقتصادية أدت الى تحسين الاوضاع الاقتصادية ومستوى معيشة المواطنين.

* وقال (٩١٪) أن الرئيس مبارك رئيس الجمهورية يعتبر مسئولا عن سياسة الحكومة.

وقال (٤ر٨٩٪) أنه يوجد فرق بين سياسات الرئيس حسنى مبارك وسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى.

* وأعلن (٧ر٨٤٪) عدم تأييدهم للسياسة الاقتصادية للرئيس حسنى مبارك التى تسمى بسياسة الاصلاح الاقتصادى.

* وقال (٧ر٨٢٪) أن الفساد قد تحول الى ظاهرة عامة فى مصر. وأن الرئيس حسنى مبارك مسئول عن انتشار الفساد (٥ر٧٩٪).

* وأكد (٦ر٩٢٪) أن الأوضاع السياسية خلال الاثنتى عشرة سنة الماضية ليست أوضاعا ديمقراطية صحيحة.

وقال (٩ر٨٨٪) أن هناك مسئولية للرئيس حسنى مبارك ونظام حكمه فى إنتشار وتصاعد العنف والارهاب فى المجتمع.

ولم يوافق (١ر٨٩٪) على انتخاب لرئيس مبارك لولاية ثالثة باعتبار ان ذلك ضرورة لمواجهة خطر الرهاب المتستر بالدين.

ورفض (٦ر٩٠٪) القول بأن التصويت بـ (لا) فى انتخابات الرئاسة يعد تصعيدا وصداما مع السلطة يخدم مصالح الجماعات الارهابية المتسترة بالدين.

ورفض (٨ر٥٠٪) القول بأن التصويت بـ (لا) للرئيس مبارك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يعنى التصويت بـ (لا) للارهاب وخطر الدولة الدينية.

* وقال (٤ر٩١٪) أنهم لايتوقعون أن يغير الرئيس سياساته التى طبقها طوال ١٢ عاما وينفذ برنامجا جديدا فى حالة انتخابه لفترة ثالثة (١٩٩٣-١٩٩٩).

* ورفض (٩ر٥٥٪) القول بأن هناك قوى خارجية مثل السعودية ودول الخليج والسودان وليبيا وإيران وأقساما من الادارة الأمريكية تستهدف حكم الرئيس حسنى مبارك لتفتيت مصر.

* وقال (٨٠٪) أنهم تابعوا وجهات نظر الاحزاب المختلفة فى مسألة مبايعة الرئيس.

- وقال (٦١٪) أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عبر عن وجهة نظره. و(٢٥٪) أن الوفد عبر عن وجهة نظرة. و(٢٣٪) أن العمل عبر عن وجهة نظره و (٩٪) أن الحزب الوطنى الديمقراطى عبر عن وجهة نظره و(٣ر٥٪) أن الحزب الشيوعى المصرى عبر عن وجهة نظره. و(٣ر٢٪) أحزاب أخرى. و(١٪) حزب قومى عربى

وقد حدد كثيرون أكثر من حزب واحد عبرت جميعا عن وجهة نظرهم.

اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني
ماهية الإنقلاب في فكر القيادات الاسرائيلية

نظير مجلي

من لم يكن قد استوعب بعد مكنون ومفهوم التغيير الجديد في عالمنا، جراء انهيار الانظمة الاشتراكية وإقامة النظام العالمي الجديد بإدارة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاءته الاحداث الأخيرة المتسارعة في قضية النزاع الإسرائيلي- العربي لتصدم رأسه بالصخر وتجعله يصحو ليرى واقعه. ونقول **«النزاع الإسرائيلي- العربي» وليس «اتفاق غزة - أريحا»** بشكل متعمد. **لأن الانقلاب الذي حصل في هذا.. النزاع لم يبدأ في الساحة الفلسطينية ولن ينتهي بها. والجانب الفلسطيني هو حلقة واحدة فقط، ربما الحلقة الأضعف، في سلسلة أحداث ومتغيرات شهدتها منطقتنا وستشهد المزيد منها.. كجزء من المتغيرات العالمية.. التي تعصف ايضا باسرائيل.**

لقد واكبنا هذا الصراع الإقليمي على مدى ربع قرن ونيف. وتابعنا أحداثه الأخيرة لحظة بلحظة. ومنذ الاعلان عن اتفاق بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ونحن نراقب التطورات وندقق في أدق التفاصيل ونسعى للتعرف عن كثب على كل المجريات. وبحكم ظروف العمل الصحفي أتيح لنا أن نكون في ساحة البيت الأبيض في واشنطن، يوم ١٣ ايول/ سبتمبر، لنشهد مباشرة عملية التوقيع ومصافحة رابين- عرفات- كلينتون ونتأكد بانها ليست حلما. واتيح لنا أن نرافق رابين في أصعب ساعات عمره، في طائرة سلاح الجو الإسرائيلي التي أقلته من تل أبيب إلى اسـتردام فإلى واشنطن ثم الرباط، عاصمة المملكة المغربية العربية، وعودة إلى تل أبيب. اربع قارات و٥٩ ساعة. رحلة طويلة قصيرة. لكن بعدها الجغرافي يبدو صغيرا كبيرا أمام عمقها التاريخي.

أجل، فنحن في خضم تغييرات مذهلة في التاريخ، ولمنطقتنا نصيب جدي منها. وعلينا أن نعرف كيف نأخذ دورنا فيها، حتى لا يتجاوزنا التاريخ.

التغيير الذي حصل في إسرائيل

أن من يعرف رئيس الحكومة، اسحاق **رابين**، وتاريخه وافكاره وطبيعة شخصيته، يدرك أن آخر ما كان يمكن أن يفكر به في حياته هو أن يلتقي بياسر عرفات ويصافحه أمام مئات ملايين المشاهدين في العالم. لقد حاول استبعاد هذه الواقعة طول الوقت. حاول التهرب. لكنه وجد نفسه ملزما بذلك. **فهو لا يستطيع أن يقول- «لا» للرئيس كلينتون. ولذلك جاء إلى البيت الأبيض، مثلما يأتي المحكوم بالاعدام إلى مشنقته..**

كذلك الامر بالنسبة للاتفاق حول اعلان المبادئ وحول الاعتراف المتبادل مع م.ت.ف. فليس هذا ماطمح اليه رابين لكنه اضطر اليه اضطرارا. لأنه اقتنع بأن هذا هو الحل الوحيد الممكن في الظروف الحالية، والذي يعني ضياعه تفويت فرصة العمر. ويقف وراء اقناع رابين بذلك، القائم بأعماله ووزير خارجيته، **شمعون بيرس. وهو خصمه التاريخي** اللدود داخل الحزب الواحد.

وبيرس يعتبر أحد القادة الواقعيين في اسرائيل. منذ بضع سنوات وهو منهمك في مشروع **«سوق الشرق الأوسط»** (على نسق السوق الأوروبية المشتركة)، الذي كان أول من فكر به في الماضي **عيزر وايزمان** (رئيس الدولة حاليا). ويرى بيرس أن اهم ما تحتاجه منطقتنا هو السلام بهدف التطوير الاقتصادي والرفاه. ويعتقد وهذا ليس بعيدا عن الواقع، **ان إسرائيل ستكون احدى أكثر الدول إفادة من هذه السوق وذلك بفضل التطور التكنولوجي والعلمي البالغ فيها. ويرى بيرس أن هذا الوقت هو الافضل، بالنسبة لاسرائيل. اذ ان العرب في وضع**



سىء. لا يوجد من طرفهم خطر عسكرى . عزلو الصقور بعضهم يحتاج لامريكا كى تحميه (دول الخليج والممالك) وبعضهم يحتاج إلى المال والدعم المعنوى. والبقية تريد من أمريكا أن تكف نشرها عنهم. وعندما نقول أمريكا.. يعنى أيضا حليفتها اسرائيل.

والعقبة التى تقف أمام مخطط بيرس هى انعدام السلام. والمفاوضات فى واشنطن بدت متعثرة، الجولة تلو الأخرى. لذلك راح يبحث عن شئ درامى.

كان ذلك فى شهر كانون الأول عام ١٩٩٢ (ديسمبر). ونجح المفاوضون على المسار الاردنى فى الوصول إلى اتفاق على جدول الأبحاث مابين اسرائيل والأردن، هو بمثابة اعلان مبادئ للسلام بين البلدين. لكن الاردن رفض أن يوقع على الاتفاق، قبل الوصول إلى اتفاقات فى المسارات الأخرى وكان هذا بمثابة عنصر ضغط على اسرائيل. وكما قال لنا بيرس، فى الطريق إلى واشنطن، أن «الاتفاق مع الاردن جعلنى اقتنع بأننا سننجح مع الفلسطينيين». وهكذا بدأت مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية، بمعرفة وتشجيع من ملك المغرب، الحسن الثانى، والرئيس حسنى مبارك. وبعد ثمانية اشهر توصلوا إلى الاتفاق، وابرز بنوده:

*الاعتراف المتبادل مابين حكومة أسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. أسرائيل من جهتها تعترف بالشعب الفلسطينى وبحقوقه السياسية وبمنظمة التحرير كممثل شرعى له (وهذا جديد بالنسبة للسياسة الإسرائيلية) ومنظمة التحرير تعترف من جهتها بدولة إسرائيل وبحقها فى الوجود الأمن وتعلن إدانتها للإرهاب والتزامها باتباع المفاوضات السلمية فقط لحل القضية واستعدادها لوقف الكفاح المسلح من جهة الفصائل المنتمية اليها (والجديد فى هذا هو فقط البندان الاخيران) والاستعداد لإلغاء البنود الواردة فى الميثاق الوطنى الفلسطينى التى يتناقض مضمونها مع هذه المبادئ (وهذا أمر طبيعى ومفروغ منه).

*اقامة حكم ذاتى فلسطينى فى المناطق التى تنسحب منها اسرائيل. فى البداية قطاع غزة ومنطقة اريحا، ثم تتسع حلقته لتشمل كل الضفة الغربية على أن تتم مفاوضات حول المناطق الاخرى خلال السنتين



ياسر عرفات

القادمتين . ويبدأ تطبيق الاتفاق بعد ٣ أشهر من ترقيعة كحد أقصى. وتمارس منظمة التحرير سلطتها فى مناطق الحكم الذاتى المحررة، على أن يتم انتخاب مجلس الحكم الذاتى بعد تسعة أشهر.

*السلطة الفلسطينية تتولى كل المهمات ، بما فى ذلك على الارض باستثناء المستوطنات اليهودية ومنها الأمن الخارجى ، أمن المواطنين الإسرائيليين الذين يتجولون فى المناطق الفلسطينية.

* فى موعد أقصاه سنتان، تبدأ مفاوضات حول الحل النهائى، على أن تنتهى فى مده ٥ سنوات، فى هذه المفاوضات تكون كل المواضع مفتوحة للتفاوض، بما فى ذلك

رابين اضطر إلى خوض هذه التجربة مع م.ت.ف. اضطرارا، فالخطة خطة بيرس وقد أقنعة بأن لابديل عن مفاوضة المنظمة

الاتفاق يفتح الآفاق أمام حل للنزاع الإسرائيلى- العربى بمجملة. وليس فقط فى المسار الفلسطينى

مكانة القدس والمستوطنات وعودة المواطنين وكل موضوع آخر يرغب به أى طرف من الطرفين.

* خلال المرحلة الانتقالية، توافق اسرائيل على اقامة شرطة فلسطينية قوية، مدربة ومسلحة بكامل العتاد الضرورى، وعلى بدء عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا فى سنة ١٩٦٧ (عددهم يصل إلى ٨٠٠ الف نسمة).

إن مصلحة إسرائيل فى هذا الاتفاق تكمن فى عدد من الأمور، أهمها:

أولا- انه يخفف إلى الحد الأدنى من اعمال العنف والانتفاضة، ويحقق استقرارا سلميا فى المنطقة.

ثانيا- يفتتح الطريق إلى اتفاقات سلام مع بقية دول المواجهة العربية ويفتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالم العربى كله.

ثالثا- يفسح المجال أمام خطة التطوير والتعاون الاقتصادى فى المنطقة مثل: إقامة سوق مشتركة، التعاون على توزيع المياه وعلى حل مشاكل البيئة، تحويل المنطقة إلى ممر بين الشرق والغرب وفتح طريق يصل ما بين الاسكندرية وتركيا.. عبر إسرائيل والأردن وسوريا، إلخ

والمشكلة التى واجهها بيرس فى هذا الاتفاق هى فى أقناع رابين بأن يكون نظيره فى التفاوض، منظمة التحرير الفلسطينية. أما مشكلة رابين، فكانت ومازالت، الخوف من المعارضة اليمينية. وماذا ستقول عن موافقته ، وهو الذى كان رفض م.ت. ف. بكل شدة وعنف. لقد تخيل رابين كيف ستظهر صورته وهو يصافح عرفات فى مظاهرات اليمين اليوم وفى الدعاية الانتخابية لليمين بعد ثلاث سنوات. وكما قال لنا بيرس ، فان رابين «وافقه على المشروع»:.. اخترق أخطر حاجز نفسى فى الشرق الأوسط».

وعندما سألنا رابين عن ذلك، قبيل التوقيع على الاتفاق فى واشنطن، رفض الدخول فى تفاصيل. وأبدى ضيقا شديدا. وبدا محتقن الوجه. ولكن بعد التوقيع وجدناه يقول: «توصلت إلى الاقتناع الشخصى التام بأن منظمة التحرير هى العنوان الوحيد القادر على قيادة الفلسطينيين إلى سلام معنا».

وأما مشكلة مصافحة عرفات، فقد حلها بواسطة السفر من واشنطن إلى الرباط مباشرة. وهناك صافح الملك الحسن

الثاني. وهذا الملك يحظى بمكانة مميزة في اسرائيل، مثل الرئيس السادات، وخصوصا لدى اليهود القادمين من المغرب والذين مازالوا ينظرون إليه بوصفه قائدهم الأول.

ومن غير المستبعد أن تفتح صفحة جديدة الآن مع العالم العربي. فقد كان من أهداف زيارة رابين في المغرب طلب مساعدة الملك في الوصول إلى المزيد من الزعماء العرب في العواصم العربية، وكذلك كان هدف زيارة رابين إلى القاهرة بعد ايام . والدول العربية المرشحة لذلك كثيرة منها: تونس، الأردن، الكويت، السعودية، دول الخليج وحتى سوريا. وهناك قوى أخرى تضغط بهذا الاتجاه، في مقدمتها الرئيس الامريكي، بيل كلينتون ووزير خارجيته.

أن الانفتاح على العالم العربي سيساعد رابين بالتأكيد في جبهته الداخلية. واستطلاعات الرأى تمنحه من الآن تأييد ٥٤٪ من أصوات الجمهور اليهودي. و٩٠٪ من اصوات الجمهور العربي (المجموع حوالي ٧٠٪). فكم بالحرى عندما يصل إلى عواصم اخرى. خصوصا وأن اليمين لايطرح أي بديل مقنع لبرنامج رابين- بيرس.

بالمقابل، الجانب الفلسطيني والعربي الشعب الفلسطيني، عبر ويعبر كل يوم عن موقفه من الاتفاق. فالغالبية الساحقة من الجماهير الفلسطينية. المناطق المحتلة تؤيد الاتفاق (وفقا لاستطلاعات الرأى تبلغ بنسبة المؤيدين ٦٤٪) ويتم التعبير عن ذلك بالاحتفالات الجماهيرية والمسيرات الضخمة.

وربما يكون من الصعب على الانسان غير الفلسطيني أن يدرك ماهية الفرحة- الزائدة في بعض الاحيان- التي غمرت هذا الشعب منذ احتفال واشنطن. فقد رأوا، لأول مرة في تاريخهم، رئيسهم ياسر عرفات، يقف على منصة البيت الأبيض. الرئيس كلينتون يعامله باحترام. رابين يضطر إلى مصافحته. العالم كله يشيد به ويستقبله. وفوق كل هذا ، يدخل ذلك الشعب في امتحان مع حريته وكيانه، عندما يرى علمه خفاقا فوق القدس- دون أن يطلق عليه الرصاص أو يجبر على انزاله. لقد غمرت المناطق المحتلة بالأعلام الفلسطينية، علم على سطح كل بيت وعمارة وعامود كهرباء، وبيد كل طفل. وهذه ليست مجرد مسألة عاطفية. فالناس فرحون بالأمل المنبعث من هذا الاتفاق، لوضع حد لمعاناتهم الرهيبة. فالشعب هنا، بمعظمه، مقهور أو جائع لا عمل لا سيولة نقدية. قمع وقتل ومداهمات واعتقالات وصدامات يومية. التعليم تشوه. العلاقات الاجتماعية تضررت السرقات والمخدرات انتشرت الصراعات الداخلية تفاقمت واصبحت حياة الشعب كلها مشوهة. وتدهور الكثيرون إلى اليأس او حالة اليأس.

نعم، قد يكون من الصعب على غير الفلسطينيين أن يفهموا ذلك، خصوصا اولئك الذين يكتبون مواقفهم السياسية في مكاتب فخمة ومكيفة ومريحة.. بل قد يكون من الصعب ان يفهم تلك الفرصة، حتى الفلسطينيون الذين يعيشون بعيدا خارج الوطن، خصوصا اولئك الذين يخشون ان يظلوا خارج الحل النهائي.. مثل لاجئي لبنان وسوريا ويريدون العودة إلى الوطن بأى ثمن.

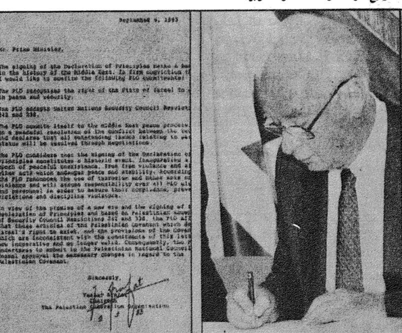
ولكن هناك معارضة فلسطينية من نوع آخر، تتألف من اولئك الذين يبنون رصيدهم على معاناة الناس ويأسهم، من الحركات الاصولية الاسلامية (حماس والجهاد في المناطق المحتلة والحركة الاسلامية في اسرائيل) فهؤلاء لا تقوم لهم قائمة اذا عاش الناس بسلام وبرخاء اقتصادى. ولذلك نراهم يحاربون الاتفاق بكل قواهم.

وكانت هناك قوى سياسية داخل منظمة التحرير وهيئاتها القيادية، غضبت لانها لم تشترك في المفاوضات ، ولم يقبل طلبها اجراء بحث جدى في مؤسسات المنظمة القيادية في الوقت المناسب، قسم من هؤلاء اكتفوا بالاحتجاج ثم انضموا للمسيرة، مثل حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقا) ، وجبهة التحرير الوطني وغيرهما.

أما في العالم العربي، فبالإضافة إلى المعارضة الليبية غير المفاجئة، كان هناك موقف غاضب من اطراف التفاوض الإسرائيلي- العربي . فهؤلاء كانت تطالبهم م.ت.ف. طول الوقت بعدم الذهاب إلى اتفاقات منفردة مع اسرائيل. وفجأة ، تذهب م.ت.ف. بنفسها إلى حل منفرد؟ اعتبروا ذلك طعنه في الظهر. ويمكن تفهم مواقفهم في البداية. لكن الاستمرار في الموقف لم يعد مبررا. والملك حسين ، الذى ادرك هذا الامر، انتقد الاتفاق مرة ثم باركه . لكن سوريا تتحفظ.. ولبنان تعارض هي الأخرى غير انها تؤكد ان هذا الامر هو من شأن م.ت.ف

هنا، من المتوقع أن تفعل الادارة


توقيع عرفات رسالة الاعتراف لرابين


September 9, 1993

Mr. Prime Minister,

[illegible]

Sincerely,

Yasser Arafat
Chairman
The Palestine Liberation Organization

الامريكية ضغطا لمحو المعارضة ولدعم الاتفاق. أما بقية الدول العربية، فهي إما متحمسة للاتفاق او انها فيه.

النضال والأخطاء..

لايكفي، بالطبع، الحديث عن التأييد أو المعارضة للاتفاق. وباعتقادنا المتواضع، أن القوى الوطنية المخلصة التي اختارت التأييد للاتفاق، هي الاقدر على رؤية سلبيات الاتفاق والسعي لتصحيحها. فالمعارضون له، ليسوا فقط لايفهمون معاناة الشعب الفلسطيني ودرجة خطورتها، بل المهم لا يطرحون أي بديل واقعي. كل ماعندهم هو مطالبة هذا الشعب بمواصلة النضال.

ولكن و أين هو هذا النضال؟

من يريد أن يكون صريحا، عليه أن يعرف أن الانتفاضة فقدت زخمها منذ حوالي السنتين أو ثلاث سنوات. وماتبقى منها

* منشور شهري من القيادة الموحدة ومنشور أخر من حماس، كلاهما متناقضان ومصران عن جو الخصام والانقسام
* اضرابات ، باتت متعبة بل منكهة للتجار بينما لا يلتزم بها معظم العمال.
* حوادث فردية تستعمل فيها سكاكين وأسلحة نارية.

لم يعد الشعب ينزل إلى الشارع بجماهيره لمواجهة الاحتلال ولم تعد الآلية المتعارف عليها للانتفاضة، نافعة. واصبحت هناك حاجة لتغييرها ولم يتفق على كيفية تغييرها. وراح كل طرف يتصرف على خاطره وطريقته وهواه.

والاهم من هذا هو الهدف فلكل نضال يجب أن يكون هدف وأمل. والنضال الفلسطيني هدفه الحرية والاستقلال في جانب دولة اسرائيل فما الذي يريده أعداء الاتفاق ؟ هل من شئ يقدمونه للشعب أفضل وأكبر واقعية، مثلا دولة حرة أو دولة اسلامية من النهر إلى البحر وغير ذلك. من يستطيع أن يعد نفسه أو جيشه بهكذا دولة اليوم.

ومن الجهة الثانية، نجد الناس الواقعيين، يؤكدون أن هذا الاتفاق ماهو إلا خطوة في سبيل تحقيق حل عادل. خطوة مهمة ، تاريخية، بعيدة المدى.. لكنها، تحتاج إلى جهود جبارة في المراحل اللاحقة ومن طرف الجميع، حتى نصل إلى تحقيق الخطوات القادمة وهذه الجهود ينبغي أن تكون مبنية على إيمان حقيقي بلا تشوية ولا تزوير.

المهام الجديدة أمام منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق

حنا عميرة

رسالة القدس

اتفاق إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، وما احدثه من حالة نهوض شعبي عارم في المناطق المحتلة ومشاركة عشرات الألوف في مسيرات ومهرجانات التأييد التي أزدانت بملايين الأعلام الفلسطينية ينطوي على مغزى كبير وأهمية بالغة ويؤكد أن الشعب الفلسطيني قد أمسك لأول مرة بطرف الخيط الذي سيقوده إلى إنجاز حقه في تقرير المصير وتحقيق استقلاله الوطني. ويردد معظم الناس في المناطق المحتلة المثل الصيني القائل بأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة. وأن الاتفاق يمثل هذه الخطوة على الرغم مما فيه من نواقص وسلبيات وغموض يتطلب تجاوزها والتغلب عليها الكثير من الجهد والمثابرة.

وعندما نقول أن الاتفاق يفتح مسارا تفاوضيا جديدا أمام الشعب الفلسطيني، ويفتح أمامه افاقا يجب اغتنامها والاستفادة منها، فإن هذا لايعني أن الطريق أصبح ممهدا وسالكا نحو الوصول إلى الأهداف الوطنية ، وإنما على العكس، فالطريق لايزال مليئا بالألغام، وكلها الغام اسرائيلية وامريكية، ونحن مقبلون على صراع تفاوضي مرير، سيحاول خلاله الطرف الاخر فرض تفسيره الخاص لهذا الاتفاق وربما يتفق مع برنامج حزب العمل الإسرائيلي الذي يتحدث عن حل وسط إقليمي في المناطق المحتلة ويتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وفي هذا المجال بالتحديد ينتصب أمام الشعب الفلسطيني تحد رئيسي يتمثل في كيفية الارتقاء باتفاق إعلان المبادىء والبناء عليه وتطويره ليرقى إلى مستوى الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية!! وكيف يمكن تحويل الإعتراف الرسمي الاسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى اعتراف بجموع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وليس مجرد اعتراف محدود بطرف تفاوضي، أو وفق عبارات شمعون بيرس،وزير الخارجية الإسرائيلي اعتراف «بالطرف الفلسطيني القادر على تقديم التنازلات»!.

لهذا يجب الانتباه الشديد للتفسيرات الاسرائيلية الرسمية لاتفاق اعلان المبادىء ولاسيما ما يصدر عن رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين وعن بيرس اللذين اعطيا تفسيرات لصالح إبقاء المستوطنات وبقاء القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية وعدم الانسحاب الكامل من المناطق المحتلة حتى في المرحلة النهائية. إن مثل هذه التصريحات يجب ألا تمر مر الكرام. لأنها تعبر عن الاتجاه السائد لدى الأوساط الرسمية الاسرائيلية وتنبىء بما هو قادم على طاولة المفاوضات. إنهم وببساطة شديدة وبعد الاعتراف بدور منظمة التحرير لايريدون القبول بالنتائج السلبية المترتبة على هذا الاعتراف! ويبدو أن هذه هي خطتهم للمرحلة المقبلة! وهذا أيضا ما أشار اليه بيرس في مقابلة ثانية مع صحيفة «يديعوت احرونوت» بمناسبة السنة العبرية الجديدة حيث قال:«كان علينا تقديم تنازل معين والاختيار بين موضوع القدس وموضوع المستوطنات وموضوع منظمة التحرير، وقررنا التعامل مع الخيار الثالث»!. أما رابين فقد

اعتبر أن معيار نجاح الاتفاق هو المعيار الأمني بالدرجة الأولى والاقتصادي بالدرجة الثانية! ولم يتحدث عن أي معيار سياسي وهذا ملفت للانتباه!.

ومع ذلك فإن معايير رابين وبيرس ليست معايير الشعب الفلسطيني أو القيادة الفلسطينية، فمنذ بدء العملية التفاوضية في مدريد شكل إشراك منظمة التحرير في المفاوضات كممثل عن الشعب الفلسطيني وإلغاء صيغة وفد الداخل مطلبا أساسيا إلى جانب المطالب الأساسية الأخرى المتمثلة في وقف الاستيطان وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وموضوع القدس. وحتى إذا كانت النية الاسرائيلية تتجه لوضع دور المنظمة في تعارض مع الموضوعات الأخرى أو على حسابها، فإن ما جاء في اتفاق اعلان المبادىء لايسمح بترجمة هذه الأحلام الاسرائيلية إلى أرض الواقع، فالاتفاق المذكور استخدم بشكل صريح ولأول مرة عبارة الشعب الفلسطيني، كما تحدث عن الوحدة الإقليمية للمناطق المحتلة، وأكد لأول مرة بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، كما ثبت موضوعي القدس والاستيطان على جدول أعمال المرحلة النهائية مع وعد بوقف النشاطات الاستيطانية في جميع المناطق المحتلة.

وإذا كان إعلان المبادىء لايسمح بذلك، فإن هناك أمورا أخرى يجري الرهان عليها حاليا قد تفتح الباب لتحقيق أحلام رابين وبيرس وهذا ما أشار إليه الجنرال احتياط شلومو غازيت الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية عندما توقع اندلاع حرب أهلية محدودة في المناطق المحتلة! وهناك من الإسرائيليين من تحدث أيضا عن افغانستان ثانية!.

ولاشك هنا أن تحول الخلافات السياسية إلى احتراب وصراع داخلي من شأنه أن ينسف الاتفاق، وأن يظهر الشعب الفلسطيني وقيادته بمظهر العاجز وغير القادر على حكم نفسه بنفسه وأنه بحاجة لوصاية طرف ثالث عليه ..والسؤال هنا هل هذا ما تفكر به بعض الأوساط في إسرائيل كوسيلة محتملة تمنع تطوير الاتفاق في الاتجاه الذي يريده الشعب الفلسطيني وتحول دون قيام المنظمة بدورها كقائد لهذا الشعب ومجسد لهويته الوطنية!!.

وأمام هذه التحديات الجسام. وبعد المباشرة في تنفيذ الاتفاق وانتقال قيادة منظمة التحرير إلى أرضها في أريحا وغزة، وبالقرب من جماهيرها في مختلف المناطق المختلفة، فإنها ستواجه واقعا جديدا يختلف كليا عن واقع المنفى البعيد عن الوطن والشعب ويترتب بالتالي القيام بمهام جديدة ذات طبيعة مختلفة بحكم اختلاف المكان والظروف والأهداف.

ونحن هنا لانريد أن نستعجل الأمور بالنسبة لتلك المهام كما أن تحديدها بصورة قاطعة ونهائية لايزال أمرا غير ممكن في المرحلة التالية .، لكن وبصورة سريعة، يتوجب إعادة النظر بالتركيبة الحالية للمنظمة المبنية على أساس فصائلي وبحيث تصبح وعاء معبرا عن مختلف القوى الاجتماعية الفلسطينية وخاصة في الضفة والقطاع التي هي بمعظمها محرومة من هذا التمثيل، فقط بهذا الاسلوب يمكن توسيع القاعدة الاجتماعية المشاركة في اتخاذ القرار، وهذا إجراء ضروري وهام لحماية منظمة التحرير وتعزيز جماهيريتها، كما أن اختلاف دور المنظمة وطبيعة مهامها من مهام ذات صيغة عسكرية إلى مهام اجتماعية واقتصادية يتطلب مراجعة عميقة لطبيعة الدور الجديد وأسلوب الأداء.

وأيضا فإن نجاح منظمة التحرير في تقديم نموذج جديد لسلطة وطنية ديمقراطية بدءا من أريحا وغزة تقوم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وضمان حق المعارضة في إبداء الرأي، من شأنه أن يحفز النضال الجماهيري من أجل توسيع الرقعة الجغرافية لهذه السلطة إلى مختلف أنحاء المناطق المحتلة وهذا هو الضمان الأساسي لإحباط الأحلام والتمنيات الإسرائيلية والكفيل



جانب من مظاهرة مناهضة للاتفاق في المسجد الأقصى

بتطوير اتفاق المبادىء قيادة المنظمة لصياغة دستور مؤقت ينظم العلاقات اليومية والداخلية الفلسطينية ويقدم الضمانات الضرورية لاحترام حقوق الإنسان الفلسطيني وإزالة أي مخاوف من المستقبل قد تنشأ لدي العديد من الأوساط الشعبية وخاصة لدى فئات الطبقة الوسطى الفلسطينية التى سيكون لها دور أساسي خلال المرحلة المقبلة.

وعلى الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ستنشأ أيضا العديد من القضايا والإشكالات التى تتعلق عادة بعملية إعادة البناء، فمسألة استيعاب مئات ألوف النازحين تتطلب مشاريع اعمار كبيرة، كما أن موضوع التنمية الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال الفلسطينية من الخارج والعلاقات مع الدول المجاورة لاسيما الأردن ستحتل أهمية أكبر هذا بالإضافة إلى الإشكالية التى ستظهر نتيجة للمحاولات الإسرائيلية لاستغلال المناطق المحتلة كمعبر لتطبيع علاقات مع الدول العربية، قبل التوصل إلى حل سياسى شامل وانسحابها من الأراضى العربية المحتلة.

لذلك فإن ماهو قادم على المناطق المحتلة وبعد توقيع الاتفاق يعتمد كثيرا على دور وأداء منظمة التحرير الفلسطينية ونموذجا لسلطة ديمقراطية فلسطينية كخطوة أولى نحو إقامة الدولة المستقلة.

الجدول الزمنى للمرحلة الانتقالية

يرتبط إعلان المبادىء الذى وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن بجدول زمنى مدته عشرة أشهر يقضى إلى بانتخاب مجلس فلسطيني.

وسيدير المجلس الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لفترة مؤقتة مدتها خمس سنوات تتفاوض اسرائيل والفلسطينيون خلالها بشأن تسوية سلام دائمة.

بعد التوقيع على إعلان المبادىء ستبدأ اسرائيل والفلسطينيون التفاوض بشأن تفاصيل انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا بالضفة الغربية.

ويدخل الإعلان حيز التنفيذ رسميا فى ١٣ اكتوبر وتتابع نقاط الجدول الزمنى كما يلى:

* يسرى فورا..
* تحول السلطة من الحكومة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى فلسطينيين يتمتعون بالسلطة فى خمسة مجالات هى التعليم والثقافة والصحة والخدمات



عرفات يصالح رابين فى حضور كلينتون

الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

وسيتمتع الفلسطينيون بسلطة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن لم يتضح بعد نوع السلطة التى ستكون لهم على القدس الشرقية.

* بدء الفلسطينيين فى تشكيل قوة للشرطة من مقاتلى منظمة التحرير من خارج الضفة الغربية وغزة.
* تكوين لجنة اتصالات مشتركة بين اسرائيل والفلسطينيين.
* تشكيل لجنة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادى للعمل بشأن المياه والكهرباء والطاقة والشئون المالية والنقل والاتصالات تشمل ميناء غزة والتجارة والصناعة وعلاقات العمل والتدريب وحماية البيئة والإعلام وذلك بالإضافة إلى برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وغزة مدعوم دوليا وبرنامج اقليمى للتنمية الاقتصادية.
* دعوة الأردن ومصر للانضمام إلى لجنة مستمرة لاتخاذ القرارات بشأن إجراءات قبول الفلسطينيين الذين تركوا مساكنهم فى الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ ويقدر عددهم بحوالى ٨٠٠٠٠٠ بما فى ذلك أفراد عائلاتهم/ وإجراءات لمنع الاضطرابات.
* ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٣:
* توقع اسرائيل والفلسطينيون اتفاقا بشأن الانسحاب من قطاع غزة وأريحا وترتيبات مفصلة لسيطرة الفسطينيين على المنطقتين.
* يبدأ الاسرائيليون على الفور الانسحاب من غزة وأريحا.
* بدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للحكم الذاتي الفلسطيني رسميا.
* ١٣ أبريل عام ١٩٩٤:
* آخر موعد لكى يكمل الاسرائيليون انسحابهم من غزة - أريحا
* ١٣ يوليو عام ١٩٩٤:
* آخر موعد لانتخاب مجلس فلسطيني.

وسيحدد اتفاق مؤقت يتم التوصل إليه بحلول هذا الموعد تكوين المجلس وصلاحياته بما فى ذلك السلطة التنفيذية والتشريعية وترتيبات تحويل السلطة إلى المجلس وتفاصيل تكوين أجهزة قضائية مستقلة.

* سيتمكن الفلسطينيون من القدس الشرقية من التصويت وربما التنافس فى الانتخابات.
* وسيعاد نشر قوات عسكرية اسرائيلية انسحبت بالفعل من غزة- أريحا خارج المناطق الأهلة بالسكان فى باقى أنحاء الضفة الغربية بحلول عشية الانتخابات على أكثر تقدير. وستظل القوات الاسرائيلية مسئولة عن أمن المستوطنين الإسرائيليين.

انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وحل الإدارة المدنية.

* ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٥.
* آخر موعد لبدء محادثات بشأن التسوية النهائية.
* ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٨

بدء سريان تسوية دائمة.



بلاغ على آخر الحرب.. على أول السلام!

على آخر الحرب التي عودتنا عليها..سلام
على أول السلام الذي انتظرنا خطاه، سنرفع راياتنا البيضاء بلون الحمام..
ونصطف على الجانبين :الرجال الذين خاضوا المعارك، الأولاد الحافظون أناشيد الحماسة، الأمهات اللواتي نثرن على الصدور قلائد من دموع، الأباء الذين خبأوا احزانهم في «خزائن الصدر»، الصبايا اللواتي وعدن بالنصر- جميعنا سنصطف على الجانبين، نستل من أوجاعنا ما يليق من كلام الاعتذار وننثره علينا..

على آخر الحرب التي عودتنا عليها ...سلام!
..وسترخي رؤوسنا- مساء- على وسائد من تعب ونسرح في غابة من تراث العرب: قعقعات السيوف، قصف الدفوف، بلاغ الانتصار على أول المعركة، بلاغ الهزيمة على آخر المعركة، همزات الفرسان على ظهور الخيل، المناديل التي رفعتها الصبايا على وداع من بكاء، زغاريد الأمهات على خطابات الزعماء، أيام عقّرت فيها النساء، جدائل الشعر، رقص الفجيمة، تباريح النواح، بلاغة الشعراء، مراثي العزاء..وصمت الصبايا الذي ضمخته الدموع حول جثة خضبتها الدماء..
..وهذا المساء،
سنطوي أعناقنا على انطواء الذراع و..نغرق في إنكسار الروح!

*****

على آخر الحروب التي عودتنا عليها...سلام!
على أول السلام الذي انتظرنا خطاه، سنرفع راياتنا البيضاء بلون الحمام..
سنلملم ماتبقى من عزائمنا ونرحل من غبار الحرب التي اتخمتنا هزائم ونقول انتصرنا: للمرأة التي ذوى عمرها في انتظار الغائبين..للرجل الذي أدمن الإذاعات التي أغرقت على دمه المديح.. للصبية التي تحلم بالزفاف لفارس سيأتي من عتمة السجون.. «ولأجمل الأمهات» التي علقت عمرها على وعد بأن دم الشهيد سيمنحنا وطنا- سنقول انتصرنا- وتطير أفراحنا على سفر الغمام!
على آخر الحرب التي عودتنا عليها...سلام!
..وسننهض من هاماتنا التي أذلتها الهزيمة.. ونمشي على أعمارنا الهوينى. نسترجع في الذاكرة خطابات الزعماء ، أغنيات فيروز عن «القدس العتيقة» ، ملصقات أحلامنا الشاسعة، الأناشيد التي اشعلتنا ، أرقام الزنازين، ظهورنا التي انصلبت على جدران من هواء، بيانات التضامن التي بثها علينا الأثير، بصاق «المحقق» على وجوهنا
، الغاز المسيل للدموع و...نهوضنا من مذبحة على مذبحة!
..على هذا السلام»،
سنخرج من أجسادنا التي ضاقت علي نبض روحنا..سنخرج، وعل أكفنا أحلامنا التي أطفأتها الهزائم..ننثرها في الهواء علها، في زمن آخر، ترجع إلينا..!

****

على آخر الحرب التي عودتنا عليها .. سلام!
على أول السلام الذي انتظرنا خطاه، سنرفع راياتنا البيضاء بلون الحمام..
فيا أيها الشهداء اعذرونا!.
هذا أوان الخروج من دمكم..
ومن دمنا..
على زمن سيسطر روحنا:
تصف لذاكرة اثخنتها الهزائم، ونصف لهذا السلام الذي سيجعلنا هباء .
مساحة على ما تبقى من أعمارنا لكم.. ومساحة سيستبيحها هذا السلام..اعذرونا!!

فالح العطاونة

ندوة
اليسار

٨ من المتخصصين وقادة الفكر في مصر يناقشون الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

والاعتراف المتبادل والأسباب التي دفعت المنظمة وإسرائيل للاتفاق وما هي آفاق التطور في المستقبل القريب؟

أدارة الندوة: حسين عبد الرازق
أعدها للنشر: عماد فؤاد
تصوير: خالد سلامة

كان الحدث مثيرا، ومفجرا للخلاف والحيرة لدي المواطنين والأحزاب والقوي السياسية. قلة صغيرة كانت منحازة بوضوح وحسم مع أوضد. أما الغالبية فقد إنحازت للطريق الصعب.. فحاولت أن تقرر وتفهم وتناقش قبل أن تحدد موقفا من مثل هذا الاتفاق الصعب، ومايفجره من احتمالات إيجابية وسلبية.

وإختارت اليسار أن تنظم «ندوة» تدعو اليها عددا من المهتمين والمتابعين للقضايا العربية والقضية الفلسطينية، والمهمومين بالهم العربي والفلسطيني وهكذا التقي مساء الاربعاء ١٥ سبتمبر بعد توقيع الاتفاق فى البيت الأبيض بـ ٤٨ ساعة كل من:

أمين هويدى... الكاتب وأحد المتخصصين البارزين في قضايا الأمن القومي ومدير المخابرات المصرية ووزير الحربية الأسبق.
جميل مطر... الكاتب ومدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل.
حلمي شعراوي.. الخبير المعروف في الشئون الافريقية والعربية ومدير مركز البحوث والدارسات العربية.
عبد الغفار شكر.. الكاتب والمفكر الاشتراكي وأمين التثقيف بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى.
لطفي الخولي.. الصحفي والكاتب وأحد أبرز المتخصصين في الشئون الفلسطينية والعربية ورئيس اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا.
مصطفى الحسينى.. الكاتب والصحفي ومن المع الدارسين للشئون الدولية والعربية والفلسطينية.
وفاء حجازي.. السفير ووزير الخارجية المصري السابق وعضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

وتولي إدارة الندوة حسين عبد الرازق رئيس التحرير وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع وفيما يلى نص الحوار الذى دار في هذه الندوة.



حسين عبد الرازق

لن أتكلم كثيرا عن الموضوع الذى نحن بصدده اليوم وهو «الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى» سواء كان إعلان المبادئ والملاحق المرتبطة به أو كان الاعتراف المتبادل.

من الواضح أن هناك إتفاقا بين الجميع أن ما تم لايحقق الأهداف الفلسطينية المعلنة والتى دخلت المنظمة على أساسها مباحثات مدريد.

ياسر عرفات قال «أن ماأنجز هو الممكن وليس ماأريد تحقيقه» وحزب الشعب وهو القوة الثانية المؤيدة للإتفاق سجل أن هناك قصورا فى الإتفاق عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية.

لكن أصحاب الاتفاق والمؤيدين له يقولون أن هذا هو أقصى ما نستطيع أن نصل اليه فى الظروف الحالية. وأقترح أن يدور النقاش فى ندوتنا هذه على محورين.

الأول: الظروف والاسباب والدوافع التى أدت بالمنظمة وبإسرائيل للتوقيع على هذا الاتفاق فى هذا الوقت بالذات وبصرف النظر عن رأينا فيه.

الثانى : وهو الأساس فى هذا النقاش أن نحاول الوصول لتقييم مشترك للاتفاق وتبادل الاعتراف من حيث إيجابياته وسلبياته بشكل عام واحتمالات التطور المستقبلية سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى بشكل عام فى السنوات القليلة القادمة

أمين هويدى

مفهومى للصراع هو أن له لغة عالمية ولابد أن نفهمها تماما حتى يكون تفهيمنا على أساس سليم. فالصراع له عدة لهجات، فالطلقة أو القتال لهجة، والكلمة أو الحوار لهجة أخرى. والقتال لايستمر إلى الأبد ولا يعنى قطع الحوار عن طريق قنوات ظاهرية أو قنوات سرية أو عن طريق أطراف أخرى ثالثة كوسطاء.. الخ الغرض من القتال هو بلورة موقف سياسى محدد. لايمكن للأطراف المتصارعة أن تصل الى مائدة المفاوضات إلا إذا كانت إراداتها تقلصت وفى حالتنا فإسرائيل لم تقبل الجلوس على مائدة المفاوضات الا لأن إرادتها المطلقة أصبحت ارادة مقيدة، وكذلك الحال مع الارادة الفلسطينية.

إسرائيل كانت تتحدث دائما عن اسرائيل الكبرى وعن ضم الأراضى بطريقة دستورية قانونية بغض النظر عن الرأى العام وكانت تسمى الضفة الغربية «يهودا والسامرا» وترفض الحديث مع منظمة التحرير وتنكر وجود شعب فلسطينى وأرادت عن طريق القتال المستمر أن تفرض هذا الكلام على أرض الواقع.

الفلسطينيون أيضا كانوا يقولون بأن المسألة ليست خلافا على الحدود بل هى خلاف على الوجود ولابد من اقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطينى و إزالة اسرائيل

وقد ثبت الآن أن أى من الطرفين لم يحقق هدفه النهائى بالقتال. ربما يسعى طرف أو آخر لتحقيق نفس أهدافه عن طريق وسائل أخرى قد تكون إقتصادية أو سياسية ، لكن الثابت أن القتال لم يحقق النتائج المطلقة لأى من الطرفين.

وهكذا جلس الطرفان على مائدة المفاوضات فى محاولة لتحقيق حلول ناقصة . والاتفاق الذى نصل اليه على مائدة المفاوضات يعبر عن توازن القوى الحقيقى وبالنسبة لأبو عمار فربما يكون قد وصل الى قناعة أن أطراف عربية أخرى داخلة فى العملية السلمية قد وصلت بالفعل الى نتائج محددة دون أن يحقق هو أى مكسب من المكاسب يلجأ الى شق هذه القناة السرية بينه وبين اسرائيل.

لقد استخدمنا مثل هذه القناة فى مصر أيام عبد الناصر، وقمت شخصيا بفتح لقام اتصال سرية مع الـ س. أى. أيه. السادات أيضا استخدم القنوات السرية ولكنه حولها من قنوات بين المخابرات العامة المصرية والـ س. أى. أيه الى قنوات بين قصر عابدين والبيت الأبيض. ومن وجهة نظرى فالقنوات المكشوفة لاتحقق أيه نتائج بعكس القنوات السرية التى تحقق النتائج الحقيقية.

وقد بدأ أبو عمار الاتصال عبر هذه القناة السرية. فالأوضاع المادية الفلسطينية تدهورت والذين كانوا يمولون المنظمة توقفوا. والانتفاضة فى الداخل لم تعد تبنى القوة التى كانت عليها عند بدايتها منذ خمس سنوات. وهكذا قبل أبو عمار بفلسطين الصغرى.

اسرائيل ادركت استحالة الاستمرار كقاعدة مسلحة دائما تقاتل فى لبنان والضفة الغربية. **وقبلت هى الأخرى بإسرائيل الصغرى.**

أيضا تغير النظام العالمى وانفرد قطب واحد بالساحة الدولية وأصبحت أمريكا فى حاجة الى استقرار من نوع خاص بالمنطقة. والظروف الأقليمية العربية أصبحت ظروفا تعسة وإراداتها منتهية ولايوجد نظام عربى بالمعنى المفهوم فى ظل التفكك والتفتت.. وواجهت المنظمة ظروفا داخلية وفلسطينية صعبة.

وضاقت اسرائيل بحالة القتال المستمرة والوضع الداخلى غير المستقر بصفة دائمة والمصروفات الباهظة الخاصة بالتسليح. ومن يطلع على تقارير المحاسب العام الأمريكى يرى أنه يشير كثيرا جدا الى ضرورة الوصول الى حل فى موضوع الإعانة لإسرائيل فماهو ذنب دافع الضرائب الأمريكى.

هذه الظروف جميعها جعلت الجميع يجلسون معا وماكان مستحيل أصبح جائزا. سوريا قبلت أن تجلس للتفاوض والاردن أيضا والجميع يتصل ببعضه البعض إتصالات سرية. فما المانع من أن يجلس

الفلسطينيون أيضا مع الاسرائيليين لمحاولة الوصول الى حل؟!
ولهس معنى توقيع الاتفاق أن الصراع قد انتهى فالصراع ليس هو القتال وإنما القتال جزء من الصراع، ونحن الآن فى مرحلة توقف فيها الصراع بإستخدام القوة ولكن ليس معنى هذا أن الصراع بوسائل أخرى قد ترقف أيضا سيستمر الصراع عن طريق الصمود وعن طريق الاقتصاد وعن طريق تجمع عربى إذا أمكن، وعن طريق الضغوط السياسية .. الخ.
ومن يدرى أيضا قد نلجأ مرة أخرى لاستخدام السلاح

عبد الغفار شكر

اود أن أضيف بعض النقاط للعوامل التى أشار اليها الاستاذ أمين هويدى والتى أثرت على الوصول للإتفاق. فبالإضافة لحرمان العرب والثورة الفلسطينية من حليفهما الاستراتيجى، وتفكك الوضع العربى، وتوقف المساندة، وتآكل الإنتفاضة فهناك توقيع معاهدة الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل والتى أخرجت مصر- عمليا- وهى أكبر قوة عربية من ساحة الصراع العربى الأسرائيلى. كذلك حرب الخليج أخرجت العراق ثانى قوة عربية- عمليا- أيضا من ساحة الصراع الأمر الذى أدى إلى إختلال التوازن فى المنطقة لصالح اسرائيل.
وفشلت حركة التحرر الوطنية العربية فى إقامة نظم حكم عصرية قادرة على تجاوز أوضاع التخلف والاستبداد فضلا عن أنهاكها لشعوبها فى معارك جانبية وصراعات عقيمة إستنزفت طاقاتها، وبالتالى فشلت فى ادارة الصراع مع اسرائيل بكفاءة نتيجة عجزها عن بناء القوة الذاتية العربية القادرة على ردع القوة الاسرائيلية أعتقد أن هذه العوامل مهمة جدا خاصة وقد بدأ الساداتيون يعايرون الفلسطينيين بأنهم رفضوا ماكان معروضا عليهم فى كامب ديفيد ويؤكدون على أنها- كامب ديفيد- كانت هى الفرصة السانحة التى أضاعوها والحقيقة أن كامب ديفيد هى جذر للوضع الراهن الذى وصلنا إليه الآن وإختلال علاقات القوى بهذا الشكل الذى أوصل إلى هذه الاتفاقية.

حلمى شعراوى

القول بأن هناك ظروفا أدت الى تنازل الفلسطينيين والاسرائيليين معا ليس دقيقا فمن وجهة نظرى فالطرف الاسرائيلى يتمتع الآن بأفضل ظروف ممكنة إزاء أرتباطه المؤكد والمستقر مع امريكا (القطب العالمى الاساسى) وبالادارة الأمريكية الجديدة بشكل اكثر تحديدا. وأدركت الحكومة الاسرائيلية أنها تمر بلحظة مناسبة لتغيير وسائل لتحقيق مفهوم اسرائيل الكبرى. فبدلا من الاعتماد على الجغرافيا والتوسع والضم يمكن استخدام وسائل عصرية اقتصادية وسياسية
على الجانب الأخر كانت هناك انتفاضة مستمرة لمدة خمس سنوات وكثير من المراقبين يسجلون أن المنظمة فى تونس لم ترحب بالاستمرار كثيرا فى هذا الطريق، وإنها منذ فترة طويلة لم تعد قادرة على ادارة الانتفاضة وترددت بين استمرار المراهنة على الانتفاضة للتأثير على العدو- كما حدث فى جنوب أفريقيا- وبين الخوف من أن يتم الاتفاق بين الاسرائيليين والداخل الفلسطينى وتفقد المنظمة دورها.
والعديد من الدراسات أشارت الى امكانية اتفاق اسرائيل والولايات المتحدة مع الداخل- وببروز هذا الاحتمال اصبح من الضرورى لعرفات أن يبحث عن مكان له بأى ثمن خصوصا وأن فلسطينى الداخل ليس أمامهم الا حل جزئى.
ورغم تسليمى أن الوضع الاقتصادى والمالى للمنظمة كان مأساويا إلا أننى أعتقد أن هذا الأمر والالحاح عليه كان مقصودا ومتعمدا فى هذه اللحظات بالذات. فالتجارب السابقة تقول أن هناك نوعا معينا من الاعلام يسبق دائما مثل هذه الاتفاقات المهينة. ولنتذكر الاعلام الذى مهد لكامب ديفيد معارك مع العرب والحديث عن وصول الاقتصاد المصرى الى درجة صفر.
فهوجة تجويع الشعب الفلسطينى بهذا الشكل كان تمهيدا مقصودا لقبول هذا الحل الجزئى المحدود لفلسطينيا . فالمنظمة ليست بهذا الوضع السئ ماليا ومعروف جيدا مستوى المنظمة الاقتصادى ومشروعاتها وأصول البورجوازية الفلسطينية لاتعجز عن حل معقول للأزمة الحالية. فالمنظمة التى يكون إنفاقها بهذا الحجم الهائل الذى نعرفه طول الوقت ليست عاجزة عن تدبير وضعها مقدما لمدة ٣ ، أو ٤ سنوات، بحيث لاتفاجأ خلال عام أو عامين بميزانية تركع أصحابها بهذا الشكل.
من هنا أقول أن القيادة الفلسطينية- فتح وقيادة اللجنة التنفيذية كانت أميل للاتفاق بأى ثمن وبهذه الطريقة. لا أقول انها تبرعت بحل استسلامى وأنا أقول أنها استسلمت عند أول منحنى بالرغم أن الظروف لم تكن بهذا السوء ولم يكن التوازن مختلا الى هذا الحد.

لطفى الخولى

متى كان ميزان القوى فى الصراع العربى الاسرائيلى فى غير صالح إسرائيل؟ أعطنى مرحلة من مرحل الصراع لم تكن إسرائيل فيه متفوقة حتى فى أكتوبر ١٩٧٣.

وفاء حجازى

أذا أذنت لى بالرد أقول أنه فى عام ١٩٧٣ كان الصراع لصالحنا وأعود الى قضية ظروف الاتفاق. وسنجد أمامنا قائمة طويلة. مثل المتغيرات الدولية- حرب الخليج- تفكك الموقف العربى- إنتشار المنظمات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى- والعلاقات السيئة بين الدول العربية والتدهور العام الموجود- تراجع المشروع القومى.. كل هذه الأشياء يمكن أن تندرج تحت الأسباب التى أدت الى هذا الموقف..
ولكنى أرى الموضوع ببساطة شديدة كالآتى: منذ بداية القرن الحالى وحتى الآن على منطقة الشرق الأوسط يطرح مشروعان: الأول، مشروع صهيونى بإنشاء إسرائيل ثم إسرائيل الكبرى والثانى مشروع قومى يتجه للوحدة العربية، وأعتقد أن النقاش يكون أجدى إذا ماقلنا. هل هذا الاتفاق دعم المشروع القومى أم أنه أدى إلى انهياره؟ أعتقد أن هذا لابد وأن يكون محور إهتمامنا وأقول أنه حتى هذا الاتفاق لم يكن نتيجة حوار دار بين الوفد الاسرائيلى والوفد الفلسطينى ولكن هذا الاتفاق- فى ضوء الوثائق المتاحة- موجود نصا تقريبا فى مقررات مؤتمر حزب العمل الاسرائيلى الذى عقد من ٨ إلى ١٠ أبريل سنة ١٩٨٦. فهذه القرارات هى صلب الاتفاق الذى جرى التوقيع عليه تحت عنوان «غزة/ أريحا»..



سواء الحديث عن الانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية او الدفاع عن المستوطنات أو الانسحاب الجزئي أو إعطاء إدارة ذاتية وليس حكما ذاتيا، وهو النص الانجليزي لملاحق الاتفاق. كل هذا كلام سابق وليس جديدا، ويخطئ من يظن أنه كان هناك مقارعة الحجة بالحجة والرأي بالرأي. صحيح هناك بعض التعديل الشكلي ولكن صلب الموضوع قائم منذ فترة طويلة.

نعود ونسأل لماذا حدث هذا الموقف؟

اعتقد أن نقطة البداية كانت إتفاقية كامب ديفيد فهي كانت بمثابة التحول الاستراتيجي فى علاقات القوى داخل منطقة الشرق الأوسط وكانت هي الشرخ الذي فتح هذا الجدار والذي كان لابد وأن يؤدي الى هذه النتيجة والنتائج القادمة والمتوقعة والمنتظرة.

واتفق مع الاخ حلمي شعراوي فى أنه طوال فترة الصراع كان هناك مد اسرائيلي خاصة بعد ٦٧، وحتى فى أعقاب حرب ٧٣ والتي كانت تمثل فرصة نادرة للموقف العربي فى أن يشكل وضعا جديدا وأن يغير أوضاعا كثيرة فى المنطقة إنما هذا لم يحدث نتيجة أن القيادة السياسية قامرت بهذا الانتصار فى مقابل أن يكون لها وضع خاص لدى الولايات المتحدة الأمريكية. البداية كانت كامب ديفيد ثم تواصلت الحلقات الى أن وصلنا الى حرب الخليج حيث أصبحت المنطقة العربية خاضعة بالفعل للهيمنة الأمريكية وهذا يقودنا الى نقطة أساسية . هل نحن بصدد صراع عربي اسرائيلي فقط؟ أم أن هذا هو البعد المباشر لحقيقة الصراع الدائر فى المنطقة العربية بيننا وبين إسرائيل وبيننا وبين القوى المتحالفة مع اسرائيل؟

إن كافة المشاكل بالمنطقة العربية تقوم بإدارتها أمريكا. حرب الخليج أدارتها أمريكا. الصراع العربي الاسرائيلي تديره أمريكا فيها تحت الحصار الأمريكي.. اذا نحن فى الواقع عند ما نتكلم عن الصراع العربي الإسرائيلي لانستطيع أن نتكلم عنه بمعزل عن موقف يدعم الموقف الإسرائيلي فى هذا الصراع. إذن هذه أيضا نعتبرها أحد الظروف التي يمكن أن نقول أنها أدت للنتائج التي نعاني منها حاليا.

والاستاذ أمين هويدي يقول أن القوتين الاسرائيلية والفلسطينية شعرتا أنهما مقيدتان وبالتالي أصبحتا لاتجدان أمامهما من مخرج الا المفاوضات. وأنا أقول «لا» أن هذه المفاوضات قد جاءت فى الوقت الذي كانت تحتل فيه إسرائيل موقعا أفضل من ناحية دورها فى الصراع وأصبحت اليوم أقرب لأن تكون قوة إقليمية كبرى. وبالتالي كانت أنسب الظروف لكي تجلس وتتفق بالنسبة فى وقت لها اليد العليا من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية. ولانستطيع أيضا أن ننكر تفوقها حتى فى الجوانب الاقتصادية التي تستطيع أن تلعب فيها دورا رئيسيا بحكم اللوبي اليهودي الموجود فى الولايات المتحدة.

اذا يجرى توقيع الاتفاق فى ظل ظروف تفيد إسرائيل أكثر مما تفيد الجانب العربي وتعطى إسرائيل مكاسب جديدة أكثر مما تعطى الجانب العربي.

نقطة أخيرة . إن إسرائيل الكبرى هذه لا أحد يعلم منا ماهي حدودها ونحن نتكلم عن إسرائيل الكبرى وهناك من يعتقدون أن مشروع «غزة/ اريحا» هو انسحاب من مشروع اسرائيل الكبرى. من قال هذا؟ قد تكون اسرائيل الكبرى هي ضم أجزاء معينة من الضفة تفيد اسرائيل إقتصاديا وأمنيا وتعطي لها قدرا أكبر من القوة وتغير من الحجم الإسرائيلي جغرافيا وسكانيا وتكون هذه هي إسرائيل الكبرى، ولا يوجد لدينا خريطة نستطيع فى ضوئها أن نقول أن هذه هي حدود إسرائيل الكبرى وإن الاتفاق الذي تم توقيعه هو إنسحاب جزئي من مشروع إسرائيل الكبرى، ما نراه حاليا فى تصوري - مهما كانت الظروف التي أدت اليه- هو إنحسار للمشروع القومي العربي وإنتصار للمشروع الاسرائيلي الصهيوني الذي ينادي بإسرائيل الكبرى.

لطفي الخولي:

لم تجب على سؤالي وهو في أي وقت كان الصراع العربي الإسرائيلي في غير صالح إسرائيل؟

وفاء حجازي:

أعتقد أن هذا الوقت كان سنة ١٩٧٣ حينما استطاع الجيش المصري أن يحقق إنتصارا عسكريا وحينما استطاع الموقف السياسي المصري أن يلتقي مع إدارات عربية كثيرة ويستخدم سلاح البترو لأول مرة ولكن هذا الإنتصار لم يستمر للأسف فالسادت والقيادة السياسية كانت تسعى لأشياء أخرى.

لطفي الخولي: إذاأنت ترى أنه قد تحقق إنتصار عسكري في سنة ١٩٧٣ وليس انتصارا تكتيكيا.

وفاء حجازي

وما الفرق؟

لطفي الخولي :

الفرق في أنه لو كان إنتصارا عسكريا حاسما، لكانت الأمور قد تبدلت.

مصطفى الحسيني

بداية اتفق مع تشخيص الاستاذ أمين هويدي بخصوص الدوافع التي أدت الى التفاوض فهناك ارادتان وصلتا الى نقطة لم يعد في وسع احداهما أن تحقق اهدافها بالوسائل التي كانت تستخدمها وكان لابد من البحث عن وسائل أخرى.

وأضيف الى ذلك عدة توضيحات وهي انه ما من أحد يجلس على مائدة التفاوض إلا نتيجة حاجته لهذا التفاوض أي لديه مشكلة لا يستطيع حلها إلا بالتفاوض.، وهذا ينطبق على كل من الإسرائيلين والفلسطينين وعلى السوريين وعلى الاردنيين وعلى اللبنانيين وعلى الجميع.

بالنسبة للفلسطينيين سنجد أنهم جربوا لفترة طويلة القتال، بغض النظر عن مدى كفاءتهم أو مسئولية القيادة عن كفاءة أو عدم كفاءة القتال. ...ولكن ما حدث هو أن العمل المسلح الفلسطيني وصل الى نهاية طريقه في حرب لبنان ١٩٨٢، ولم يعد في إمكان الفلسطيني أن يحكلم عن العمل العسكري.

بعد ذلك بدأ سلاح الإنتفاضة ، والانتفاضات الشعبية كتجربة تاريخية تكون مقدمة لشئ من إثنين إما مقدمة لدخول جيوش مساندة مثل المقاومة الفرنسية التي كانت مقدمة لعمليات الإنزال في نورماندي ، وإما أن تكون بداية لخلق سلطة بديلة وموازية تحت الاحتلال، تبدأ الانتفاضة ويتم بعد ذلك تكوين سلطات وإنشاء مجلس بلدي لإدارة شئون محلية وذلك بصرف النظر عن عدم وجود إنتخابات بلدية ، ولم تحقق الانتفاضة السلطة البديلة، وأيضا لم تكن هناك مساندة تدخل الأرض المحتلة. وهكذا كان الخط البياني للانتفاضة متجها الى أسفل.

وفاء حجازي

نريد أن نعرف لماذا لم تستطع الإنتفاضة إقامة سلطة بديلة

مصطفي الحسيني

هناك عدة أسباب لذلك اهمها هو أن هذا الحجم من المساحة وهذا العدد من السكان لا يسمح بأي مناورة سياسية عميقة تحت الاحتلال ، ولكن الإنتفاضة حققت شيئا آخر وهو انها كانت أهم عامل مباشر جعل الاسرائيليين يقبلون بمبدأ التفاوض وعبر عن هذه الحقيقة «شيمون بيريز» في القاهرة عندما قال «إن مسافة الخطر في الأمن الإسرائيلي كانت تحسب بالكيلو مترات، الأن أصبحت تحسب بطول سلاح المطواة». وهنا يقودنا الى أسباب ذهاب اسرائيل الى مدريد.

هناك عوامل اعتقد أننا نميل الى تجاهلها لأننا من خلال الصراع مع اسرائيل وكونها تضربنا باستمرار أصبح عندنا تهويل بإسرائيل ، وتقديري الشخصي أن اسرائيل ذهبت لمدريد نتيجة للإنتفاضة التي عبر بيريز عن خلاصتها في عبارة شديدة البلاغة ، ولكن هناك أيضا مدى زمنيا طويلا من تململ الشتات اليهودي من ضغط اسرائيل عليه، وهذا عنصر فعال جدا في القرارات الاسرائيلية ، وسأذكر في هذا السياق دراسة منشورة في إسرائيل قام بها بروفيسور في الجامعة العبرية يدعى «ميخائيل روزملك» يصف فيها علاقة شديدة التوتر والتملق.

ويلخص طبيعة العلاقة في أن يهود الشعات يقولون ليهود اسرائيل أنتم صفتم مشروعكم ونجحتم فيه وساعدناكم على إنجاحه وهو مشروع إقامة الدولة، فلماذا تريدون إفساد مشروعنا علينا؟ وهو البقاء حيث نحن في أمريكا نظل بها ومن فرنسا يبقى كذلك ..و ..و أنتم تضغون علينا ضغوطا لو اضطررنا للإستجابة لها لن نبقى حيث نحن، لأننا سنكون موضع ريبة الأمم التى نعيش ضمنها ، ولأننا سنبدأ تدريجيا نأخذ صورة الطابور الخامس، وذكر - مثلا- ردود الفعل في أمريكا إزاء قضية بولر ، فهذه القضية تبين لب السلوك غير الإسرائيلي المستجيب لطلبات اسرئيل ، وطرحت هذه القضية مدى ولاء اليهود الامريكيين لأمريكا وذلك على صفحات أوسع الصحف إنتشارا في أمريكا.

اذن هناك هذا العامل وهو تدهور علاقة إسرائيل بالشتات اليهودي نتيجة الإنتفاضة.

هناك أيضا ما تدركه إسرائيل - وعلينا نحن أيضا إدراكه من اتجاه امريكي واضح من تخفيض مكافأة السلام لكل من مصر وإسرائيل وهذا الإتجاه في حكم كلينتون كسب أرضية أقوى، من أهم اعمدة كلينتون في الكونجرس «لي هاملتون» الذي يطالب بتخفيض المعونة لكل من مصر وإسرائيل ، واليوم يسمعون أكثر الى «لي هاملتون» الذي يقدم أسسا لتخفيض المعونة تتعلق بقدرات السياسة الخارجية الامريكية وتوفر الإعتمادات لتوزيعها على أكبر قدر من الدول تريد أمريكا أن تكسبها ، إلا أن هذه المعونات تخلق في هاتين الدولتين إعتمادا غير صحي عليها وإذا لم تستطع أمريكا في وقت ما تلبيته فسيكون رد الفعل حادا جدا ومن الأفضل أن يتم تخفيضها رويدا رويدا.

ويدرك الاسرائيليون أن الأجندة الامريكية مقبلة على تغيير في مدى أطول نسبيا فأمريكا اذا كانت اليوم هي الدولة العظمى الوحيدة ... فالأمريكان والاسرائيليون يعرفون ان مدى ذلك قصير وأن امريكا لن تبقى بذات القوة في الشئون الدولية في مدى يمكن أن يقاس بخمس سنوات.

وتعرف أيضا أن الأجندة الامريكية تتغير لأن الوضع الداخلي في أمريكا لايسمح باستمرار نفس الأجندة والتوسع في السياسة الخارجية الامريكية على حساب الاحتياجات الداخلية ، والاسرائيليون يرون هذا جيدا امامهم وأيضا يهود الشتات يرون هذا وكذلك الحركة الصهيونية العالمية ترى هذا ... تقديري أن جزءا أساسيا من قرار مدريد قد فرضته الحركة الصهيونية العالمية على حكومة الليكود وأوضحت أن المستقبل مسدود أمامها ولابد من ترتيب الاوضاع سريعا.

نأتي إلى ظروف الفلسطينيين التي أدت إلى هذا الاتفاق كما سبق القول لقد استنفدوا القدرة العسكرية والانتفاضة حققت أقصى ما تستطيع أن تحققه في ظروفها ولم يبق إلا الوسائل السياسية أمام منظمة التحرير . وفي نفس الوقت نجد أن الفلسطينيين في أي حالة تفاوض يكون ظهرهم مكشوفا فلا يوجد نظام عربي معهم، وانتهت الحرب الباردة بما فيها من توازنات. فما هو السند الفلسطيني في أي تحرك سياسي من أي نوع مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما زاد الوقت كلما زادت الخلافات الفلسطينية الداخلية وهذا خطر كبير جدا.

ومع ذلك فلا أستطيع القول إن الفلسطينيين دخلوا المفاوضات بضعف مطلق لأن الميزان يتحقق أيضا بمدى ضعف الطرف الآخر وإذا كان الضعف الفلسطيني ضعف ظرفي فالضعف الإسرائيلي ضعف بنيوي ، الضعف الظرفي يمكن تداركه ، والضعف البنيوي (الإسرائيلي) لايمكن تداركه.

والضعف البنيوي هنا يعني أن العلاقة بين اسرائيل واليهودية العالمية متوترة وحتى يزول هذا التوتر لابد من أن تقل مطالب اسرائيل من اليهودية العالمية. ولأجل أن تكون علاقة اسرائيل بأمريكا صحية فلا بد من أن تقلل من مطالبها من أمريكا بالإضافة إلى مشاكلها الداخلية والمتمثلة في الإتهام الموجه من يهود اسرائيليين ضد السلطة الحاكمة بالتمييز بين اليهود حيث أن ٦٥٪ من السكان يهود شرقيون ويعلنون أنه تجرى عمليات تمييز واسعة ضدهم.

هذه كلها عوامل ضعف بنيوي ركائزه هي (العلاقة مع الامبريالية العالمية حيث أن هذه العلاقة تتغير في غير صالح الجانب الاسرائيلي - علاقته مع اليهودية العالمية نتيجة ضغوطه عليها التي أصبحت لاتطاق- وضعه الداخلي ممزق).

إذن دخلت اسرائيل العملية التفاوضية من موقع ليس أفضل كثيرا من الوضع الفلسطيني.

واتفق مع الاستاذ وفاء حجازي أن كل ماقاله ليس جديدا. وقد ذكر مؤتمر حزب العمل سنة ١٩٨٦. ولكنه أيضا ليس جديدا من زاوية أخرى حيث أن المؤتمر الأول لمنظمة فتح في عمان سنة ١٩٦٨ قد جاء ضمن قراراته (إقامة السلطة الوطنية في أي بقعة يتم تحريرها من أرض فلسطينيةأو تنسحب منها اسرائيل) وظلت فتح تناضل لإدخال هذا القرار إلى المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن نجحت في إدخاله في المجلس الوطني الثاني عشر في أبريل سنة ١٩٧٤ إذن قرار السلطة الوطنية قرار قديم وسند الفلسطينيين في أن يتفقوا مع اسرائيل- وأنا ضد مبدأ الاتفاق دون التشاور مع العرب- جاء في قرار قمة الرباط سنة ١٩٧٤.

إذن فالموضوع ليس جديدا بمعنى أنه جاء في برنامج حزب العمل وأيضا لكونه جاء في قرارات مؤتمر فتح سنة ١٩٦٨.

وفاء حجازي:

بخصوص ما قيل عن إسرائيل وأنها تعاني من ضعف بنيوي أستطيع القول أن هذا غير صحيح، بالعكس، إسرائيل تمكنت من تدعيم الهيكل البنيوي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧. كيف ؟.

إسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ كانت تعاني من ضعف (جيوبولتيكي).

بمعنى أن حجم الدولة الجغرافي كان يوجد به نقاط ضعف شديدة جدا .. وبعد ١٩٦٧ اعتقد أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي اتجه لتغيير حجم الدولة جغرافيا وسكانيا ومن هنا بدأت عمليات بناء المستوطنات وعمليات جلب المهاجرين من الخارج وبالتالي تم تدعيم الهيكل البنيوي للدولة لأن ماقبل ذلك كان الجيش الإسرائيلي يمثل فيه ١٦٪ من مجموع سكان اسرائيل. اليوم استطاعات اسرائيل أن تنتشر جغرافيا واستطاعت أن تجلب مايزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ مهاجر يهودي الأمر اللذي أدى إلى دعم وضعها الجغرافي ودعم تركيبها السكاني. واتذكر في هذا السياق مشروعا تمت الموافقة عليه سنة ١٩٨١ وهو مشروع «مهعاهو «روبوليس» وهو مهندس اسرائيلي وكان في حكومة العمل- هذا المشروع يتضمن الآتي: إنه خلال السنوات القادمة لابد لإسرائيل أن تسعى لتوطين ما يقرب من نصف مليون مهاجر في الأراضي التي احتلت.

أي أن الجانب البنيوي لإسرائيل لم يضعف فإذا كان قد ضعف من جانب فهناك جوانب أساسية أخرى دعمت من هذا الهيكل وهي التمدد الجغرافي واستجلاب المهاجرين إضافة إلى الـ١٠مليارات دولار التي تقدمها أمريكا لدعم هذا الهيكل.

أمين هويدي:

بخصوص الحديث عن الهيمان الإسرائيلي فقد واجهت اسرائيل ولأول مرة في تاريخ حياتها تحديا خطيرا. اسرائيل حاربت دائما خارج حدودها ولذلك تبني مستعمراتها كي لاتؤثر في عمق اسرائيل ولكن **الانتفاضة ضربت في العمق الاسرائيلي والصواريخ العراقية طالعتها إبان حرب الخليج وهكذا أصبح العمق الإسرائيلي لأول مرة مهددا. وأخطر ما يصيب دولة ما أن يكون عمقها غير آمن وقد قلبت هذه الحقيقة نظرية الأمن الإسرائيلي.**

جميل مطر

ما حدث يمكن أن أسميه (غسيل مخ) بعد تغيير الواقع على الارض العربية عام ١٩٦٧، عندما وافق العرب عل القرار ٢٤٢ كان بداية قبول المبدأ - ولا أقصد قبول ما وصلنا اليه - إنما مبدأ السلام.

تكلمنا عن السلام الشامل، وغيرنا تفكيرنا وأشياء أخرى كثيرة، للوصول الى هذا السلام. عملية «غسيل المخ» طوال هذه المراحل كانت هادئة ومستمرة وهي أحد الاسباب التي أدت الى كامب ديفيد.

مقارنة ما يحدث اليوم وما حدث في كامب ديفيد يمكن تسميته «غسيل الجيب». في عام ١٩٧٤ أعلن السادات انه لا يوجد مليم واحد في البلد ، واليوم يتم «غسيل جيب» للعرب جميعا. في السبعينات كان الأمر قاصرا على مصر وأدى الى الانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير١٩٧٧ والتي اسماها الاعلام الحكومي بإنتفاضة الحرامية. وكانت هذه الإنتفاضة أحد العوامل التي جعلت السادات يسرع في خطواته في الثمانينات ! في التسعينات تعرض العرب جميعا لـ «غسيل جيب».الاقتصاد العربي كله.

في السنتين الماضيتين واجهت المنظمة حالة ميئوساً منها في الأراضي المحتلة. ليس لان المنظمة لا توجد لديها اموال وانما لأن المغتربين الفلسطينيين في الخليج أخرجوا وبالتالي توقفت تحويلاتهم لذويهم في

الأراضى المحتلة. وهى المصدر الأكبر لدى فلسطينى الداخل . وفى الاشهر الثمانية الأخيرة منعت اسرائيل العمال الفلسطينيين من العمل، داخل اسرائيل وبالتلى واجه سكان الاراضى الفلسطينية المحتلة أزمة حقيقية كانت تضغط على الضفة الغربية كلها. وكانت تضغط من الضفة على «أبو عمار» وقد لعبت هذه الأزمة دوراً هاماً فى دفع الامور الى جانب حجب الفلوس والمعونات.

الشئ الثالث - ضمن ما سبق- هو «غسيل القلب». فخلال العشرين سنة الماضية تعرضنا جميع لعملية «غسيل قلب»، بمعنى كره الشعوب لبعضها البعض ،هناك عملية إثارة مشاعر شعوب ضد شعوب أخرى سواء حدث هذا بشكل طبيعى أم بتدبير ، فالمهم إننا وصلنا لمرحلة يكره فيها الكويتى العراقى ، والعراقى السورى ، والسورى المصرى و ... و ... إلخ . وأخيرا وصلنا لمرحلة أن الفلسطينى أصبح مكروهاً- بعد أزمة الخليج - فى نصف العالم العربى . والمزعج أننى سمعت فى الاسبوعين الأخيرين من مصريين ومن لبنانيين ، والأكثر غرابة أنها من لبنانيين. فمن قائل أن الشعب الفلسطينى سيخوننا جميعاً - يقصدون مصر - وسيخرجنا من اللعبة ، واللبنانيين يقولون هذا الكلام صراحة على لسان حكومتهم وشعبهم. هذه الاشياء الثلاثة .. «غسيل المخ» ، «غسيل الجيب» «غسيل القلب» إضافة لكل الذى قيل عن التغيرات التى حدثت دولياً وعربيا وفلسطينياً..

النقطة المهمة التى قالها مصطفى الحسينى ، هى لماذا اضطرت اسرائيل للتراجع خلافا لأى عرف بالنسبة للفكر العقائدى التوراتى الاسرائيلى؟.

هذه الإتفاقية تقول بأن اسرائيل التوراتية تتغير.

وما قاله مصطفى الحسينى حول الجاليات اليهودية فى العالم مضبوط تماماً حيث ترجم هذا نفسه فى صورة انقسام شديد جداً فى الجالية اليهودية الامريكية، وشكل كلينتون جهاز صنع القرار فى الشرق الأوسط من مجموعة ترى ضرورة الضغط على إسرائيل لوصول الى حل وإلا ستدخلنا كجالية يهودية فى مشاكل مع المجتمع والسلطة الأمريكية.

كذلك فأمريكا بدأت بالفعل الدخول فى أزمة إقتصادية حقيقية .

نقطة .أخرى بالنسبة لأمريكا، حركة حماس أثرت بقوة فى أمريكا ، فحماس ارتبطت بالنسبة لأمريكا بالتيارات الاسلامية الصاعدة فى المنطقة ، وتخوفت الادارة الأمريكية من تصاعد نفوذ «حماس» وما قد يؤدى اليه من تدعيم تيارات الإسلام السياسى فى المنطقة بما يهدد المصالح الأمريكية.

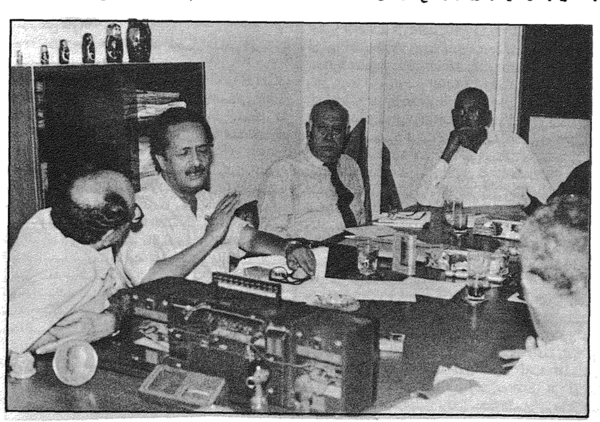
الامر الثالث ، هو الزيادة السكانية الرهيبة فى إسرائيل والتى يشير إليها حزب العمل منذ وقت طويل مضى ، ولا يوجد تناسق ما بين الزيادة السكانية اليهودية المرتبطة بالهجرة والزيادة السكانية العربية.

«الليكود» كان يخطط لمعركة يتم خلالها طرد كل العرب . النظام الدولى اختلف ولا يمكن السماح بذلك ، ويستحيل مثلا أن تضرب اسرائيل الأردن وترحّل أليها مليون أو ٢ مليون مواطن عربى فلسطينى.

وهذا يعنى أن العرب سيظلون فى الأرض لن يغادروها وسيزيدون بأعداد ضخمة ، وهذه مشكلة فى حد ذاتها أمام مشروع إسرائيل الكبرى .

واستيعاب المهاجرين خلق مشكلة أخرى أمام اسرائيل، فلا توجد أمامهم فرص العمل، والقضية ليست مجرد بناء مستوطنات، والتقارير الصادرة من إسرائيل تشير الى حالات تمرد بينهم فى أوساط الاطباء، والمهندسين وعلماء الطبيعة. .والأمر الآخر فى إسرائيل وهو الإنتفاضة، والانتفاضة لها جانبين الاول إيجابى والآخر سلبى.

فالجانب الإيجابى متمثل فى شعور إسرائيل بالخطر، وأما الجانب السلبى فتمثل فى الشكل الديماجوجى الذى بدأت تأخذه الإنتفاضة وبدأت تقع عدة حوادث ما بين قتل وسرقة ولم يعد هناك أمن حتى فى المنازل التى صارت تسرق باسم الإنتفاضة ، وأصبح المواطن الفلسطينى العادى



الذي كان مؤيدا لفكرة الإنتفاضة متراجعاً عن تأييدها.
والنقطة المثيرة والخاصة بإمكانية أن تتحول الإنتفاضة الى سلطة بديلة. فهذا أمر مستحيل لسبب بسيط هو الشرعية. فالشرعية - قبلنا ذلك أم رفضناه - هي شرعية أبو عمار ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي اعترفت بها اسرائيل اخيرا. والمجتمع الدولي لا يعرف غير منظمة التحرير . ولضبط الامن داخل الانتفاضة للفلسطينيين ولإسرائيل ، كان لابد من استمرار المنظمة وأن تكون هي السلطة الشرعية الوحيدة وتمنع الإنتفاضة من أن تكون سلطة بديلة .

لطفي الخولي

هناك اتفاق على أن مجموعة عناصر قد تفاعلت خصوصا في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة أدت الى إمكانية أن يجلس الفلسطينيون كمنظمة تحرير مع الحكومة الاسرائيلية للوصول الى مبادئ للتسوية.
البعض يرجع هذا الى كامب ديفيد ، ولكن في تقديري أن القضية أعمق من ذلك ، فمنذ أن إنطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة في سنة ١٩٦٥ كان شعارها باستمرار هو **«الحل سيأتي من فوهة البندقية»** وفقط. كان هذا شعار **أبو عمار وأبو إياد وأبو جهاد** ، القوى الفلسطينية الاخرى في ذلك الوقت لم تكن قد نظمت نفسها كمنظمات نضالية فلسطينية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ... و .. إلخ.
وكما قال مصطفى الحسيني حدثت وقفة في سنة ١٩٦٨ فمن خلال التجربة الصاعدة في مصر والتي كان يمثلها عبد الناصر توصلوا الى أن **القوة اللازمة للتحرير ليست فقط القوة العسكرية وأن هذا نوعاً من الحلم الطوباوي لابد أن يواكب ذلك عمل** سياسي و بالتالي رأوا القوة - لأول مرة - بمفهومها الشامل وانعكس ذلك في مؤتمر فتح عام ١٩٦٨ .
واتهم د. جورج حبش فتح في ذلك الحين بأن مفاهيم البرجوازية الصغيرة الناصرية قد تسربت الى صفوفها.
وفي عام ١٩٧٤ ثبتت المنظمة نفس الموقف ، أي أنه في فترة مبكرة من النضال الفلسطيني كان هناك توازن ما بين العمل العسكري والعمل السياسي، وأن العمل العسكري يزرع والعمل السياسي يحصد و **لم يكن في تقدير أحد على الاطلاق تحرير كل فلسطين رغم وجود هذا الشعار** .
في مواجهة هذا الطرح الفلسطيني كان هناك اسرائيل والمشروع الصهيوني في عمومه وبروافده المختلفة وظلت اسرائيل تعلن استعدادها عقد سلام مع الدول العربية وضمان حدودها ، ولكنها ترفض الاعتراف بوجود شئ اسمه فلسطين ، أو شعب بهذا الاسم، ولم يكن هذا موقف حزب «حيروت» فقط الذي إنشأ بعد ذلك «الليكود» ، **وإنما كان موقف حزب العمل أساساً** ، وعبرت عنه جولد امائير. إذا الفلسطينيين كانوا يريدون التفاوض للوصول الى التسوية السلمية بغض النظر عن مضمونها ، والاسرائيليين يرفضون ، ولكن المتغيرات الدولية والمتغيرات الإقليمية التي حدثت نتيجة حرب الخليج ، وتدويل الاقتصاد الوطني ثم ضغوط الحياة والتجارب عند الفلسطينيين وعند العرب وعند الاسرائيليين أيضا والانتفاضة ... كل ذلك دفع في اتجاه التفاوض.
والانتفاضة موضوع اساسي في هذا الإطار ، خصوصا إذا تذكرنا أن القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة في الداخل ختمت بيانها الأول ذا الأربع عشرة نقطة في يناير ٨٨ في فندق انترناشيونال بالقدس بأن هدفهم إقامة دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل وتتعايش معها .
في داخل اسرائيل في الجيش الاسرائيلي ومع صعود الإنتفاضة أعلن ثلثا الجنرالات في الجيش الاسرائيلي (١٣٤ جنرالا) أنه لم يعد ممكنا الحفاظ على أمن اسرائيل دون إتفاق مع الفلسطينيين والاعتراف بهم» .
وقالوا أيضا ان السلام مع مصر لم يؤد الى حصار الفلسطينيين كما كنا نتصور .
أيضا شهدت اسرائيل تغيير أساسيا نتيجة أوضاع تراكمية متعددة في قاعدة ثم في قيادة حزب العمل والذي لم يكن بدوره يعترف بالفلسطينيين ولاول مرة - وأنا أقفز الى النتائج- أصبح هناك مجموعة الـ ١٨ نائب من حزب العمل في الكنيست ومن ضمنهم نائب وزير خارجية الآن والذي كان له دوره أساسي في الاتفاق الأخير - توصل هؤلاء أن مفتاح السلام هو الاعتراف بالشعب الفلسطيني ، والمفاوضات مع منظمة التحرر ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة جنبا الى جنب مع اسرائيل ، وكان مشهدا ملفتا ان نرى شخص مثل «أوليفاف» السكرتير التاريخي لحزب العمل ينضم الي هذه المجموعة .
وظهرت مجموعة «ميرتس» أو ما يسمى باليسار الاسرائيلي، منها،«شالوميت ألوني» ولكن الأهم هو «يوسي ساريد» وزير البيئة الحالي ، ثم الكتلة الوطنية التقدمية التي تكونت - لأول مرة - من يهود وفلسطينيين اليهود مثل «متتياهو بنت» الذي كان قائداً للجيش الاسرائيلي في سيناء سنة ١٩٥٦ ومحمد ميعاري في الكنيست بالاضافة الى الحزب الشيوعي الاسرائيلي عرباً ويهود، هي كتلة ذات وزن في صناعة القرار الاسرائيلي .
هذه التطورات خاصة بعد انضمام «أوليفاف» و «أبا إيبان» الى هذا التيار الجديد كانت وراء سقوط بيريز في انتخابات حزب العمل ونجاح رابين ، في ذلك الحين قالت منظمة التحرير الفلسطينية - وفي الحقيقة فتح لأنها تمثل من ٧٥٪ أو ٨٠٪ من القوة الجماهيرية والشعبية لمنظمة التحرير - انه طالما قررنا الوصول الى تسوية- حتى قبل مدريد - فعلينا أن نجهز أنفسنا للسلام وكونت لجنتين قيادتين أساسيتين ، الأولى قيادة عسكرية للعمل العسكري الضاغط وتطوير الانتفاضة و ... و ... الخ وكان يقودها أبو جهاد ، و الثانية قيادة للتعامل مع اليهود في الخارج والاسرائيليين وكان يقودها أبو مازن وعرض أبو مازن خطة على منظمة التحرير للعمل مع اليهود والاسرائيليين وثار البعض ورفضت المنظمة ، ولكن فتح استمرت فيها بمفردها. وعقب التطورات الأخيرة بدأت الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية على مستويات مختلفة وشجعتها قيادة منظمة التحرير حتى مع الليكود. من أول هذه الاتصالات ما تم بين «ساري نسيبة» و«عميراف» أحد سكرتيري «حيروت» العمود الفقري لليكود ووضعوا فعلا مسودة لكيفية الإتفاق بين الاسرائيليين والمنظمة وكان ذلك خلال حكومة شامير.
شامير أعتبر أن «عميراف» خرج عما هو موكل اليه وطرده من الحزب بتهمة الخيانة والفلسطينيون اعتبروا أن ساري نسيبه تصرف تصرفا فرديا على غير موافقة من القيادة .
والمهم استمر أبو مازن في هذه العملية في الداخل والخارج ، وعندما جاء «روبرت دول» زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ الى المنطقة وزار اسرائيل قال .. **لا تتصوروا اننا سوف نكون قادرين على الاستمرار في ترضيتكم سياسيا واقتصاديا بهذا المستوى الذي نعمل عليه الان فلدينا أزمة اقتصادية ولدينا ٣ مليون عاطل في بلدنا** وتطورت الامور الى أن وصلت الى مدريد .تمسك الاسرائيليون برفض منظمة التحرير وبوفد من الداخل

فى محاولة للفصل بين الداخل والخارج ، ووافقت المنظمة وعينت هى وفد الداخل من كافة الاتجاهات وحدث تقدم على جميع المسارات بما فيها المسار الاردنى بإستثناء المسار الفلسطينى، وأكتشف الفلسطينيون ان الجميع لهم قنوات غير مرئية فى هذا الاطار .مثلا ، القناة السورية الاسرائيلية يتولاها «رولان دوما» وبرز تخوف حقيقى من إتفاق سورى منفرد ، وأعلن هذا بمنتهى الوضوح أبو عمار وكانت قناة أبو مازن مستمرة

وكما سبق القول كان هناك تغير فى اسرائيل ، ربما لعجزهم عن إقامة اسرائيل الكبرى فى الاطار الجغرافى الكامل، وبالتالى اتجاههم لأن يكونوا جزء من نسيج المنطقة وبالتالى فتح كل المجالات أمامهم ، وخلال المفاوضات متعددة الاطراف فى كندا ، دارت مناقشات بين محافظ البنك المركزى الاسرائيلى و بين «أحمد قريع» (أبو علاء) وبدا كلام كل طرف يتضمن نقاطا معقولة للمناقشة وتحرك الكنديون والنرويجيون بصورة أكثر على أساس هذا الجديد. ولدى النرويجيين مركزاً للدراسات تعمل به زوجة وزير خارجيتهم قام بعمل دراسة ومسح ميدانى للفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية وعرفوا بالدقة القضايا ، والمشاكل، و... و... الخ ، وأيضا هناك الرابطة الاساسية بين حزب العمل الحاكم وأصحاب الأغلبية فى النرويج وحزب العمل الاسرائيلى وباستمرار كان هناك نوع من الحوار المستمر فى هذا الإطار حول المستقبل ، وقضايا الامن ، والمنطقة ، .. ، و... الخ.

وهكذا اكتسب النرويجيون ثقة الطرفين فى امكانية تنظيم قناة أخرى سرية.

وكان الهاجس الاساسى لمنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية هو ضرورة ان تتفاوض إسرائيل مع المنظمة كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ، وأن يضع الفلسطينيون أرجلهم على قطعة أرض محررة أو انسحب منها الاسرائيليون ، ومن هنا جاءت فكرة غزة والتى عرضها الاسرائيليون على أساس ان مصر تستعيدها أو تعيدها للفلسطينيين أو تذهب لمنظمة الامم المتحدة. وكان أبو عمار يقول انه مستعد لقبول غزة بشرط أن يكون له مكان آخر بالضفة الغربية وهذه هى القيادة التى تستطيع تغيير الواقع ولو بشكل جزئى، وابتداء من لينين الى عبد الناصر حدث هذا.

بإختصار الموقف الحقيقى أن الفلسطينيين مستقرين منذ فترة طويلة على الدخول فى المفاوضات والوصول الى تسوية سياسية ، وليس حل تاريخى أو تسوية كاملة.

والتغيير الأساسى الذى حدث هو فى تقديرى فى الجانب الاسرائيلى وقبوله التفاوض مع منظمة التحرير والإعتراف بها ، وسابقة الانسحاب عن منطقة فلسطينية ليقوم عليها جنين السلطة الفلسطينية.

حسين عبد الرازق

سأكتفى بعدد محدود من الملاحظات قبل الانتقال للمحور الثانى

ذكر الاستاذ لطفى الخولى أنه منذ البداية كان هناك قبول من الفلسطينيين للمفاوضة والتسوية السياسية ولم يكن هناك من يطالب بتحرير كل فلسطين أعتقد أن هذا صحيح بعد ١٩٦٧، فهزيمة ١٩٦٧ كانت البداية الحقيقية بالنسبة للجانب العربى للوصول الى هذا الاتفاق

أشار أكثر من متحدث الى دور اتفاقيات كامب ديفيد، وهذا صحيح تماماً. ولكنى أضيف اليها **العجز العربى والمصرى والفلسطينى على حصار اتفاقات ومنهج كامب ديفيد** وتقديم بديل عربى لها.

تبقى نقطة أخيرة مست من بعيد ولكنها جزء هام من أسباب ماحدث. فهناك سلسلة من الاخطاء إرتكبتها المنظمة وقيادتها من البداية وحتى الآن وآخرها موقفها من حرب الخليج وقبلها فى لبنان، والاردن. فليس صحيحا أن الجميع أخطأ والمنظمة فقط هى التى لم تقع فى أية أخطاء.

فى النهاية أعتقد أن النقاش فى هذه النقطة قدم تفسيرا لموقف كلا الطرفين وهناك بالطبع خلاف فى وجهات النظر بين المتحاورين حول حجم هذا أو ذاك وسينعكس هذا بالضرورة عندما ننتقل للنقطة الاخرى وهى تقييم الاتفاق.

عبد الغفار شكر

سأنطلق فى تقييمى للإتفاق من خلال التطورات والتداعيات السياسية فى المنطقة التى أدت إلى تحول علاقات القوى فى المنطقة لغير صالح الطرف العربى والطرف الفلسطينى فالاتفاق الاخير تم فى ظل هذه الحقيقة. أن تقييم الاتفاقية والاعتراف يأتى من خلال استعراضنا لما قدمه كل طرف من تنازلات وماحققه من نتائج.

بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية

١- أعترفت بإسرائيل وحقها فى الوجود داخل حدود أمنة.

٢- تعهدت بالتخلى عن الكفاح المسلح ومواصلة نضالها بالأساليب السلمية.

٣- وافقت على تأجيل البت فى القضايا الأساسية إلى مرحلة قادمة (موضوع السيادة على الارض وحق تقرير المصير- الحدود- العلاقات مع الجيران- المستوطنات - اللاجئين- القدس)

٤- قبلت بحكم ذاتى محدود على جزء محدود من الضفة والقطاع يتم تحديد ملامحه وأسسه عبر إتفاقيات جديدة يتم التفاوض عليها فى مرحلة تالية مع إستمرار حق إسرائيل فى حماية المستوطنين والمرور داخل الضفة والقطاع وأيضا منطقة أريحا وحقها فى حفظ النظام العام إذا أضطرها الامر لذلك.

٥- أكثر من ذلك وفيما يتجاوز حدود القضية الفلسطينية، قبلت **المنظمة بأن يحدث تعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى إطار شرق أوسطى وفق قضايا تفصيلية محددة وربما يعنى- من وجهة نظرى- أن الكيان الفلسطينى يولد مرهونا ببناء نظام إقليمى شرق أوسطى بديلا للنظام**

عبد الغفار شكر:

الكيان الفلسطينى يولد مرهون ببناء نظام اقليمى شرق أوسطى بديلا للنظام الاقليمى العربى.

**

الاتفاق مخاطر غير مضمونة العواقب



الاقليمي العربي لأن الاتفاق صمم- كما صممت كامب ديفيد ومعاهدة الصلح- على أساس وجود خطوات متوازنة في كلا الاتجاهين.

وماذا قدمت إسرائيل؟

- قدمت الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني بعد اعلان التخلي عن الكفاح المسلح

- قدمت حكما ذاتيا محدودا مع إلتزام بالتفاوض حول الوضع النهائي في مرحلة تالية.

من هنا أرى أن الاتفاق مخاطرة غير مضمونة العواقب.

١- فهو يفتح الباب أمام تحقيق هدف أساسي لإسرائيل والمشروع الصهيوني وهو قبول إسرائيل في المنطقة كدولة صناعية متقدمة تستثمر الاطار المحيط بها من سوق، وموارد مالية، وأيدي عاملة وبالتالي يدعم وضعها كجزء من المنطقة. وهو هدف أساسي للحركة الصهيونية لم تغفل عنه إسرائيل منذ تأسيسها وكان شرطا أساسيا لأي سلام أو استقرار. وجود علاقات إقتصادية، وعلاقات «طبيعية» مع كل دول المنطقة وقد لخصت جولدا مائير هذا الامر بدقة عندما قالت «أن السلام عندي هو أن أحمل حقيبتي وأتسوق من الموسكي دون أي عقبات».

٢- ويفتح الاتفاق الباب أيضا أمام **تحقيق هدف أساسي للإستراتيجية الامريكية وهو إستبدال النظام الإقليمي العربي بنظام شرق أوسطي.**

٣- هذا كله مقابل حكم ذاتي محدود مع تأجيل البت في الوضع النهائي الى مرحلة تالية.

ومع تفهمنا لاسباب توقيع المنظمة على هذا الاتفاق، فمن حقنا أن نتحدث عن نتائجه. إن أحدا لايتهم. منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها بالتفريط، ولانستطيع أن نجزم أيضا بأن العملية التي توشك أن تبدأ أمامها إحتمال واحد هو ما أشير اليه. **فالحكم الذاتي المحدود أفضل من وضع الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال المباشر،** ومظاهرات الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة حسمت هذه المسألة عمليا **لأن الشعب الفلسطيني يدرك أن وجوده تحت الاحتلال المباشر أسوأ بكثير جدا من وجوده تحت إدارة ذاتية فلسطينية في البداية يمكن أن تتطور،** وبالتالي فأنا لا أقفل الطريق أمام هذا الاحتمال، ولكن من واجبي أن أخذ العناصر المادية الملموسة وأعمل على أساسها.

. إن موقفنا من هذه الاتفاق هو أكبر من مجرد التأييد أو الإدانة، وينبغي أن **مايشغلنا هو مسئوليتنا عن توفير أوضاع أفضل للطرف الفلسطيني لكي يكون في وضع تفاوضي أقوى خلال الفترة القادمة.**

هنا هو التصرف المسئول بالرغم من التخوف، وبالرغم من التحفظ وهنا يفرض علينا أن نلعب دورا في الضغط على كل الفصائل الفلسطينية من أجل الا تندفع الى الاقتتال، وأن تدير خلافاتها في إطار ديمقراطي.. وأن نطلب من قيادة المنظمة أن توفر هذا الاطار **لكي يستوعب كل القوى في إدارة الأزمة من خلال الصراع السلمي.** وأن نلعب دورا في تكوين جبهة شعبية عربية مساندة لهذه العملية وضاغطة على نظم الحكم من أجل توفير المساندة المطلوبة سواء كانت هذه المساندة مالية أو سياسية أو في صورة ضغط على «الاصدقاء» وأقصد بهم الامريكيين والفرنسيين والالمان.. الخ و... و...

ويبقى أمامنا مهام أساسية أخرى يتطلب تنفيذها بعض الوقت تدور كلها حول بناء القوة الذاتية العربية القادرة على موازنة القوة الاسرائيلية وكشرط أساسي للخروج من المأزق العربي الراهن وفي المقدمة..

١- إستئناف مصر لدورها التحرري العربي

٢- معالجة نتائج حرب الخليج بإستعادة العراق الى دائرة العمل العربي الفعال وبناء قاعدة جديدة للعمل العربي المشترك.

٣- بلورة بديل متكامل سياسي- إقتصادي- ثقافي- فكري يمكن الوضع العربي من تجاوز الامر الواقع متمثلا في أوضاع التبعية والتخلف والاستبداد والتجزئة

لطفي الخولي

في رأيي أن هذا الاتفاق هو إتفاق «جموع المتعبين من الصراع» بوضعه العسكري وتكلفته الاقتصادية الباهظة والبشرية والدموية. لم يعد هناك احد قادر على تحمل هذه التكلفة لا الأطراف المباشرين ولا الأطراف الدولية أيضا- بما فيهم أمريكا- بسبب مالديهم من مشاكل إقتصادية و...و.... الخ.

اذا أتفقنا أنه تسوية جميع المتعبين فكما أن هذا يمثل للعدو ميزة فهو يمثل لي أنا أيضا ميزة في المقابل. ولا توجد اتفاقية أو تسوية في التاريخ طبقت بحذافيرها على الارض ومن هنا أهمية حشد كل القوى الممكنة وراء الفلسطينيين، ودعمهم في إطار أن يكون هناك جبهة فلسطينية مهما كانت هناك من معارضات لهذا الاتفاق وتنفيذ وتوفير شروط أفضل لكي يتطور على الارض.

وفي هذا الاطار **فللاتفاق أيضا مخاطرة ككل اتفاق سياسي في التاريخ، والقائد الذي لايقبل المخاطرة المحسوبة في سبيل الانتقال بشعبه من وضع الى وضع أفضل عليه أن يترك القيادة لمن هو أقدر منه وأشجع**

إن دلاله الاتفاق أن إسرائيل تنكمش، وتنكمش في الاساس لصالح الشعب الفلسطيني، وبالتالي فمحور اساسي من العقيدة الصهيونية يتهدم وقد لايبدو هذا واضحا الآن. ومهما قيل عن المستوطنات فهي بحجمها الحالي هي في حدود مائة الف وفي طريقها للزوال. والتجارب التاريخية- ولو أنه لايمكن القياس عليها ميكانيكيا- ففي كل استعمار إستيطاني، قيام السلطة الوطنية على الارض تجعل المستوطنات في حالة خوف وعدم أمان وتصفي نفسها بنفسها.

كذلك فأسرائيل لكي تصبح جزءا من المنطقة لأول مرة، ومقبولة منها تستطيع أن تضحي بمصالح مائة الف مستوطن لصالح اسرائيل ككل.

على الجانب الآخر الثورة الفلسطينية منذ أوائل القرن وثورة عز الدين القسام سنة ١٩٣٦، وكذلك الحركة القومية العربية بمراحلها المتعددة والتي وصلت الى أوجها بقيادة عبد الناصر كانت تقوم على تحرير فلسطين من البحر الى النهر.

هذا الاتفاق يسجل الفشل المطلق للحركة الصهيونية، ولطلق الحركة القومية العربية والتحدي الحقيقي هل نحن قادرون على استيعاب هذه الحقيقة التي يعبر عنها هذا الاتفاق؟

الحقيقة الثانية أن إسرائيل لن تستطيع إيقاف مؤشرات الحركة الدولية والاقليمية والتي تقود لقيام الدولة الفلسطينية. فالصراع سيظل محتدما اذا ظلت فلسطين الجديدة مجرد دمية، وبالتالي لن تستفيد اسرائيل من الاتفاق ومن أن تكون عضوا في النظام الاقليمي. من هنا على الجانب الفلسطيني، وبعمق عربي حقيقي، أن يتقدم في سبيل إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض (غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية). **وأنا أوائق على أن تكون القدس مدينة موحدة أو دولية**

بالمعنى «الفاتيكاني» للمقدسات ، ولكن موحدة من ناحية البلدية لانه لايمكن في هذا الاطار أن تقسمها ولكن تظل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، والغربية عاصمة لاسرائيل، وهذا ممكن جدا مع الديناميكية الجديدة التي ستتخلق من خلال تنفيذ الاتفاق على الارض.

النقطة الثالثة: أنه طالما قبلنا بالتسوية أي الحل الوسط، وطالما أصبح هناك دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية، وطالما أن الاتجاه العام هو للاسواق الاقتصادية الاقليمية الكبيرة في العالم.. فلا مفر- موضوعيا- من أن يكون هناك سوق شرق أوسطي ، وسوف تواجه البلاد العربية- ليس فقط خطر اسرائيل- وانما خطر ايران، وخطر تركيا، وربما يضم السوق الشرق أوسطي بعض دول شمال حوض البحر الابيض المتوسط وهي أكثر تقدما .و الطريقة الوحيدة والاسلوب الوحيد هو أن ندخل السوق بكيان عربي إقتصادي فيما يسمى الوحدة الاقتصادية، أو السوق العربي المشترك.. أو.. أو.. الخ

وإذا لم نكن قادرين على ذلك فنحن لاتستحق شيئا ، ولنذهب الى الجحيم. لأنه إما أننا تستحق بلدنا أولا نستحقها. إما أن نظل في هذا الصراع الغير المجدي، وعدم قراءة الواقع الراهن والعناد المستمر للتجربة التي تعطى نفس الدروس مرة بعد مرة ونعيش في مجرد تطورات ذهنية أو ندرك الواقع ونتفاعل معه ونؤثر فيه.

النقطة الأخيرة أن الصراع الصهيوني العربي صراع ذو جذور عميقة ليست خاصة بهذا الجيل أو الجيل السابق أو الجيل القادم. وستظل حقيقة أنه قد تم تقسيم فلسطين ماثلة أمام الجميع. ولن ينتهي الصراع إلا باقامة الدولة الديمقراطية المتعددة الاعراق.. وإما أن يستمر الصراع بوسائل أخرى أهمها إمكانية أن يحتشد العرب أمام مشروع جديد أكثر استنارة وأكثر واقعية وأن نساهم مع العالم الجديد فيما يمكن أن يسمى بالايديولوجية الجديدة أو الحضارة الجديدة لتكون بديلا لسقوط الايديولوجيات التي ارتبطت بتجارب فشلت، لا لخطأ الفكرة ذاتها ولكن نتيجة للتطبيق الذي ألغى العامل الانساني والديمقراطي فيها.

لطفي الخولي:

الانتفاضة دفعت ثلثي جنرالات اسرائيل للاعتراف بأن أمن اسرائيل مرهون بالاعتراف بالفلسطينيين والاتفاق معهم

**

التغير الأساسي حدث على الجانب الاسرائيلي بقبولهم التفاوض مع المنظمة والاعتراف بها وسابقة الانسحاب من أرض فلسطينية

**

الاتفاق هو اتفاق «جميع المتعبين من الصراع».

جميل مطر

الاتفاق كما قال الاستاذ أمين هويدي إنعكاس لتوازن القوى الموجود على الواقع ، وبالتالي تغييرها أو حتى تنفيذها يخضع لتوازن القوى .

وهناك إيجابيات واضحة للاتفاق فالاعتراف بالشعب الفلسطيني شيء إيجابي حتى من الناحية القانونية.

والاتفاقية تعوض الفلسطينيين عن جزء كبير مما فقدوه من أموال النفط خلال الثلاث سنوات الماضية وسيحصلون على أضعافه وهذه واضحة في أكثر من بند في الملحق الاقتصادي.

ولكن هناك نقاط تثير الشك .

لاجئي ٤٨ وقد اشار الجميع الى نسيانهم، على الأقل تأجيل الحديث بشأنهم.

ونحن نتكلم اليوم عن لاجئي ٤٨ فالموجود فعلا اليوم هو الجيل الثاني والجيل الثالث من اللاجئين ، وهذا وضع قد يسهل فكرة عدم عودتهم واستيعابهم في الخارج في بلاد مثل كندا واستراليا وأتصور وأعتقد أن مشكلة هؤلاء ستحل خلال خمس سنوات بشكل أو بآخر دون أن يعرضوا المنطقة لمشكلة التوطين.

بالنسبة للمنظمة فالإتفاقية ذكية جدا فهي تنص على أن المنظمة تمثل شعب فلسطين فلا هي ممثل شرعي ولا وحيد للشعب الفسطيني ، ومعنى هذا ان اسرائيل أعطت نفسها الحق في إمكانية أن تتدخل في الإنتخابات القادمة فلماذا تفرض على نفسها في إتفاقية دولية أن هذه المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد في حين انه بإمكانها أن تظهر فئة أخرى فلسطينية في الانتخابات وتطالب بتمثيل الشعب الفلسطيني.

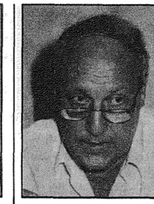
وبهذه الطريقة جعلت المنظمة تحت رحمة الظروف سواء تدخل إسرائيل أو أن يقرر ذلك الشعب الفلسطيني في الانتخابات.

النقطة التي تثيرني بشدة تتعلق بالسياسة الخارجية الفلسطينية والنص على تولى اسرائيل للأمن الخارجي. فالمنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين، ومعترف بها من مائة دولة في العالم، وعضو في مجلس جامعة الدول العربية فلو اجتمع مجلس الجامعة وقرر قطع العلاقات – مثلا مع بلجراد بسبب أحداث البوسنة– فهل يستطيع ممثل منظمة التحرير وحده بدون الرجوع لاسرائيل أن يأخذ قراراً في هذا الموضوع ؟ الإتفاقية غامضة في هذا الموضوع وأظنها غامضة لصالح اسرائيل وليس لصالح المنظمة ، والمنظمة وقعت أنها لا تملك الحق في العلاقات الخارجية .

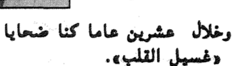
والاتفاقية أيضا سحبت كل أوراق الأردن وأظن أن أكبر خاسر في العالم بسبب هذه الإتفاقية هو الأردن وهذا هو سر القلق الفظيع الذي يعاني منه الملك حسين.

فهناك الشرعية الدينية (القدس) تم سحبها، (أريحا) تم سحبها وكلنا نذكر أن مؤتمر أريحا هو الذي أنشأ المملكة الاردنية الهاشمية سنة ١٩٥٠ اذن فأريحا لها مكانة خاصة عند عمان وغياب دور الأردن في موضوع النازحين يمكن أن يؤدي الى امتصاص الاردن بأغلبيته الفلسطينية في الكيان الجديد .

بالنسبة لمصر هناك موضوع السوق الشرق أوسطية ولم يعد السوق كما كنا نتحدث عنها منذ عامين، فقراءة الاتفاقية توضح أبعاده أكثر من تقرير البنك الدولي المذاع أخيراً،. فالبنك الدولي يعمل منذ عام كما جاء في التقرير وذلك في منطقة اسميتها أنا منطقة الاعتماد



جميل مطر: بعد هزيمة ١٩٦٧ تعرضنا لعملية «غسيل مخ» وقبل كامب ديفيد بدأت عملية «غسيل جيب»



وخلال عشرين عاما كنا ضحايا «غسيل القلب».

المتبادل وهى (غزة -أريحا) و (اسرائيل) هذه المنطقة ستكون نواة لمنطقة أوسع ليست شرطاً أن تكون شرق أوسطية وإنما ستبدأ بما يسمى الكونفدراليات ، والهدف الاساسى للعرب الآن هو أن يشعروا الفلسطينين بأن الاتفاقية تحمل فائدة ولذلك فالأموال ستأتى للفلسطينين من كل جانب ولكنها لن تأتى فى صورة نقود وإنما فى صورة مشروعات على الأرض و بالتالى سيكون هناك تصدير واستيراد فى إطار منطقة أتصور أولا أنها ستكون (إسرائيل - فلسطين- الاردن) والتمويل فى الغالب سيكون من الخليج. وستقوم كونفدراليات فى المنطقة بهدف إبعاد مصر عن هذه المنطقة.

ومنطقة الاعتمادات المتبادلة هى .. الماء ،والكهرباء ، واللاجئين.

لماذا أرادت مصر الدخول فمن أين ستدخل؟ أولا من حيث التمويل هى ليست ممول وليس لها دور فى التمويل .

وثانيا بالنسبة للماء ستعود مرة أخرى فكرة قناة السلام فهل تستطيع مصر أن توصل المياة خلال أرض سيناء كلها وهى فى حاجة أكثر للماء؟

خلاصة الموضوع هو أنه بينك وبين منطقة الاعتماد المتبادل ٥٠٠ كيلو متر لا تستطيع أن تندمج فيها لا ماليا ولا اقتصاديا ، و الشئ الذى قد يطرح هو أن نستوعب بعض أهالى غزة . إن السياسة المصرية فى أزمة بسبب هذا الاتفاق فقد يكون بداية العزل لمصر لافتقادها لدور حقيقى تقوم به.

حسين عبد الرازق

هناك ميزات فى الإتفاق وثغرات وعيوب وهذه قضية لا خلاف عليها ، ولكن تستوقفنى هنا نقطة اساسية وهى التى جاءت فى خطابات تبادل الاعتراف الفقرة التى تقول بتخلى منظمة التحرير عن الارهاب (أى تسمية العمل المسلح إرهاب) وعن أى عمل من أعمال العنف ، وتتحمل المسئولية عن كل عناصر المنظمة ، وتتعهد بتدارك أى انتهاكات لهذه التعهدات وبإتخاذ اجراءات تأديبية ضد أى مخالف لها..ودعوة سكان الضفة الغربية - وهم حتى الآن لم يخضعوا للسلطة الفلسطينية - للإلتزام بذلك. وأتوقف امام هذه النقطة طويلاً ليس فقط فى الصياغة وإنما فى المضمون، وأعتقد أن جوهر ما حدث فى هذا الاتفاق هو تخلى حركة تحرر وطني لأول مرة فى التاريخ عن مبدأ الكفاح المسلح قبل الاستقلال ، بل وتعهدها بمعاقبة من يمارسه منها أو من خارجها . وأبو عمار كان له قول مشهور ردده أكثر من مرة فى عدة إجتماعات ان آخر ورقتين فى يده هما الاعتراف القانونى باسرائيل والانتفاضة، «ولن أتخلى عنهما قبل قيام الدولة». اليوم مع هذا الاتفاق الذى ندرك جميعا أنه اتفاق جزئى لا يعالج القضايا الاساسية التى تأجلت جميعا تتخلى المنظمة عن آخر أوراقها.

وكما قال الزميل عبد الغفار فلست من أنصار «نؤيد ونشجب» فأنا أتفهم الظروف التى دفعت عرفات الى التوقيع لكن كيف نواجه هذا الموضوع والذى لا يقل أهمية عن السوق الشرق أوسطية، وما يتعلق بمصر، ودورنا فى المساندة.

أمين هويدى: الانتفاضة.. والصواريخ العراقية خلال حرب الخليج هددت العمق وقلبت نظرية الأمن الاسرائيلى.

أمين هويدى

أخالف الاستاذ لطفى الخولى فى خطأ المشروع القومى العربى ، فالمشروع القومى العربى حينما كان لا يعترف بإسرائيل كان متسقا مع الظروف والمشروعات تتغير بتغير الظروف ،، لقد هاجمنا أناس فى دارنا واستولوا على جزء من أرضنا وبلادنا ، كيف كان مطلوبا منى التصرف ؟هل أسلم لهذا العدوان وأعترف به؟ إطلاقا لقد كنا على حق تماما ولكننا **لم نستطع أن نصل الى حقوقنا وسيذكر التاريخ للأمة العربية أنها كانت من أكثر الأمم نضالا فى سبيل حقوقها و لكن أنظمة الحكم فيها كانت عاجزة ، والموازنات الدولية كانت أكبر منها ، وكانت الضغوط علينا أكثر مما نحتمل.**

بالنسبة للاتفاق أطرح سؤالا بسيطا ؟

فى ظل أنظمة الحكم العربية الحالية ولمدة عشر سنوات قادمة هل ستكون ظروفنا أفضل أم لا؟ وهل يمكن أ للتوازن القطرى أن يتحسن؟ وهل يمكن أن يتحسن التوازن الإقليمى ؟ وهل يمكن أن يتحسن التوازن العلمى معنا؟

أنا أقول - وقد أكون متشائما فى هذه الناحية - لا لن يحدث تصحيح لهذا التوازن.

والسؤال الثانى .. ماذا كان سيتم لأبو عمار وجماعته وفلسطين لو أن الرفقاء الآخرين وقعوا وبقى هو بمفرده فى الميدان؟

وأقول من واقع ما أقرأه – أنه كانت هناك أشياء معدة ومتفق عليها ، وكونه نجح في الوصول لهذا الاتفاق بما فيه من مزايا وعيوب ، فأنا موافق عليه.

ولكن هناك ظاهرة غريبة اليوم .

هناك نواة تتكون في قلب المنطقة من فلسطين ، واسرائيل و، والأردن ، و مصالحهم معاً وكانت الاتفاقية حريصة جدا على هذا بينما تواجه سوريا وضعا حرجا للغاية ففي حالة موافقتها ستواجه نوعا من العزلة ، فإيران مثلا– وهي حليفة لسوريا لن توافق على ما حدث علاوة على أن العراق قطع علاقاته مع سوريا لأسباب حزبية ، وتركيا تضغط في الشمال من أجل المياة ، اذاً موقف سوريا الاستراتيجي هو موقف تعس للغاية..ماهو إنعكاس هذا الوضع على المنطقة؟؟

نأتي لدور مصر فكلنا وافقنا على كلام الاستاذ جميل مطر بأننا تقريبا معزولين وتم تهميشنا والدليل على هذا أن رابين وهو عائدا من واشنطن بعد توقيع الاتفاق مر على البوابة الغربية (الرباط) وهنا ما أكده كسينجر في كتابة **(سنوات البيت الأبيض)** حينما قال أنه لا يستطيع دخول المنطقة إلا من بابها الغربي.

اذاً ، ما دور مصر ؟

هل تستطيع الدبلوماسية المصرية أن تنشئ مثلث- كإحتياط – مصر / ليبيا/ السودان . فالخليج يعطيك ظهره الآن، والسعودية تخشاك أكثر من إسرائيل فهل لا يجوز لنا اليوم أن نفكر في تحسين علاقاتنا بالسودان ولا داعي لخلط الاوراق ، ونقيم هذا المثلث.

أما بخصوص السوق الشرق أوسطية فنواته هي **فلسطين واسرائيل والاردن** ، فهل تنشأ منطقة حرة؟ وهل سينشأ إتحاد جمركي لكى تكون هناك سوق شرق أوسطية، وقد أعلن يوسف والي أن هذا السوق مطبق منذ فترة!! وهناك مركز تدريب خاص به.

وهناك مشروعان خاصان به هما مشروع الصالحية ومشروع النوبارية وهناك أيضا دراسات خاصة بوادى العريش (٢٥٠ الف فدان) وعلينا أن نعود للخطاب الذى قاله **شمعون بيريز** في مركز دراسات الشرق الاوسط هنا في القاهرة.

«عندما أسأل عن المنطقة التى أسكن بها أشعر بحرج لأنى أشير الى سكنى بمنطقة الشرق الأوسط وكلها رمال صفراء علماً بأن لدينا رأس المال ، والمياة، والعمالة، والخبرة مشيراً الى نفسه».

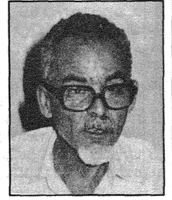
فما معنى هذا؟ والحكومة المصرية موافقة علي فكرة المشروع الشرق أوسطى وفي تقديرى أنه يجب – إحتراما لعقلنا جميعا– ان لا نطرح اقتراحات في هذه الندوة على عجالة– والجهد المطلوب من الباحثين والعقول المصرية كبير

ما هو الحل؟

ما هو البديل؟

وما هى الخطة المقبلة؟

مصطفى الحسيني



مصطفى الحسيني: التعايش الفلسطيني اليهودى فكرة قديمة..

انظر للإتفاق من زاويتين.. زاوية الإتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، وزاوية تأثيره على المنطقة ككل.

من الزواية الأولى سأقول أشياء أجدها ناقصة في الإتفاق ولا أحد تقريبا تحدث فيها.

مثلا استخدام تعبير **«الوضع النهائي للأرض»** فهو لا يقول **«السيادة على الأرض»** في السابق كان الكلام يدور حول أن المرحلة الثانية ستبحث موضوع السيادة على الأراضي والآن يقولون الوضع النهائي للأراضي، صحيح أن القضايا المتبقية هي عناصر السيادة (الحدود – القدس– المستوطنات– اللاجئين) ولكن تم تركها دون تسميتها وهنا يوحى بأن توجد نية تغييب مسألة السيادة من الوضع النهائى ، وأن يكون هناك كيان فلسطيني غير ذى سيادة ، والمثال في ذلك المواطن أو المنازل الأفريقيةHOME LANDS فى جنوب أفريقيا فعندها الحدود وعندها جمارك مع باقي جنوب أفريقيا وليس لها سيادة.

فالإتفاق في تفسيراته يحمل مخاطر من أن يتصور الاسرائيليون أنهم عن طريق هذه الصيغة سيخلقون كياناً غير ذي سيادة ويكمل هذا المعنى الجملة التى تقول «أنه لا يجوز لأى من الطرفين خلال الفترة الإنتقالية أن يخلق أوضاعا تؤدى للتأثير على الوضع الحالى»

هذه مسألة من أخطر المسائل باعتباره إتفاقا فلسطينيا إسرائيليا.

ومسألة السياسة الخارجية يمكن أن يكون لها تفسير آخر. نتذكر أنه منذ بداية المباحثات الثنائية حول إعلان المبادئ كانت هناك صياغتان إحداهما اسرائيلية والاخرى فلسطينية ، فالصياغة الاسرائيلية كانت تقول بانسحاب الادارة المدنية الاسرائيلية مع بقاء الادارة العسكرية ، ولننظر فى اختصاص كل من الادارتين ، فالادارة المدنية وظيفتها ادارة شئون السكان والادارة العسكرية هى صاحبة السلطة على الأراضي والموارد، وهذا هو الفارق الجوهرى بين المشروع الفلسطيني لإعلان المبادئ والذى كان ينادى بإنسحاب الادارتين المدنية والعسكرية الاسرائيلية ، و إعادة توزيع القوات اثناء الفترة الإنتقالية خارج مناطق الكثافة السكانية.

وما تم في الاتفاق الأخير هو تحقيق نصف هذا ونصف ذاك فبالنسبة لغزة وأريحا سيكون هناك انسحاب للقوات وإنسحاب للإدارتين المدنية والعسكرية أي أن سلطة الحكم الذاتي فى غزة وأريحا سيكون لها سلطة على الأراضي والموارد وأيضا سلطة على السكان، وبقية الضفة سينتقل إلى الادارة الفلسطينية –الى حين اجراء الانتخابات –قدر من سلطات الإدارة المدنية.

وفي غزة وأريحا تحتفظ اسرائيل بثلاث أشياء أساسية:

١– الامن الخارجي.

٢– العلاقات الخارجية.

٣– أمن المستوطنات والاسرائيليين.

والنص المتعلق بالعلاقات الخارجية إنصب على سلطة الحكم الذاتي وليس على منظمة التحرير الفلسطينية وهنا توجد مشكلة تقبل عدة تفسيرات .

لقد تم تغيير ديباجة الاتفاق في واشنطن أثناء توقيع الاتفاق. الأصل إتفاقا بين الحكومة الاسرائيلية والفريق الفلسطيني المفاوض ضمن

الوفد الفلسطيني الاردني، وتم تفهيره الى اتفاق بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بناء على طلب المنظمة ويمكن أن تكون قد أوقعت نفسها في شرك فالبند الخاص بالسياسة الخارجية يمتد بعد هذا التعديل من سلطة الحكم الذاتي إلى المنظمة.

إذن مسألة السياسة الخارجة بها لبس وقابلة للتفسيرات. ولأن المنظمة لها وصف لم يحسم في حدود الاتفاقية، فهذه المنظمة أصلا هي منظمة اللاجئين الفلسطينيين وبعد ذلك أخذت صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وتأتي هنا إشكالية حقيقية وهي نص الاعتراف الاسرائيلي بالمنظمة الذي لايشير إلى الشعب الفلسطيني. بالنسبة لمسألة اللاجئين كما قال الاستاذ جميل مطر فالموجودين الآن هم خلفاء اللاجئين الأصليين والقرار الصادر من الأمم المتحدة رقم ١٩١ بعودة اللاجئين. ولكن هناك قرارات لاحقة تتيح لخلفائهم نفس الحق. فإذا أخذنا مرجيعة تاريخ المنظمة لكونها خرجت من أوساط اللاجئين يكاد يكون تعريف القضية الفلسطينية عندها أنها قضية شعب مقتلع ومنفي وأي تفريط في عودة اللاجئين يجعل تعريف المنظمة للقضية الفلسطينية مضروبا من أساسه.

وفكرة نزع المفجر من قضية التوطين فهذا مجرد احتمال. ولكن إذا كان لديك من ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف فلسطيني في لبنان، و١٦٠ ألف في سوريا، (وفي الأردن المشكلة أخف وطأة لأنهم يمكون جوازات أردنية لاوثائق سفر)، هؤلاء جميعا من منهم مستعد وصالح لأن يستوعب في هجرات إلى كندا واستراليا فهذه البلدان لن تستقبل عتالين وعمال عاديين وهؤلاء يمثلون نسبة عالية جدا بين اللاجئين في سوريا ولبنان فأين سيذهب هؤلاء. وفكرة أن يبقوا حيث هم وتستوعبهم كلا من سوريا ولبنان فسيكونوا خميرة حرب أهلية.

إذن قضية اللاجئين- قضية مؤجلة غير منصوص عليها.

وأريد أن أذكر أن فكرة التعايش الفلسطيني اليهودي ليست جديدة على تاريخ النضال الفلسطيني كله من بدايته وهي الفكرة الوحيدة القادرة على البقاء، وعلى حل المشكلة، ولايستطيع أحد بأن ينادي بعودة اليهود من حيث أتوا لأن الأغلبية منهم ولدوا على أرض فلسطين ولايعرفون لهم وطنا آخر.

إذن فكرة التعايش لايجب أن تؤخذ على أنها قرار فلسطيني والخطر على الفلسطينيين هو المبالغة في قدرتهم على المشاركة المتكافئة مع الإسرائيليين. وكلنا يذكر التحالف الماروني الإسرائيلي حيث كانت الفكرة المارونية تقول بأنهم والشعب الإسرائيلي هما فقط الشعبين الديناميكيين المصريين في المنطقة القادرين على تطويرها، واكتشف المارونيين أن الاسرائيليون لايريدونهم شركاء وإنما (مطايا) وانفض التحالف منذ انتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان. والفلسطينيون لديهم صورة وهمية عن أنفسهم ومبالغة شديدة في قيمة كفاءتهم. وفكرة التحالف الفلسطيني الاسرائيلي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط ليست فكرة غريبة على الشعب الفلسطيني ومعبّر عنها في وثائق شبه رسمية.

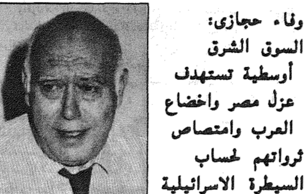
سنة ١٩٨٩ دعى نبيل شعث إلى مؤتمر رؤساء تحرير الصحف الأمريكية وكانت هذه أول مرة يدُعى ممثل فلسطيني إلى مؤتمر من هذا النوع وتكلم شعث صباحا وشامير تكلم في نفس المؤتمر مساءا.

نبيل شعث قال (إنه يمد يد السلام إلى الاسرائيليين ونستطيع معا أن نعيد رسم خريطة الشرق الأوسط).

وشامير قال: (هذا الفلسطيني الذي تكلم في الصباح من قال له أننا نحتاجه من أجل رسم خريطة الشرق الأوسط).

هنا نبيل شعث تصور أنه متكافيء مع الاسرائيليين وإذا كان هناك تفكير حقيقي لعمل نواة فلسطينية أردنية اسرائيلية لقيادة المنطقة. فسيؤدي ذلك إلى إحدى احتمالين. إما أن يسلم الفلسطينيين بأنهم راكبين وإما أن ينفجر هذا الاتفاق. و من الإخطار الموجودة بالاتفاق بالنسبة لموقف مصر وعلاقاتها ، وماذا ينتظرها فأنا لا أود الدخول في حلقة التخمين بالنسبة لها ورأيي أن تضع مصر ذخيرتها في مدفع فعندها علماء، ومهندسين،..و..و هذه كلها ذخيرة ولكنها ليست في مدفع، وعندما تضعها في مدفع فلن يستطيع أحدا أن يتجاهلها ولا أن يتجاوزها في التخطيط. ولكن ما يحدث في مصر الآن بالفعل هو تشتيت هذه الذخيرة بالخارج.

وفاء حجازي: السوق الشرق أوسطية تستهدف عزل مصر واخضاع العرب وامتصاص ثرواتهم لحساب السيطرة الاسرائيلية



وفاء حجازي:

من أي منظور يمكننا رصد الاتفاق إذا كنا ننظر إليه وكأنه شيء أفضل من لاشيء، ومالايدرك كله لايترك كله، فهو خير وبركة. أما إذا كنا ننظر اليه من منظور المشروع القومي العربي فهو كارثة!. وطبعا نحن لاتصدر أحكام والشعب الفلسطيني هو الوحيد صاحب الحكم وصاحب القرار. ولكن كما نعطي للشعب الفلسطيني حقه في إبداء رأيه في كثير من المواقف المصرية مثل كامب ديفيد فأعتقد أن هذا يعطينا نفس الحق في إبداء رأينا فيما يقررون وقد نتفق أو نختلف. والجميع تقريبا يقر بأن هناك شيئا سيئا في الاتفاق والاختلاف فقط على نسبة السوء، وهذا يذكرني بالكلمة التي أطلقها الخوميني يوما ما عندما وقع على قرار وقف إطلاق النار مع العراق وقاله «لقد كان أسهل لي أن أتجرع كأس من السم على أن أوقع على هذا القرار». اعتقد أنه قد تم استدراجنا من خلال مواقف معينة وسيناريوهات مختلفة إلى ما رسمته الوثائق الإسرائيلية الامريكية وتبدأ بوثيقة «مبادرة ريجان» سنة ١٩٨٢ وخطة «ألون» سنة ١٩٦٨، ثم مقررات حزب العمل الاسرائيلي. وتكاد تتطابق نصوص الاتفاق مع بعض هذه الوثائق مثل إمكانية انسحاب اسرائيل من مناطق الكثافة السكانية، وإنشاء مناطق خالية، حق بالتفتيش.

واعتقد أن هاك مفاجأة تنتظر المفاوض الفلسطيني وهي حول تقرير المصير. أتذكر أنه خلال شهر مايو أو يونية ١٩٨٦ وقت أن كان بيريز رئيسا لوزراء اسرائيل وذهب إلى البرلمان الأوربي ، سؤل عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فكان رده... على هذه الأرض يوجد شعبان لاشعب واحد. فتأجيل مثل هذه الموضوعات كارثة تصب في التكتيكات الاسرائيلية.

ونحن لسنا فقط أمام سلبيات للاتفاق ولكنه يفتح قنوات سلبية كثيرة ستظهر مستقبلا وسيفاجأ بها الجميع.

في مبادرة ريجان هناك نقطة هامة وهي عن كيفية التفاوض علي الأرض ومعي نص هنا يقول أن التفاوض على الأرض من خلال مبدأ خذ

وهات . أي لايوجد شيء محدد ولكن هذه المفاوضات لايجب أن تخضع للاحتلال الاسرائيلي كما لايجب أن تخضع أيضا للطلبات المغالى فيها من الجانب العربي.

وبمعنى آخر فإن هذه مقدمة لتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين الأول ما أطلق عليه الأرض ذات الكثافة السكانية العالية وهي ما أبدت إسرائيل إمكانية أن تتخلى عنها وهذا يعنى بالمفهوم المخالف أن الأراضي غير ذات الكثافة السكانية العالية ستضم لإسرائيل، ولم يحدد أحدا ما هي هذه الأراضي ، أي أن عملية الترانسفير لاتنطبق فقط على نقل المواطن الفلسطيني من داخل الأرض المحتلة إلي خارجها ، ولكن ممكن أن ينقل من الخليل إلى أريحا .

في كلام الاستاذ لطفى الخولى أن الاتفاق لايمثل شيء قائم بذاته، ولكنه يمثل استمرارا فى تقديره منتهاه أن يصل إلى أقامة السوق الشرق أوسطية. ، أي أنك لاتدخل عملية مجزئة أو مرحلية. بينما المفهوم العربى للحل والتسوية هو أن نذهب إلى محطة أخرى وهى محطة الانسحاب الكامل وحق تقرير المصير، وضمانات السلام. إذن نحن لانتكلم عن اتفاق وإنما عن برنامج شامل وخطة شاملة تشكل مستقبل المنطقة ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين وإنما بالنسبة لباقى دول هذه المنطقة ، ولتمرير هذا الحل قالوا أن هذا الاتفاق هو أولا. وكلمة أولا هذه تعطى انطباعا وكأنه سيكون هناك ثانيا وثالثا ورابعا، ولكن فى تفسير البعض مثل الاستاذ كامل زهيرى أن غزة وأريحا هى أولا وأخيرا وممكن بالفعل أن تكون كذلك. والسؤال المطروح الآن هو ماالضمان؟. وماالذي يضمن أن تجرى المفاوضات أساسا ؟

وإذا جرت مفاوضات ووصلت إلى اتفاق فهل ستكون من منظور عربى أم من منظور اسرائيلي؟وكلا المنظورين متعارضين وأذكر أنه حينما وقعنا كامب ديفيد كان هناك اتفاقيتين الأولي معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والثانية إطار السلام. ما يخص معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية تمت بخير وسلام والحمد لله. وما يخص إطار السلام تم التفاوض حوله لمدة سنتين فيما سمى « بحوار الطرشان»

إذن لايوجد ضمان بأن هذه الافتراضات حول إمكانية إجراء مناقشة ستكون واردة .

النقطة الأخرى ماقيل عن موقف اسرائيلي متآكل .أنا مندهش من كلمة التآكل هذه. الحكم على اسرائيل لايجب أن ينبثق من نقطة بداية وإنما ننظر كيف تعاملت اسرائيل معنا وتعاملنا نحن معها علي مدى أكثر من ٢٥ عاما وحتى الآن. لقد كانت الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على امتصاص الأرض العربية و استيطانها ، وطرد العرب واستحضار اليهود للعيش فى هذه الأرض، ما نراه الآن هو نفس التطبيق الذى جرى خلال الفترة الطويلة الماضية، حتى الآن وتتم بإمعان وبتخطيط باستحضار المهاجرين وبناء المستوطنات ، وجذب الأموال. هذه كلها عمليات تدخل في إطار الفكر الاسرائيلي القائم على التمدد ، ودخل عليه مفهوم جديد بعد ١٩٦٧ وهو تصحيح الوضع فى المنطقة وبدلا من أن تكون اسرائيل دولة النصف مليون تصبح دولة الخمسة ملايين ، وبدلا من أن تكون مساحتها كذا ألف كم يمكن أن تتسع إلى الضعف.

والتطور في العلاقات العربية الاسرائيلية لابد وأن يقود إلى التعاون الشرق أوسطى وهناك شيء نتجاهله وهو دراسة الجدوى، حينما نتكلم عن مشروع تعاون اقتصادى لابد وأن تكون له دراسة جدوى.

من الواضح جدا أن هذا المشروع يستهدف قتل المشروع العربى فهذا المشروع جاء لينسينا المشروع العربى وهنا نأتي لما أشار اليه الاستاذ أمين هويدى حول عملية التصفية والتحقير للمشروع العربى وكأنه ديناصور لايحق له العيش فى عصرنا الحالى . مع أن هذا المشروع هو مشروع حضارى مستقبلى ويقوم على أساس تعاون شامل وكامل بين دول المنطقة ومن عناصر تحقيق هذا المشروع بنجاح اللغة، والدين والامتداد الجغرافى و...و..الخ.

وبالتالى أنا اعتقد أن عمليات تحقير المشروع العربى التى نتبرع بها نحن تسهل وتيسر عملية المشروع الشرق أوسطى.

ماذا يمكن أن يؤدى اليه هذا المشروع لو أننا ابتلعنا هذا الطعم؟

من السهل على اسرائيل أن تتعامل مع الدول الصغيرة المحيطة بها وبالتالى تتمكن من خلال الموقف عزل مصرى والتفوق العسكرى الاسرائيلي وأيضا التفوق الاقتصادى و السيطرة- ليس فقط سياسيا- وإنما اقتصاديا أيضا ويصبح الوضع القائم حاليا من استخدام العمالة العربية لتشغيل الاقتصاد الاسرائيلي علي نطاق أوسع مثل الأردن، ولبنان، وسوريا .. الخ وبالتالى إخضاع العرب وامتصاص منافعهم لحساب الاقتصاد الاسرائيلي والدليل على ذلك مشروع غزة /إيلات، غزة / البحر الميت.

إذن هذا المشروع من شأنه تحجيم الدور المصرى فى المنطقة وإزالة القدرة المصرية علي الالتحام بين القوى العربية الموجودة بالمنطقة .

وهنا نسأل ماالعمل؟. أقترح أن نقوم بإحياء المشروع القومى العربى وتقديمه حضاريا، ورسم صورة مستقبلية لما يعنيه وما يمكن أن يؤدى إليه. هذه وسيلتنا لوقف هذا المشروع المقصود به ضررنا .

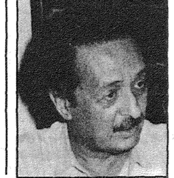
وفى النهاية أقول أنه لاأحد ضد المصالحة ولايقول أحد بأننا نريد أن نأخذ موقف عدوانى من اسرائيل فهناك واقع لابد وأن نتعامل معه. ولكن السؤال هو كيف تجرى هذه المصالحة؟ وهل يمكن إجراء هذه المصالحة فى إطار يجعل المشروع الصهيونى بكامله أرجح أم تجري المصالحة لترجيح المشروع العربي.

واستحضر الان ماقاله جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٨(ليس مهما الحل ولكن المهم هو نوعية الحل).

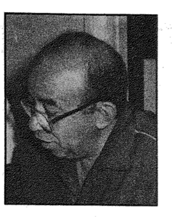
حلمى شعراوى:

أنا معنى- أساسا- بالآثار العربية للاتفاق. الاتفاق بالنسبة للفلسطينيين وجه البهم ضربتان فى مقتل. الأولى أن يتم اتفاق بشأن قضية جوهرية فى النضال العربى وهى القضية الفلسطينية وإذ بقيادة فلسطينية تسلم أو حتى تؤجل مصير نصف الشعب الفلسطينى ، تجاهل الحديث الآن ولمدة خمس سنوات قادمة عن نصف الشعب الفلسطينى. الثانية هو المشروع الخاص بنقل السلطة خلال حكم ذاتى محدود أو حتى شامل وإذ بها تضع خطط لدمج هذا الشعب مع «الشعب» الاسرائيلى.

حلمى شعراوى: القيادة الفلسطينية قبلت أن يكون الشعب الفلسطيني جسر لعديد من المشروعات والأفكار والهيمنة الاسرائيلية



حسين عبد الرازق: لأول مرة تتخلى حركة تحرير وطنى عن الكفاح المسلح قبل الاستقلال



معنى ذلك أن الاتفاق حتى في حده الفلسطيني قبلت فيه القيادة الفلسطينية أن يكون الشعب الفلسطيني جسر لعديد من المشروعات والأفكار الاسرائيلية في المنطقة وتطبيع وجوده بها، والهيمنة على المنطقة وهذا ما جعلنى أقول أن اسرائيل تتنازل عن اسرائيل الكبرى الجغرافية لحساب اسرائيل الكبرى سياسيا واقتصاديا . واعتقد أن القيادة الفلسطينية والبرجوازية الفلسطينية تنضم بهذا المعنى لمجمل الحكومات التابعة في المنطقة في التسليم بشرعية قيادة المشروع الاسرائيلي للمشروع الاقليمي بالمنطقة والمشروع القومي العربي.

وأعتقد أن هذا الاتجاه من القيادة الفلسطينية، يسبق هذا الاتفاق .فإعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ لايرد فيه كلمة نضال الشعب الفلسطيني من أجل كذا وكذا ولاكلمة الصهيونية بأي معنى من المعانى.

الغريب أن استنكار الصهيونية ورد فى إعلان استقلال أنجولا!! وأكرر أنجولا!! فكيف لاترد الكلمة فى إعلان استقلال الدولة الفلسطينية وبمناقشة لبعض القيادات الفلسطينية. قالوا أن هذا كان لازما للتمهيد لعملية التفاوض واللقاء مع الإسرائيليين.

والسؤال الآن هو من أعطى قيادة، تمثل حتى داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تسعة من ثمانية عشر، حق التصرف بهذا الشكل فى مصير الشعب الفلسطيني بل ومصير المنطقة ككل.

إن مشروع اسرائيل الكبرى والمسمى الآن بالمشروع الشرق أوسطى تمهد له اسرائيل بالاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني. فخلال السنوات الخمس تستخدم الفلسطينيين عبر وجودهم في لجان ومشروعات مشتركة للمياه والغاز، ونقل البترول...الخ كمد ظل أو عميل لها فى المنطقة العربية.

وقد حاولت أن أنظر إلى استقلال ناميبيا التى كانت داخل جنوب افريقيا واستقلال ارتيريا التى كانت داخل اثيوبيا فلم أجد أن أيا منهما قبلت بمثل هذا الربط .

هذه هى المخاطر الجوهرية للاتفاق والتى أرى أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد دخلت فيها دون استشارة أحد لا المؤسسات الشعبية الديمقراطية الفلسطينية ولا الحكومات العربية .

حتى إتفاق كامب ديفيد الذى هاجمناه بشدة لم يكن أكثر من إطار لفكرة الحل الشامل أو السلام بشكل عام. فى كامب ديفيد لم تنشأ مؤسسات. السياسة الفلسطينية الآن ترشح نفسها بشكل مباشر ومن خلال مؤسسات متنوعة مادية وعملية وهى فى وضع مستعمرة لاتشترك فى المؤسسات على قدم المساواة مع اسرائيل.

ولأول مرة أيضا فى اتفاقيات الاستقلال المحدد أو حتى الاستقلال الكامل نجد نصا فى صلب الاتفاق على أن التعاون الفلسطيني الاسرائيلي كأداة ملائمة لتطوير خطة مارشال فيذكر برامج إقليمية وبرامج خاصة بالضفة وقطاع غزة.

الملحق الرابع كله والبند الأخير فى الاتفاقية خاص بمشروع مارشال والتنمية الاقليمية وأنا أشير لموضوعين رئيسيين. صندوق التنمية للمنطقة، ويليه بنك تنمية للمنطقة، وهذا معناه إنشاء صندوق مركزى لخطط التنمية في المنطقة. وعندما تطلب من مجموعة الدول الصناعية السبع الأوروبية أو من صندوق النقد والبنك الدوليين تمويل مشروع ما للتنمية فى سيناء، يطلب منك دعوة ممثل لإسرائيل. فماذا سيصبح عليه الوضع إذا كان صندوق التنمية نفسه الخاص بالشرق الأوسط فى غزة أو تل أبيب. إذن أنت مرهون من الآن لصندوق موجود بتل أبيب ، والإشارة لهذا الصندوق و تموله الدول الصناعية السبع والدول العربية ومؤسسات عربية رمز له دلالته، وليس صدفة أن صندوق الانماء العربي هو الذى مول اجتماع الاقتصاديين فى مصر مؤخرا لإنشاء السوق الشرق أوسطية.

إذن أنت الان أمام المال الخليجي الذى قرر منذ حرب الخليج عدم التعاون مع المنطقة العربية والآن لابد أن يتم ذلك عبر إسرائيل.

وفى النهاية أقول أن الصراع العربي الاسرائيلي سيكون فيه للأسف صراعا مع الفلسطينيين وأدوارهم المتنوعة.

فما هو موقف القوى القومية والقوى الإسلامية؟ هناك صراع كبيرا. ومحتمل حول معنى المشروع القومي العربي والمشروع الإسلامي بدرجة أو بأخرى. وسنكون أمام شرعية وجود الجامعة العربية ذاتها يجب أن ندرس من الان مصير المؤسسات العربية قاطبة لأنك لن تستطيع أن تقوم بالعمل منفردا. وقد سألت أحد قيادات الفلسطينيين بمصر عن مستقبل الدولة الفلسطينية الآن فرئيس المنظمة الآن هو رئيس دولة بالنسبة للعالم الخارجي فما موقفه الآن وهو رئيس حكومة حكم ذاتى فى غزة وأريحا فكيف سيعامل؟. فكان رده أن الدولة باقية والمعترف بنا كدولة من المفروض أن يظل معترفا،. وأقول أن المؤسسات العربية ستجد نفسها فى أزمة حقيقية أيضا ولكن الأخطر منها هو وجود الجامعة العربية ذاتها وهى المعبر الشرعي الوحيد حتى الآن عن المشروع القومي العربي.

والحديث الآن لليسار المصرى اذا لم يقرر اليسار المصرى أن يتخذ موقفه على أساس قومى فهو سينحاز نهائيا للمشروع القطرى الذى سيكون خاضعا فى النهاية لأنمية أمريكية اسرائيلية لأننا فى جو الشرق أوسطية والذى يندفع فيه- للأسف- عدد كبير من اليساريين ويرددون أن الظرف الحالى هو جديد الأمة العربية، وأنا لاأرى فيه جديد وإنما إراه إنهزام نظم حاكمة منهارة اجتماعيا واقتصاديا ، أضيف إليهم قوة البرجوازية الفلسطينية الان.

بهذا الشكل اليسار العربي واليسار المصرى تحديدا مهدد بأن ينضم لأنمية تحكمها أمريكا واسرائيل تحت ظل مشروع تنموى للمنطقة. هذا المشروع طرحته كامب ديفيد نفسها منذ أربعة عشر عاما ومع ذلك لم يتحقق منه أى شيء ، هل البرجوازية المصرية المنهارة يكون لها مزيد من التفكير القطرى الذى يؤدى لمزيد من الانهيارات يتبعها اليسار؟ أم أن اليسار عليه أن ينحاز للقوى التقدمية والقومية بالمنطقة؟. نحن أمامنا العديد من اللاءات السهلة جدا وأنا لن أقول لا للحكم الذاتى، ولا لشكل الحكومة الفلسطينية. ولكن أنا أستطيع أن أقول لا لأى تنظيم اقتصادى موحد للمنطقة بهذا الشكل بديلا للمشروع العربي. لا لصناديق التنمية ولا لتجسيد مشروع الشرق الأوسط تجسيدا ماديا يكون مركزه تل أبيب وفلسطين.

وأقول أن مشروع الشرق الأوسط- بتنقيته ليكون عربيا بحق- فإن مؤسسة الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك كفيلين بإدارته ، ولكن للأسف أعتقد أن موقف الخليج لايفصل عن الموقف الاسرائيلي بأى درجة فالقرار الخليجى هو التعاون مع أمريكا وإسرائيل وليس التعاون مع العرب.

تيارات

** لاتراجع إلى حدود ١٩٦٧، تحت أى اعتبار، وستبقى القدس عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل.

إسحاق رابين
تصريح لإذاعة اسرائيل

** إن ضميرى لايتحمل المشاركة فى إتخاذ هذا القرار المغامر، مادمت غير قادر على الاجابة على الاسئلة المطروحة، لذلك أتمسك باستقالتى من هيئة اتخاذ القرار، وأضع نفس تحت تصرف الشعب الفلسطينى ومصالحه الوطنية العليا، ولتعذرونى إذا قلت إننى لست مضطرا للمشاركة فى هذه المخاطرة. إن البصرة لاتحتاج دائما الى بصر، ولكنها الآن فى اشد الحاجة اليه وأننى على ثقة من انكم تملكون البصر والبصرة

محمود درويش
خطاب الاستقالة

** بعض الصحف تفضل الإعلان دائما، ولاتهتم بمدى التزييف الذى تقدمه، مادامت تتقاضى الثمن، وبعض تلك الصحف جعل الاخبار اعلانات، وبعض الصحفيين رأى أن الطريق القصير للنفوذ هو الثراء سواء بالرشوة أو بالهدية التى تقترب من الرشوه أو بالبلطجة والابتزاز، واستخدام الصحافة فى تحقيق مكاسب شخصية.

محمد العزبى
الجمهورية

محمود درويش



د.عصمت عبد المجيد





ليش فاونسا



اسحق رابين

** إن أى تراجع عن أرض عربية محتلة أمر يجب أن نرحب به، لأنه قد يكون فى ظل الظروف الراهنة خلاصا وملاذا من عواقب أخطر ومخاطر أعظم. وعلينا الحذر من اتباع سياسات تقوى أنصار الاتجاه المتطرف فى إسرائيل..آن الأوان للدخول فى مرحلة زمنية عربية جديدة لها سماتها وأطروحاتها وثقافتها، وبعد تجاوز المخاطر الراهنة التى تستلزم دورا كبيرا لمنظمة التحرير ولرئيسها..لابد من صعود قوى شابة من الأراضى المحتلة تتقدم للعب دورها التاريخى فى تدعيم هذا الاتجاه

شفيق ناظم الغبرا
كاتب كويتى

** سوف نحترم رأى الشعب، ولايزعجنا فى شىء أن يحصل ائتلاف اليسار الديمقراطى الذى يضم الحزب الشيوعى السابق على ٢٠٪ من الأصوات، أو أن يحصل حلفاؤه فى حزب الفلاحين الذين كانوا يشاركونه السلطة على ١٧٪ من الأصوات، ولم نغضب لأن ائتلاف الاتحاد الديمقراطى الذى ورث حركة التضامن، لم يحصل إلا على ١١٪ من الأصوات، فالديمقراطية ليست فرصة، وإذا كان هذا هو ما يريده الشعب..فليكن كذلك!.

ليش فاونسا
الرئيس البولندى

** إن ما نراه من بوادر مصالحة عربية اسرائيلية..يدعونا إلى مصالحة عربية - عربية.إننا سنبنى على المصالحة العربية خطط معالجة التحديات والمشكلات التى تواجهنا بدءا من مسيرة السلام، ومرورا مع مشكلاتنا مع دول الجوار وعلاقاتنا بالمنظمات والتكتلات الاقتصادية الكبرى..وانتهاء بإقامة بنية الأمن القومى.. والتخطيط لما بعد إقامة السلام

عصمت عبد المجيد
الأمين العام للجامعة العربية

عبقرية السادات
أو الهزيمة بأثر رجعي

احتج السادات فسأل بيجن: دلني على فقرة أو عبارة أو جملة أو كلمة أو حرف فى الاتفاق يشير للقدس عربية

**

الخبر الثانى فى إذاعة إسرائيل بعد وصول الوفد المصرى للقدس: السادات يتهم زعماء منظمة التحرير بأنهم عملاء سوفيت

**

رفض السادات مشاركة الملك حسين وقال لكرايسكى أنه مصاب بالشيزوفرنيا وأبوه مات مجنونا!.

بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان سأل السادات وزير خارجيته: هل أعطى الاسرائيليون الفلسطينيين العلقة!.

مدحت الزاهد

«لو سار العرب على درب السادات منذ إعلان مبادرته الشهيرة بزيارة القدس فى نوفمبر عام ٧٧.. لو اتبعوا أثره..لواكتشفوا مبكرا عبقريته لحققوا منذ أثنى عشر عاما، أكثر بكثير مما هو متاح الآن!».

هذا ما يصدح به الاعلام الرسمى هذه الأيام بمناسبة الإتفاق الإسرائيلى الفلسطينى والاعتراف المتبادل بين حكومات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ووفقا لهذه القراءة لم يكن ينقص العرب سوى العقل والموهبة التى حازها السادات بجدارة، فالعقل وليس مصالح الأطراف المشتبكة فى الصراع وأهدافها هى التى تصنع التاريخ والحكمة، وليس ميزان القوى المرتبط بهذا الصراع هى التى تقرر المعاهدات والمواثيق.

وفقا لهذه القراءة لم يكن فى الميدان غير السادات وحده، ولم يكن هناك على الساحة أهداف أمريكية وإسرائيلية ومصالح وعلاقات قوى..

وليس هناك إهانة للعقل بأكثر من هذه القراءة بالذات التى تنزع الوقائع من سياقها التاريخى بوحشية..وتزور التاريخ!

وقد أصبحت وقائع هذا التاريخ معروفة ومنشورة فى صحف ومجلات وكتب ومذكرات ومعاهدات علنية وسرية ومحاضر لقاءات ومحادثات جرت فى مينا هاوس والقدس وقلعة ليدز بلندن ومنتجع كامب ديفيد، وجولات مكوكية لهنرى كيسنجر وسيروس فانس وغيرهم.

وثائق

ومن أهم وثائق تاريخ هذه الفترة كتاب **«السلام الضائع فى كامب ديفيد»** لمحمد ابراهيم كامل وزير خارجية السادات الذى قبل المنصب بعد استقالة اسماعيل فهمى «ومحمد رياض» انطلاقا من أن مبادرة السادات كانت شجاعة وبناءة وخلاقة، وأنه لايجوز إحراج الرئيس فى هذه الظروف باستقالة جديدة.. فلايمكن لأحد أن يطعن فى شهادة الرجل، التى تعتمد على محاضر جلسات.

وخلاصة شهادة ابراهيم كامل أن ما اكتشفه بين محادثات الاسماعيلية وكامب ديفيد. أن الصفقة كلها كانت تجرى على أساس عزل مصر لاتاحة الفرصة لإسرائيل لحرية العمل على باقى الجبهات العربية.

وأن الأساس الوحيد المقبول للتسوية أمريكيا واسرائيليا لم يكن شيئا آخر سوى التسوية المنفردة.

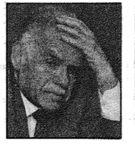
ومن وثائق هذا التاريخ أيضا مذكرات **عزرا وايزمان (صديق السادات) (المعركة من أجل السلام)**، ومذكرات موشى دايان التى اختار لها بذكاء اسم **(الاختراق)** ومذكرات **الياهوين اليسار**، أول سفير اسرائيلى في مصر والذى كان يطلق عليه السادات، على سبيل الدلع (إيلى) وكتاب **وليام كوانت عضو مجلس الأمن القومى الأمريكى (عقد من القرارات)** وتقرير **معهد بروكنز** الأمريكى عن سياسة الخطوة خطوة ، والحلول


محمد ابراهيم كامل


أنور السادات


أسامة الباز


جيمى كارتر


شامير

الجزئية والمرحلية والمنفردة، ويوميات برزنسكي مستشار الأمن القومى الأمريكى عن محادثات كامب ديفيد ، ومقال شهير لهنرى كيسنجر فى مجلة التايم الأمريكية **(إن قدومهم هو النجاح.. غياب البدائل يحرر العقل)** وعشرات المقالات الأخرى فى المجلات الاسرائيلية والامريكية، فضلا عن عشرات القرارات الصادرة عن الكنيست الاسرائيلى..ووقائع التاريخ الحقيقى ، وليس المزيف، تشير كلها إلى شيء واحد.

هو أن الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للمفاوضات منذ هزية يونيو ٦٧ وحتى بعد حرب اكتوبر ٧٣ لم تتجه بها سوى إلي التسويات الجزئية والمرحلية والمنفردة، وأن هذه الإدارة كانت تستند إلى ميزان قوى تقبض فيه اسرائيل على الأراضى المحتلة، وتستخدمها كأداة في عملية تحويلية رجعية شاملة في كل أرجاء المنطقة.

وإن هذه العملية قد تعززت بخروج مصر من ساحة المواجهة بعد مشهد جماعي عربي قصير حرب اكتوبر ومعجزة العبور..

ولعل الأمر يحتاج إلى تنشيط الذاكرة بالرجوع إلى وقائع معروفة واتفاقات مكتوبة حتى نرى كيف سارت الأمور.

خطوة..خطوة

ربما تجدر الإشارة أولا إلى أن هذه المتابعة ، وإن كانت ستركز على مرحلة ما بعد المبادرة، فقد كان لها مقدمات بدأت بسياسة الخطوة..خطوة التى اقترنت باسم وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر، ولامجال الآن للعودة إلى الالتزامات التى قطعها السادات على نفسه **للأمريكان عبر شاة إيران أثناء اندلاع حرب اكتوبر (بعدم تعميق الاشتباك) أو (توسيع مدى المواجهة) الأمر الذى أتاح للقوات الإسرائيلية أن تركز على حسم الأوضاع على الجبهة السورية**، لأن أى تقدم هناك يهدد بضرب تل أبيب بالمدفعية من جبل الشيخ، فى حين توفر سيناء عمقا استراتيجيا ، يسمح بنقل مركز الثقل من جبهة إلى أخرى..

كما لايتسع المجال للتوقف عند آثار التعهدات الأخرى من تأجيل عملية تطوير الهجوم ، إلى توقيت غير ملائم، بعد أن أدرك أن الأمريكان قد خدعوه مع التدفقات الإسرائيلية على سيناء بعد أن استقرت الأوضاع فى الجولان، وما ارتبط بذلك من مناظرات جرت بين الكاتب الصحفى محمد **حسنين هيكل كاتب التوجيه الاستراتيجى** لحرب اكتوبر والذى جاهر بعدها أن السياسة **قد خذلت السلاح،وحافظ اسماعيل مستشار السادات للأمن القومى** الذى أكد أن مافعلته السياسة قد ارتبط بحدود إنجاز السلاح، بعد فشل عملية تطوير الهجوم المصرى ونجاح الهجوم الاسرائيلى المضاد.

المهم أن قرارا قد صدر بوقف إطلاق النار، وبدأت جولات **كيسنجر** المكوكية والتى يمكن متابعة مضمونها ونتائجها من مقالات هيكل فى كتابيه (عند مفترق الطرق) وأحاديث المبادرة»

أهداف كيسنجر

وكان الهدف الأساسى لكيسنجر هو **تفكيك** الوضع الذى ارتبط بالأوضاع التى صاحبت حرب اكتوبر وعلى الأخص فى المجالات التالية :

* **التضامن العربى** الذى ظهر فى اتجاهين..اتجاه عمل عسكرى سورى مصرى- مشترك، وجبهة المساندة التى رفعت لأول مرة سلاح وقف ضخ النفط وتهديد دولاب الحياة فى أمريكا وأوروبا.
* **الدعم السوفيتى** الهائل الذى كان أحد العناصر الفعالة فى معجزة العبور ومعارك الجولان، حتى بلغ حالة إعلان التأهب النووى بعد تحول الأوضاع على الجبهة، والاستعداد لإرسال قوات لإعادة القوات الإسرائيلية للخطوط التى كانت عليها عندما صدر قرار وقف إطلاق النار.
* **الدعم الدولى وعلى الأخص من الدول الأفريقية** التى قطعت جميعها العلاقات مع اسرائيل- عدا مالاوى- وكتلة عدم الانحياز.

وكان واضحا لكيسنجر منذ البداية ، أنه لايمكن السيطرة على هذا الوضع بغير عزل القوة المركزية فيه، وقد وجد فى السادات ضالته المنشودة.

ولنجاح هذا المخطط الذى ينتسى إلى أعمق ميول توجهات السياسة الأمريكية فى المعركة على النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط الحيوية، **انتهج كيسنجر** سياسة الخطوة.. خطوة. والتى بدأت باتفاقية فض الاشتباك الأولى التى قبل فيها السادات تخفيض الأسلحة ذات الطابع الهجومى على الجبهة الأخرى من القناة (بكى المشير الجمسى عندما علم بالاتفاق من كيسنجر) مقابل رفع الحصار عن الجيش الثالث.

وإذا كانت الاتفاقية الأولي، كان لها ما يبررها عسكريا، بسبب أوضاع تدخل القوات، **فإن اتفاقية سيناء التى أبرمت بعد ذلك عام ٧٥ كان لها مدلول سياسى واضح، أدى إلى فرقة فى العالم العربى، مع تعهد مصر بمرور البضائع لإسرائيل فى قناة السويس (رغم المقاطعة) وتخفيض الحملات الإعلامية، وفتح قناة السويس ، وتعمير مدن القناة، وقبول الألتزامات الأمريكية فى الملاحق السرية الثلاثة لاتفاقية سيناء بدعم من أمريكا لاسرائيل سياسيا وأمنيا وماليا دعما كاملا، وكل ذلك مقابل انسحاب جزئي من سيناء.**

السلام الإسرائيلى

وكانت سياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية، والتى اتضحت معالمها أكثر في تقرير معهد بروكنز تلتقى مع أهداف السياسة الإسرائيلية وتصور إسرائيل للسلام.

فالسلام عند اسرائيل ليس مجرد معاهدات يمكن لزعيم عربي أن يمزقها فى لحظة.. **السلام وقائع وترتيبات وأسس مادية وقوة دفع وإعادة ترتيب أوضاع وخلق بنية مادية تقطع على الطرف الآخر سبيل العودة.. ثم تأتى بعد ذلك ترتيبات الأمن التى تكفل نزع سلاحه وتأتى أطماعها التوسعية فى كسب مجال حيوى للنمو.**

وكان إخراج مصر من ساحة المواجهة هدفا اسرائيليا مطلوبا لاختراق القلب العربى وتحويله إلي شظايا، وإتاحة الفرصة لها لتهويد الضفة الغربية والعمل على الجبهة الشرقية الأضعف.

شروط

ولكن هذا الهدف الاسرائيلى كان مشروطا بشروط هى **أن تعيد مصر صياغة شبكة علاقاتها المحلية والعربية والدولية بما لايجعل لها خيارا آخر سوى الخيار الأمريكى - الإسرائيلى.**

وقد التقط السادات الذى أقنعه كيسنجر بأنه، استراتيجى كبير، هذه الرسالة ، فتم إنهاء معاهدة الصداقة السوفيتية،

بعد المبادرة هاجمت اسرائيل لبنان.. وبعد كامب ديفيد أعلنت اسرائيل «القدس» عاصمة أبدية، على مر الأجيال..


كسينجر


بيجن


عازر وايزمان

وبدأت حملة ضارية ضد عهد عبد الناصر، رغم فتح النار على انتماء مصر العربي، وبدأت الحملات ضد اليسار، أعلنت سياسة الانفتاح، واتخذت الخطوات لإجبار الطبقات والقوى الاجتماعية الرجعية القديمة لدخولها كشريك أو لإحداث توازن مع مخلفات العهد الناصري، وبدأ التشكيك فى عروبة مصر، **واشتركت قوات مصرية مع قوات مغربية واسرائيلية فى حرب شابا فى زائير لدعم عميل المخابرات الأمريكية موبوتو، ثم جرت بعد ذلك حملة تأديب ضد النظام الليبي.**

جدول مراقبة

وسوف نلاحظ أن التمسك الاسرائيلي بالأرض المحتلة كوسيلة تحويل للمنطقة، وفقا لسياسة **قطعة من الأرض..مقابل قطعة من السلام**.

أو الخطوة خطوة. قد استمر بعد ذلك حتى بعد المبادرة، وحتى بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، إذا لم ينشأ الجدول الزمني المنصوص عليه فى كامب ديفيد لسحب القوات الاسرائيلية من سيناء على مدى ثلاث سنوات من صعوبة فنية تتعلق باستحالة الانسحاب خلال أيام. بل كان الجدول..جدول مراقبة لسلوك النظام المصري بعد الاتفاق..وجدول دفع بالتحولات الى أقصى مداها قبل استكمال المراحل النهائية للانسحاب، ورغم كل ما نصت عليه الاتفاقية من المناطق منزوعة السلاح ومحدودة التسليح ومحطات الإنذار المبكر الأمريكية.

مبادرة السادات

وعندما اختمرت فكرة المبادرة.. في ذهن السادات، كان الشعور قد بدأ يراوده في أنه الوحيد فى التصور الأمريكي أو الإسرائيلي شئ اسمه التسوية الشاملة، **فالتسوية الشاملة فى المفهوم الأمريكي والاسرائيلي هى مجموع التسويات الجزئية والمرحلية والمنفردة.. والمؤتمر** الدولي هو فى أحسن الأحوال مظلة لمحادثات ثنائية وتسويات مرحلية منفردة ، ولم تكن اسرائيل من البلاهة كى تسمح بعملية تفاوض عربي جماعي مدعومة بجبهة مواجهة عربية لم تنكسر قواتها العسكرية، وجبهة مساندة رفعت لفترة سلاح النفط، ومدعومة أيضا بالدعم الدولي.

ولم يكن هناك سبيل لكسر السلسلة سوى بإخراج مصر، وهو المعنى الذى بدأ يخامر السادات عشية مبادرته ومن المبادرة حتى محادثات الاسماعيلية والقدس وليدز جاهد طاقم الخارجية المصرية من أجل التوصل لإعلان مبادىء يتضمن استعداد اسرائيل للانسحاب مقابل علاقات سلام كاملة، ويكون أساسا لدعوة باقى الأطراف العربية للمشاركة في المحادثات، ولكن اسرائيل رفضت بصلف وعناد أن توقع على مثل هذا الإعلان وأكثر من ذلك جرت مصر إلى طريق آخر بالإعلان عن إنشاء مستوطنات جديدة فى سيناء ، حتى بعد مبادرة السادات.

وكان هم اسرائيل، بعد المبادرة، كما يكشف **وايزمان فى كتابه (المعركة من أجل السلام)** أن تعيد السادات إلى الأرض حتى يمكن التفاهم معه، وحتى تفقد مبادرته قوة زخمة، وحتى ينتبه إلى أن أساس المفاوضات هو التسوية المنفردة وليس شيئا اخر..

عملاء للسوفيت.

وعندما سافر الوفد المصرى إلى محادثات القدس كان الخبر الثانى فى إذاعة اسرائيل، بعد خبر وصول الوفد، **هو أن السادات قد أبلغ يهودا بولنديين كانوا فى زيارة مصر أن منظمة التحرير الفلسطينية عميلة وأن زعماءها عملاء للاتحاد السوفيتي.**

وفي حفل العشاء خطب بيجن والمح إلى صفاقة الوزير المصرى (كامل) لأنه طالب بعودة القدس وانسحاب اسرائيل منها.

وفي واقع الأمر بأن ما كان يجهله **محمد ابراهيم كامل** أن السادات كان قد عرف بالهجوم في بدايته، عندما أبرق رئيس المخابرات الإسرائيلية **اليعازر ريمون إلى** رئيس المخابرات المصرية ببرقية هذا نصها:

«بدأت قواتنا عملية محدودة على الحدود اللبنانية لازالة قواعد الإرهابيين ، واتمشم أن هذه العملية المحدودة لن تعطل المحادثات بين بلدينا».

المستوطنات باقية

وفي محادثات كامب ديفيد رفضت اسرائيل، كما يروى **.دايان فى كتابه «الاختراق»**، وكما هو معروف من نصوص الاتفاقية، تجميد المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية، خلال الفترة الانتقالية (خمس

سنوات) واصرت اسرائيل على استبعاد صيغة اسوان(التى ذكر فيها الرئيس كارتر حق تقرير المصيــر للشـعب الفلسطينى)، لأن اسـاس الصـفقة مع مصر كان حريه العمل على باقى الجبهات...كما رفضت النص على مقدمة قرار ٢٤٢ (الخاص بعـدم جواز الاستـيلاء على الأراضى بالقـوة) في اتفـاق الحكم الذاتى، لأنها كانت تستبعد الضفة الغربية من القرار وقد قبلت أمريكا كل ذلك وحولت المشروع المصرى إلى مسخ رغم الجهود التى كان يبذلها د.أسامه الباز فى أن يعوض فى الصياغة ماقدمه السادات من تنازلات لبيجن أو **دايان أو ويزامان أو كارتر حسبما اتفق.**

وفى الواقع فإن الخلاف كان قد أصبح على أشده فى كامب ديفيد بين السادات وطاقم وزارة الخارجية، ففى حين كان طاقم الخارجية يسعى لإعلان مبادىء لمشاركة باقى الأطراف، كان السادات يقايض بموقف دبوماسيته من أجل تحسين شروط التسوية المنفردة..

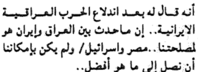
ورقة التوت

ولأن السادات كان يحاول ستر عورة هذه التسوية المنفردة بورقة توت فقد طلب مستشار الأمن القومى الأمريكى **برزفسكى**، وهو صاحب الرواية- أن ترفع اسرائيل أى علم عربى فوق ميل مربع فى القدس أو فوق أى مبنى فيها، وعندما نقل برزفسكى رغبة السادات لبيجن قال له **إن العرب اعتادوا بعد دفع الحساب أن يطلبوا البقشيش..قل له إن إسرائيل لاتدفع بقشيشا.!**

ويكشف الياهوين اليسار (أول سفير اسرائيلى فى مصر) فى مذكراته التى نشرت جريدة يدعوت احرنوت مقتطفات منها فى ٢٩ سبتمبر ٩١..أضواء أخرى على مواقف السادات من باقى الأطراف العربية.

فعندما أصدرت المجموعة الأوروبية نداء فينيسيا فى يونيو عام ٨٠ يدعو لحل النزاع العربى الإسرائيلى بتصفية الاحتلال الاسرائيلى والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات كممثل شرعى للشعب الفلسطينى ، هرول إيلى(اسم الدلع الذى اختاره السادات لالياهو) إلى الرئيس المصرى حاملا خطابا من بيجن يهاجم المبادرة الأوربية التى تناقض كامب ديفيد، ويدعو لموقف مصرى ضدها، فرد عليه السادات..**إن المصريين لن يؤيدوا هذه المبادرة بأي شكل من الأشكال..وإنه أى السادات قال هذا الكلام لرئيس المجموعة الأوروبية ووزير خارجية لوكسمبورج وقتها (جيستون ثورن) و قال الرئيس السادات أنه سيبلغ الرئيس الفرنسى، ووزير خارجيتى هولندا ولوكسمبرج اللذين سيقابلهما بأنه لامكان فى هذه المرحلة للأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات الحكم الذاتى،** وعندما توقع مصر واسرائيل تدعى الأردن للمشاركة وحمل مسئولياتها تجاه الضفة الغربية.. وعندما قال له (إيلى) أن هذا التصريح قد يفهم منه أن هناك مكانا لمنظمة التحرير فى مرحلة لاحقة، رد السادات بأن هناك توافقا تاما بينهما وأنه لايرى **أي مكان لمنظمة التحرير فى المفاوضات- لا الان، ولا فى مرحلة لاحقة.**

وفى موضع آخر ينسب الياهو للسادات



أنه قال له بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية.. إن ماحدث بين العراق وإيران هو لمصلحتنا..مصر واسرائيل/ ولم يكن بإمكاننا أن نصل إلى ما هو أفضل..

وفى مكان آخر يشكو السادات لايلى أن أمريكا لم تدعم بما يكفى حملته التأديبية ضد ليبيا.(راجع فى ذلك نظير مجلى اسرائيل تكشف بعض أسرار السادات- اليسار نوفمبر٩١).

وربما يمكن أن نضيف هنا ما رواه محمد ابراهيم كامل عن لقاء السادات بشيمون بيريز فى العاصمة النمساوية فيينا، فقد اقترح بيريز دعوة الملك حسين للمشاركة فى المفاوضات، فوصف الرئيس السادات الملك بأنه مصاب بالشيزوفرنيا، وأن والده قد مات مجنونا فانبرى كرايسكى، رئيس وزراء النمسا الذى حضر اللقاء، ليدافع عن الملك حسين.

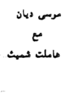
القدس

والوقائع كثيرة.. كثيرة ..ولكن لنقفز منها إلى آخرها، فبعد أسابيع من توقيع اتفاق كامب ديفيد أعلن الكنيست الاسرائيلى قرارا بإعلان القدس عاصمة ابدية لإسرائيل على مر الأجيال.

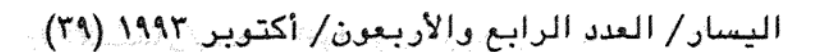
وقد أحرج الأمر السادات، فأرسل احتجاجا فرد عليه بيجن يسأله سيدى الرئيس: هل يمكن أن تدلنى على فقرة أو عبارة أو جملة أو كلمة أو حرف فى اتفاقية كامب ديفيد تشير إلى أن القدس ليست أرض إسرائيل، أو أننا نلتزم بالانسحاب منها.

وقد كانت تلك بعض تفاصيل التاريخ الحقيقى، الذى يكشف أن التسوية المنفردة، وليس غيرها ، كانت مادة التفاوض الحقيقى، وأن الهزيمة بأثر رجعى، لم تكن تجدى شيئا أكثر من الوصول إلى أوضاع أسوأ مما نحن فيها، بعد أن فتح السادات طريقها وقال وداعا للسلاح، الذى كان لايزال، مرفوعا، عندما بدأ رحلته، التى أدت لانهيار كامل فى الوضع العربى.

وبعد المبادرة وكامب ديفيد احتلت اسرائيل جنوب لبنان، ووسعت حزام المستوطنات فى الأرض المحتلة، وضربت المفاعل النووى فى العراق، وأعلنت القدس عاصمة أبدية لها على مر الأجيال، وحرثت التربة لكل التحولات اللاحقة وقد ساعدها انهيار الكتلة الشرقية ونتائج حرب الخليج لتعمل على تحقيق تسويات مرحلية وجزئية ومنفردة على باقى الجهات..



موسى ديان
مع
هاملت شميت





مودعو الشريف ضحايا صراع قانوني
بين النائب العام وهيئة الاستثمار

محمود الحضرى

تعثرت كل محاولات إعادة النظر فى صفقة بيع جانب من أصول شركات الشريف لتوظيف الأموال، لرجل الأعمال السعودى، **الشيخ صالح كامل**. وبدأت إدارة الأموال بالنيابة العامة ومكتب النائب العام دراسة أكثر من ١٠ بدائل لبيع الأصول، بهدف توفير سيولة نقدية لرد الحقوق كاملة.

وبالرغم من كل ذلك ومحاولة غلق ملف صفقة الشريف والشيخ صالح إلا أن الاتهامات حول المسئولية عن فشل الصفقة مازالت مستمرة فى تبادل مذكرات وإرسال مذكرات أخرى للمسئولين، بين طرفى الصفقة متمثلين فى النائب العام وهيئة مكتبه وهيئه الاستثمار.

وأصبح السؤال الملح ماهى القضية وماذا حدث ولماذا توقفت الصفقة ، وما هو مستقبل حقوق المودعين.كل هذه الأسئلة نحاول الإجابة عليها من خلال قراءة متأنية لتفاصيل ماحدث.

١١٥ ألف مودع

البداية كانت منذ عدة سنوات عندما بدأت تتأزم مشاكل شركات توظيف الأموال، وامتدت لشركة الشريف، ووصل الأمر بقيام الشركة بحصر حقوق نحو ١١٥ ألف مودع وبلغت حوالى ٩٣٠ مليون جنيه. وقامت بعد ذلك بإصدار كوبونات لكل مودع بقيمة المبالغ، وذلك بالاتفاق مع هيئة سوق المال تطبيقا لقانون تلقى الأموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٩.

أول محاولة

وبدأت شركة الشريف بصرف قيمة تلك الكوبونات للمودعين وفقا للتواريخ المحددة بكل كوبون، وبعد صرف الكوبونين الأول والثانى، بدأت تعانى الشركة من عدم توفر السيولة النقدية، وزادت الأزمة مع الوقت حتى توقفت تماما عن الصرف مع موعد صرف الكوبون الخامس عقد الرابع، وذلك بعد صرف نحو ٣٠٠ مليون جنيه من إجمالى حقوق المودعين.

انهالت الشكاوى على هيئة سوق المال من المودعين، وفشلت محاولات إحتواء الأزمة وظلت الهيئة تحاول مع شركة الشريف البحث عن بدائل لتوفير سيولة لرد قيمة الكوبونات للمودعين، وامتدت تلك المحاولات لنحو ٩أشهر، وأمام ذلك قامت الهيئة بإبلاغ النائب العام تطبيقا للقانون. واستدعى النائب العام المستشار **رجاء العربى** صاحب شركة الشريف والمسئول القانونى **عبد اللطيف الشريف** أكثر من مرة، وانتهى إلى إصدار **عبد اللطيف الشريف** تفويضا للنائب العام للتصرف فى البيع لأى أصل ، مع التزامه بصرف منحة الكوبونات. إلا أن ذلك لم يفلح فى تسهيل صرف مستحقات المودعين خاصة أن التفويض كان به قيود على النائب العام.

* *

المليونير السعودى إستفاد إعلاميا وهرب عند الأزمة

* *

النائب العام طلب من مجلس الوزراء الموافقة على شركة جديدة

وبدأت المشاكل

ومع حلول العام الحالى تفجرت الأزمة من جديد بسبب مرور أكثر من عامين على موعد صرف الكوبونات لمودعى الشريف، وإقامة أكثر من ١٥ دعوى قضائية ضد الشركة تطالب بإعلان إفلاسها .

أمام ذلك أصدر النائب العام قرارا بالتحفظ على الشركة وأموال **عبد اللطيف الشريف** وأسرته، وشكل النائب العام نحو ١٨ لجنة لحصر ممتلكات وأصول الشريف للوقوف على وضع الشركة المالى وقيمة حقوق المودعين بالكامل.

لجنة تقييم

وأصدر النائب العام قراراً بتعيين د.سلطان أبو على وزير الاقتصاد السابق مفوضا على الشركة ، لإعداد برنامج تشغيل لها . ومراجعة موقفها الحالى، وكانت النتائج إيجابية أن إجمالى أصول الشركة يفوق حقوق المودعين المتبقية بنحو ثلاثة أضعاف مستحقاتهم البالغة ٦٠٠مليون جنية.

كما قامت تلك اللجنة بتشغيل عدد كبير من المصانع بكامل طاقتها ، وتوفرت سيولة نقدية خلال الشهور الستة بنحو ١٢٠ مليون جنيه، تم استخدام جانب منها في شراء مواد خام ومعدات لتشغيل المصانع والشركات.

تقييمات للمصانع

وأسندت اللجنة لعدد من المكاتب الاستشارية عملية تقييم، منها مكتب د.على لطفى رئيس الوزراء السابق،ود.وجيه شندى وزير السياحة الأسبق.

وقدرت تلك المكاتب قيمة أصول المصانع بنحو ٣مليارات جنيه. منها مصنع اللمبات

الكهربائية بقيمة ٩٠مليون جنيه ومصنع المنظفات الصناعية بنحو ١٢٠مليون جنيه، وتم تقييم مصنع الملاحين «الأطباق» بقيمة ٧٦ مليون جنيه، وجرى تقييم ٨ مصانع أخرى بقيمة ٤٣٠مليون جنيه وقدرت اللجنة قيمة الأراضي الفضاء في مدينة العاشر من رمضان بنحو ١٣٨ مليون جنيه، إلى غير ذلك من الأصول.

ظهور عرض صالح كامل

وأثناء الأزمة ظهر عرض رجل الأعمال السعودي **الشيخ صالح كامل** لشراء بعض أصول شركة الشريف. حيث عرض شراء مساحة من الأراضي الفضاء بمدينة العاشر من رمضان وعدة مصانع للمنظفات والبتروكيماويات والمعدات الكهربائية ولمبات الإضاءة وغيرها، وانتهت المفاوضات بعد شد وجذب إلى قبول عرض **الشيخ صالح** من حيث المبدأ، وشكل صاحب شركة دلة والبركة لجنة لتقييم المصانع والأراضي الفضاء، وانتهى التقييم بنحو ٦٦٠ مليون جنيه. وطلب الشيخ صالح شراء ما قيمته ٢٥٠ مليون جنيه فقط وأصر النائب العام على استكمال الصفقة إلى ٦٠٠ مليون جنيه.

وظهر أن التقييم الذي أجرته لجنة المشتري **الشيخ صالح كامل** أقل من تقييم المكاتب الاستشارية التابعة للجنة بنحو ٢٠٠ مليون جنيه، وبعد محاولات متعددة وافق النائب العام على الصفقة بعد موافقة **عبد اللطيف الشريف** صاحب الشركة.

التوقيع على الصفقة

وقام كل من **الشيخ صالح كامل** «المشتري» و**عبد اللطيف الشريف** «البائع» بالتوقيع على عقد البيع، تحت إشراف النائب العام. وتضمن العقد تقديم ١٠٠ مليون جنيه كدفعة أولى بمجرد موافقة هيئة الاستثمار المصرية على تأسيس شركة جديدة باسم دلة للاستثمار تتولى إدارة وملكية الأصول المباعة.

وشمل العقد تقديم دفعة ثانية قدرها ١٠٠مليون جنيه، عند تقديم مخالصة من مصلحة الضرائب عن سقوط مستحقات الدولة من ضرائب عن الفترة السابقة «السنوات الخمس الماضية» أما باقي ثمن الصفقة فقد تم الاتفاق على سدادها على أقساط لمدة ثلاث سنوات.

وأرسل النائب بدوره العقد إلى هيئة الاستثمار للحصول على موافقة تأسيس الشركة الجديدة بعد مرحلة رد حقوق المودعين بعد إيداع الشيخ صالح ١٠٠ مليون جنيه كوديعة باسم الصفقة لحين إتمامها.

ملاحظات الهيئة.

وعلى الفور شكلت هيئة الاستثمار برئاسة **د.محيي الدين الغريب** لجنة قانونية وفنية خاصة لدراسة العقد من كل جوانبه تمهيدا لتأسيسها.

وذكرت اللجنة أن طلب التأسيس أرسله النائب العام إلى مجلس الوزراء، وبشكل خاص للدكتور **عاطف صدقي** رئيس المجلس. ووضعت عدة ملاحظات على العقد ضمنتها مذكرة رسمية للدكتور صدقي.

كشفت تلك المذكرة عن أن التقييم للأصول المباعة تم لشركات ومصانع قائمة، وتقرر بيعها دون موافقة الجمعية العمومية للمساهمين فيها. كما تبين أن الشركة الجديدة تريد أن تتمتع بإعفاء ضريبي جديد، رغم أن نفس المصانع تمتعت بميزة هذا الإعفاء، ولايجوز منحها إعفاء جديدا آخر. ويتطلب ذلك موافقة مجلس الشعب واستصدار قانون خاص يقضي بتكرار الإعفاء.

وأضافت هيئة الاستثمار في ملاحظاتها أن الشركة «الشريف» مدينة لمصلحة الضرائب بنحو ١٧٩ مليون جنيه ومطلوب تسويتها قبل أية إجراءات لبيع أصولها.

فصل العمال والتعاقد معهم.

كما تبين أن الصفقة تضم فيما بينها مساحات من الأراضي الفضاء، والتي لايمكن إعفاء عوائدها من الضرائب لكونها تدخل في نطاق عمل غير استثماري .بل هو مجال تجاري.

واتضح من ملاحظات هيئة الاستثمار أن الشركة الجديدة لن تلتزم بتعيين العاملين في المصانع وستختار من بينهم عددا ضئيلا جدا، ويقتصر عملهم على نظام التعاقد «المتكرر» وليس الدائم، بما يتيح للشركة الجديدة التخلص منهم.

وتحفظت الهيئة في مذكرتها على تأسيس الشركة الجديدة، وطلبت تعديل بعض القيود الواردة في عقد التأسيس وقررت الهيئة في نفس الوقت عرض طلب التأسيس بالملاحظات على أول اجتماع لمجلس إدارة الهيئة.

استمر هذا الوضع شهرين، ولم يتلق النائب العام -كما يقول المستشار رجاء العربي- ردا حول طلب التأسيس.

لكن المشتري وهو **الشيخ صالح كامل** حصل على نسخة من ملاحظات ومطالب الهيئة. فأخذ يهدد بسحب الصفقة وإلغائها، وحاول النائب العام تهدئة الموقف. إلا أن المشتري رفض تعديل أية بنود بالعقد وأصر على قبول الصفقة بشروطه فقط. وأخطر النائب العام بانسحابه من الصفقة تماما.

وبدأت معركة قانونية جديدة بين النائب العام وهيئة الاستثمار، حيث أعلن **المستشار رجاء العربي** أن الصفقة فشلت وأن هيئة الاستثمار هي السبب في هذا الفشل وأنها تتحمل المسئولية كاملة.

وردت هيئة الاستثمار ببيان أعلنت فيه أنها لم تتلق أي طلب من النائب العام وليس جهة إختصاص في تأسيس شركات جديدة. وأن الموضوع برمته لم يعرض حتى الآن على مجلس هيئة الاستثمار، كما أن النائب العام أعلن عن شيء مجهول.

وأكدت الهيئة أن هناك ملاحظات على عقد تأسيس الشركة الذي تلقته من مجلس الوزراء لأمين النائب العام. ودخلت العملية كلها في حرب كلامية قانونية، لم يحسمها إلا تدخل غير معلن من رئيس الوزراء بأن تلتزم كل جهة الصمت، خاصة أن الوقت غير مناسب. وكان من الطبيعي أن يكون المودعون هم ضحية ذلك.

وفجأة تحول كل من هيئة الاستثمار والنائب العام إلى مدافع عن حقوق المودعين، وأعلن كل منهما عن عروض جديدة للبيع والشراء، وأنهما حريصان على حقوق المودعين.واختفى **الشيخ صالح** تماما المستفيد الوحيد من كل ما جرى على مدى ما يقرب من ٦أشهر.

ومازال الوضع حتى الآن غامضا سوى من أنباء. عن أن النائب العام يدرس عدة عروض لبيع بعض الأصول، بقيمة إجمالية ٢٥٠ مليون جنيه، وعرضا آخر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه.وأن المستشار العربي سيعلن التفاصيل خلال الفترة القادمة.

ومن جانبها تقول هيئة الاستثمار أن لديها مقترحات لحل مشكلة المودعين ولكن لاأحد يعرف تلك المقترحات.

ولكن في كل الأحوال ما يريده المودعون هو توفير سيولة لرد ودائعهم وتحديد جهة واحدة مسئولة عنهم، بدلا من خلافات قانونية سيكونون دائما هم ضحيتها.



هل بدأ العد التنازلي للعصف بحرية الصحافة؟

أمينه النقاش

فى إحدى جولاته الأنتخابية المتعددة، التى قام بها الشهر الماضى، تمهيدا للأستفتاء على رئاسته الثالثة، الذى يجرى خلال أيام، قال الرئيس «حسنى مبارك» فى لقائه مع طلاب جامعة الأسكندرية، ردا على أحد الأسئلة حول تأييد بعض الصحف المعارضة، لبعض الظواهر الأرهابية، أن هناك تفكيرا جديا، فى تشديد العقوبات، على كل صحيفة تتطاول على أى مواطن بغير سند، وأن تشديد العقوبات ، سيتم أسوة بما هو متبع فى الدول الديمقراطية لحماية حقوق الأفراد، وحقوق المجتمع.

إنتهى كلام الرئيس، وبدأت المشكلة!

فالمعنى الواضح لهذا الكلام، هو أن النية تتجه إلى إصدار قوانين جديدة، تحد من الحريات الصحفية المكفولة حاليا، وتغلظ العقوبة على جرائم النشر فى القوانين القائمة. وطالما أن الحكومة تفرض سيطرتها على الصحف القومية الرسمية، كما تفرض قيودا على حرية إصدار الصحف، فيصبح من المنطقى الاستنتاج، أن التفكير فى فرض قيود جديدة على حرية الصحافة ، يستهدف أساسا التضييق على صحف المعارضة، ومحاصرة الأصوات المستقلة فى الصحافة الرسمية، تمهيدا لإسكاتها.

وفى المؤتمر الذى عقده الصحفيون فى مقر نقابتهم، للأحتجاج على تصريحات الرئيس «مبارك»، كشف «مجدى مهنا» عضو مجلس النقابة، عن مشروع قانون يجرى إعداده بالفعل، ليكون بديلا لقانون النقابة الحالى يستلب منها أهم سلطاتها، وهى سلطة الترخيص بمزاولة المهنة، وسلطة تأديب الصحفيين. وفى مؤتمرهم، حذر الصحفيون من إصدار أى قانون يتعلق بالصحافة ينتقص من الحريات، أو الضمانات المكفولة لهم، وطالبوا بعرض أى مشروع يتعلق بالصحافة عليهم، لمناقشته وإقراره، قبل إتخاذ أية اجراءات تشريعية لأصداره.

ويعود التفكير فى وضع قيود على الحريات الصحفية بشكل مباشر، إلى إتساع النشر فى صحف المعارضة عن قضايا الفساد

، خلال الأشهر الأخيرة ، واتساع الحديث بها، عن الآثار الأجتماعية المدمرة لسياسات الخصخصة. وتسود دوائر الحزب الحاكم، نظرة ترى أن ماتنشره صحف المعارضة، في هذين المجالين، يخلق مناخا من السخط، يستفيد منه الأرهابيون، كما يعوق الأسراع بإجراءات التحرر الأقتصادى التى يمليها صندوق النقد الدولى!

وبرغم البيانات الرسمية ، التى نفت صدور قوانين جديدة، خاصة بالصحافة، فإن دوائر الصحفيين تتوقع صدورها، على ضوء خبرتها السابقة، مع قانون النقابات الموحد، الذى أطلقت الحكومة بالونات إختبار، حول مدى قبوله، فلما أثار ضجيجا هائلا، وإعتراضات كبيرة، تراجعت ، وألقت بسيل من التصريحات الرسمية، تنكر التفكير فى إصداره، فى نفس الوقت الذى كانت تحشد فى الخفاء قواها وأنصارها، لتعاود الهجوم النهائى، لتفرض القانون فرضا . وترى هذه الدوائر، أن التكذيب الرسمى الذى أعلن عدم وجود تفكير من هذا النوع ، هو مجرد محاولة لتأجيل الأزمة ، الى مابعد الأستفتاء على التجديد الثالث لرئاسة مبارك.

أربعين عاما من المشاكل

وواقع الحال أن أوضاع الصحافة المصرية، تزخر بكم هائل من المشاكل، التى ترتبت، على الأشكال القانونية، التى تنظم ممارسة المهنة، وتحدد هيكلها التنظيمى وعن شكل الممارسة السياسية التى يتم بها التعامل معها. ولقد تراكمت هذه المشاكل طوال أكثر من أربعين عاما، بحيث أصبح المطلب العام لجموع الصحفيين، فى أكثر من مناسبة، هو إطلاق حرية إصدار الصحف، وتعديل القوانين التى تشكل قيدا على حرية الصحافة، وعلى مزاولة المهنة، وهو المطلب الذى طالما ، اصطدم بالمسعى الحكومى الدائم بغرض الهيمنة على الصحافة، والتضييق عليها بالقوانين، أو الضغوط السياسية والأقتصادية

ولقد مرت أوضاع الصحافة المصرية، بعدة مراحل، الأولى مرحلة ماقبل ثورة يوليو، التى تمثلت فى الملكية الخاصة للصحف، التى كان يغلب عليها الطابع العائلى، حيث برز فى ميدانها عائلات آل «زيدان» و«تقلا» و«فاطمة اليوسف» «وأمين» و«أبو الفتح» ، بالأضافة الى الصحف الحزبية، التى كان أقواها بطبيعة الحال صحف حزب الوفد. وكان قانون المطبوعات رقم ٢٠ لعام ١٩٣٦، هو الذى ينظم طريق إصدار الصحف ، وتقاليد وقواعد النشر، فضلا عن النصوص الواردة فى قانون العقوبات ، التى تحدد العقوبات عن التجاوزات التى يمكن أن تقع فيها الصحف.

وكان أبرز الحريات التى كانت تتمتع بها الصحافة المصرية فى تلك الفترة، هى أن الصحف ، كانت تصدر بإخطار وليس بترخيص، كما أنه لم يكن من حق السلطة الأدارية مصادرة الصحف، وأن هذا الحق فى مصادرة الصحف، كان خاضعا لإشراف القضاء، كما كان من بينها أيضا ، عدم وجود رقابة مسبقة على الصحف فى الظروف الطبيعية وفى عام ١٩٥١ أضيف لهذه الحريات، عدم جواز حبس الصحفى إحتياطيا على ذمة قضايا النشر. وكانت نقابة الصحفيين، التى أنشئت فى عام ١٩٤١، تجمع فى عضويتها مابين أصحاب الصحف والمحررين فى تنظيم نقابى واحد. وكانت الصحافة المصرية قبل الثورة، تتمتع بقدر معقول من الحريات فى إطارها الليبرالى، من حيث الحق فى إصدار الصحف، وحريات الرأى وحق كل التيارات السياسية فى التعبير عن نفسها ، ويمكن القول أن التصدى لكل محاولة، للأنتقاص من حريات الصحافة، كان أحد السمات البارزة، للحركة الوطنية فى مختلف مراحلها

قيود على الصحافة

وكانت المرحلة الثانية للصحافة المصرية، هى فترة مابعد قيام الثورة، والتى أتسمت بدورها بمرحلتين مختلفتين إلى حدما ، الأولى من عام ١٩٥٢، وحتى صدور قوانين تنظيم الصحافة فى عام ١٩٦٠. وتميزت هذه الفترة بإختفاء الصحف الحزبية، بعد قرار مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب، وصدور صحف بديلة تنطق بإسم الثورة، وتتحدث بلسانها، كمجلة التحرير، وجريدتى الجمهورية والمساء. وشهدت هذه الفترة تقييدا على الحريات الصحفية بشكل عرفى، ولقد زاد من هذه الأوضاع سوءا، فرض الأحكام العرفية، التى ألقت بظلها على الصحافة وتحكمت فى حريتها. وفى عام ١٩٥٥ تغير قانون النقابة، ليقتصر عضويتها على المحررين، ويفصل بينهم وبين أصحاب الصحف. وفى أعقاب أزمة مارس الشهيرة فى عام ١٩٥٩ أتخذ مجلس قيادة الثورة عددا من الأجراءات التى نشرت الذعر فى أوساط الصحفيين، وألزمت كثيرين منهم مواقف الدفاع. فحل مجلس نقابة الصحفيين الذى أتخذ موقفا معاديا لقيادة الثورة فى أزمة مارس، وشكل مجلسا مؤقتا، وبدأ فى تنفيذ القانون الجديد للنقابة رقم ٤١ لعام ١٩٥٥، ونشر كشفا بإسماء صحفيين، قال أنهم كانوا يتقاضون مصاريف سرية من القصر الملكى، تضمن أسماء عدد من كبار الصحفيين، الذين كانوا يطالبون بعودة الجيش لثكناته ، وعودة الحياة الديمقراطية، كان بينهم «إحسان عبد القدوس» و«كامل الشناوى» و«محمود أبو الفتح» وفى أعقاب هذه الأزمة ، قدم صحفيان كبيران للمحاكمة أمام محكمة الثورة هما «محمود أبو الفتح» صاحب جريدة المصرى و«أبو الخير نجيب» صاحب جريدة الجمهور المصرى، وإنتهت المحاكمة، بمصادرة أموالهما ، وإغلاق الصحيفتين!

السعى للهيمنة

وفى سياق سعى النظام الناصرى، لبسط هيمنته، وفرض قبضته، على قطاعات المهنيين التى تزايدت فى أعقاب الثورة، أدمج فى بنيته النقابات المهنية، التى الحقت، كأحد أجنحة التنظيم السياسى القائم، سواء كان الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى، وكان هذا الدمج يعتمد على معادلة، تقوم على تقديم خدمات لأعضاء هذه النقابات، مقابل تسليمها ، بحق الدولة فى قياداتها، وعدم تصديها لاجراءاتها أو اعتراضها على سياساتها ، ولذلك سيطر على النقابات، قيادات موالية لنظام الحكم ، وقامت الدولة ، بتأميم مهنة بكاملها ، هى مهنة الصحافة، بإصدار القانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٦٠، الذى سمى قانون تنظيم الصحافة، الذى وضع قيودا جديدة، على حق إصدار الصحف، الذى كان يخضع لقانون المطبوعات رقم ٢٠ لعام ١٩٣٦ ، وحظر القانون الجديد حق إصدار الصحف، الا بترخيص من الاتحاد القومى، الذى حل محله الاتحاد الأشتراكى فيما بعد، وألزم أصحاب الصحف التى كانت قائمة الحصول على ترخيص جديد وفقا لأحكامه، كما أمم الصحف الكبرى وأحال ملكيتها إلى الأتحاد القومى، مقابل منح تعويضات لأصحابها ، وبذلك هيمنت السلطة التنفيذية، عبر تنظيمها السياسى الوحيد، على أوضاع الصحافة، ولاسيما ، وأن رئيس الأتحاد القومى كان هو نفسه وفقا لقرار تشكيله، رئيس الجمهورية. وجاءت القيود الجديدة التى فرضت على إصدار الصحف، لتحول الحق



الممنوح فى قانون المطبوعات بتقديم إخطار كتابى للمحافظة التى تقع الجريدة المزمع إنشاؤها فى دائرتها، إلى ضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد القومى ، لتصبح هذه الخطوة، بعد تحويل الصحف الى ملكية الدولة، وسيلة إضافية لأحكام الدولة سيطرتها على أوضاع الصحافة المصرية ، خاصة وتشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، كان يصدر بقرار من رئيس الاتحاد القومى أو الاشتراكى، كما كانت الميزانية السنوية لكل مؤسسة تعتمد منه ، كما أن أصدار الصحف والترخيص بمزاولة المهنة، كان بموافقة مسبقة من الأتحاد الاشتراكى، ولقد ظلت هذه الأوضاع سارية، حتى عام ١٩٧٦ حيث بدأ السماح بعودة الصحافة الحزبية مع تحول المنابر الثلاثة، الوسط واليمين اليسار، داخل الأتحاد الاشتراكى، إلى أحزاب فى يوليو عام ١٩٧٧، حيث منح القانون الذى ينظم نشاطها ، الأحزاب، الحق فى إصدار الصحف والمجلات دون أية عقبات. برغم الدور الهام الذى لعبته الصحافة الحزبية، فى ترسيخ المطالبة بحرية الصحافة، وكسر فكرة إحتكار الرأى، وكشف المساوئ الناجمة عن صحافة التلقين والتوجيه والأملاء، ودورها الهام فى توسيع هامش الحرية الممنوح بالصحافة القومية، الا أن العقبات القانونية التى وضعت أمام ممارستها لدورها لم تتوقف ، وكان أبرزها، نص قانون الأحزاب على تحمل رئيس الحزب ورئيس تحرير الصحيفة المسئولية القانونية، عما تنشره الصحيفة الحزبية، هذا فضلا عما تعرضت له من مصادرة، وإغلاق، وتكذيب لأخبارها رغم صحتها، وحملات مستمرة من كبار المسئولين فى الدولة للتحريض عليها وحجب المعلومات عنها.

من الشمولية الى التعددية.

ومن الانتقال من تجربة الحزب الواحد، الى تجربة التعدد الحزبى ، لم تتخل الدولة، عن حرصها على السيطرة على الصحافة، وإحكام قبضتها عليها، والبحث عن مؤسسة حكومية جديدة ، تؤول اليها الملكية العامة للصحف، بعد أن تمت تصفية الاتحاد الأشتراكى، وهو التفكير الذى قاد «السادات» إلى إصدار القانون ١٤٨ لعام ١٩٨٠ والذى سمى بقانون سلطة الصحافة .

ولأن الحكومة منذ البداية، كانت تتوقى القول بأنها تدير الصحف بإسمها، وتحرص دائما على الزعم بأنها تنيب عنها، فى ذلك مؤسسات ذات طابع شعبى، أو تمثيلى. لذلك قرر «السادات»، إنشاء مجلس الشورى خصيصا، لكى يكون مالكا لهذى الصحف. وأستصدر تعديلا دستوريا بذلك فى عام ١٩٨٠، وتبعه صدور قانون سلطة الصحافة، الذى أصبحت المؤسسات الصحيفة القومية، بمقتضاه ملكا لمجلس الشورى، على أن يتولى العمليات الفنية الخاصة بها. «المجلس الأعلى للصحافة» الذى يضم رؤساء تحرير الصحف، وعددا من المسئولين بحكم وظائفهم، وعددا من الشخصيات العامة. ولقد أعطى القانون للمجلس الأعلى للصحافة، السلطات ، التى كانت واردة، فى قانون المطبوعات، ومنها الترخيص بإصدار الصحف، وسلطة مشاركة النقابة فى تأديب الصحفى، وهى السلطة التى كفلها قانون النقابة ١٧٦ لعام ١٩٧٠ بضمانات واسعة كان من بينها مثلا، عدم جواز التحقيق مع الصحفى، فى ممارسات تتعلق بالمهنة، إلا بحضور عضو من مجلس النقابة.

كما أبتكر قانون سلطة الصحافة، أشكالا بدا أنها تهدف الى مقرطة، الادارة داخل المؤسسات الصحفية القومية، مثل إنشاء الجمعيات العمومية لدور الصحف، ومجالس التحرير، وتمثيل العاملين فى مجالس الأدارات ، لكن التجربة أثبتت أن هذه الأشكال تحولت إلى مؤسسات شكلية ، قام رؤساء مجالس الأدارات بحشدها بأنصارهم، أو بتجميدها تماما، وسلبها كل اختصاصاتها ، بدعوى أنها

تعوق العمل، وتتدخل فى شئون الأدارة. مما كرس الإدارة الفردية للمؤسسات الصحفية القائمة وحولها إلى «عزب» لمن يتولون قيادتها فانتشر فيها الفساد المالى والإدارى والتخريب والشللية والتنافس لممالأة السلطة. ومن القيود الجديدة ، التى أسفر عنها «قانون سلطة الصحافة» ، أنه لم يعترف بحق الأفراد ، فى إصدار الصحف، وسعى لإلغاء العدد القليل المتبقى من صحف الأفراد ، بالنص على عدم توريث أمتياز الأصدار، وانتهائه بوفاة صاحبه، مما أدى إلى إغلاق عدد من الصحف بوفاة أصحابها كان من بينها مجلتا الدعوة والأعتصام ، وكان هذا اول نص قانونى يصادر حق الأفراد فى إصدار الصحف، إذ كان هذا الحق مكفولا فى مصر، قبل صدوره.

وبدلا من منع الأفراد الحق فى إصدار الصحف، ركز هذا الحق على الأحزاب والجمعيات المشهرة طبقا للقانون، والجمعيات التعاونية التى تشكل طبقا لنظام خاص، بحيث لايقل رأسمال أصدار الصحيفة اليومية عن ٢٥٠ ألف جنيه والأسبوعية عن ١٠٠ ألف جنيه، على الايزيد مايملكه الفرد هو وأسرته عن ٥٠٠ جنيه على أن ينتخب المساهمون مجلسا لأدارة الصحيفة ، ومجلسا لتحريرها. ولقد وضع هذا النص فى التطبيق العملى، عراقيل بيروقراطية، تحول دون الراغبين فى إصدار الصحف طبقا لهذا الشكل من الملكية، وبين إصدار صحفهم ولقد تقدم عدد من المساهمين لأعادة إصدار الدعوة، بعد سقوط أمتيازها، كما تقدم فريق آخر شارك فى إصدار صحيفة بإسم «٢٣ يوليو» لأشهارها طبقا لتلك القواعد، لكن العراقيل الأدارية أدت الى عدم صدورهما على أمتداد عشر سنوات.

ولقد شهدت السنوات من ٧٦ وحتى ٨١ من عمر الصحافة المصرية، صداما واسعا بين «السادات» وبين الصحفيين ونقاباتهم. فلقد برز فى هذه الفترة ،التيار الداعى إلى إستقلال العمل النقابى عن السلطة التنفيذية، وهو التيار الذى ترسخ بنشوء التعددية الحزبية، وكانت نقابة الصحفيين واحدة من النقابات التى قادت معارضة واسعة لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل، وتزعمت مع غيرها من النقابات الأخرى الدعوة لرفض التطبيع مع إسرائيل، كما شارك عدد من الصحفيين المصريين العاملين بالخارج فى نشاط المعارضة المصرية لحكم السادات خارج مصر. ولقد أدى الصدام بين السادات ونقابة الصحفيين، الى تفكيره بعد أن استصدر قرارا بحل مجلس نقابة المحامين وتعيين مجلس مؤقت، فى تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد، وهو التفكير الذى تم العدول عنه، فى أعقاب المقاومة الباسلة للصحفيين، ومجلس نقابتهم، بقيادة نقيبهم آنذاك، الكاتب الصحفى «كامل زهيرى» . ولقد تصاعد هذا الصدام وانتهى بحملة سبتمبر الشهيرة فى عام ١٩٨١، التى أودعت القيادات السياسية والحزبية فى السجون، ونقلت عددا من الصحفيين ، الى أعمال غير صحفية، وأغلقت صحف المعارضة، التى عادت للصدور، مع تولى الرئيس «حسنى مبارك» لمقاليد الحكم، كما سمح لها بقدر أوسع من الحرية ، لم يكن متوفرا لها منذ نشأتها ، كما لم تتعرض للمصادرة إلا فى حالات نادرة .

وبرغم الحريات النسبية، التى أتيحت للصحافة المصرية، خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن التدخل لأحكام السيطرة عليها وتوجيهها بطرق شتى، لم يتوقف.

وخلال هذه السنوات تصاعدت الحملات الدعائية ضد صحف المعارضة، سواء بحجب المعلومات أو الأعلانات عنها، أو بالتكذيب المستمر لأخبارها، أو بتوسع النيابة العامة فى إستخدام سلطاتها بحظر النشر حول بعض القضايا التى تثيرها، أو بتكثيف التدخلات الحكومية فى شئون الصحف الحزبية، والضغط عليها لتغيير توجهها السياسى، أو إغلاق بعضها نهائيا، وهو ماتم مع صحيفتى «صوت العرب» و«مصر الفتاة»!

كما أحكمت الدولة خلال هذه الفترة، هيمنتها الكاملة، على نقابة الصحفيين، بحشدها للامكانيات المادية، لإنجاح مرشحها لمنصب النقيب

تكريس الهيمنة

ومع بروز ظاهرة، فوز الاخوان المسلمين، بعدد متزايد، من مقاعد مجالس إدارات بعض النقابات المهنية، خلال السنوات القليلة الماضية، أصدرت الحكومة، فى خطوة متعجلة، قانون النقابات المهنية الموحد، لمواجهة النفوذ المتزايد لتيار الاسلام السياسى، لينظم العملية الانتخابية داخل النقابات، ويضمن مشاركة ثلث أعضائها فى أختيار مجالس اداراتها. ولقد أثار هذا القانون إعتراض كل النقابات المهنية، لتمريره دون عرضه عليها، أو أخذ رأيها فيه، أو ضمان موافقتها عليه، ولأنه يعد خروجا على قاعدة مستقرة، بأن تتولى النقابات إعداد قوانينها، وإقرارها قبل أن تقدم للهيئات التشريعية. ولقد دخل «الرئيس مبارك بكل ثقلة مساندا للقانون، الذى صدر وبدأ تنفيذه، عشية إجراء انتخابات التجديد النصفى الأخيرة لمجلس نقابة الصحفيين ولقد تضمن قانون النقابات» عددا من التعديلات على قانون نقابة الصحفيين، ، حيث الغى التجديد النصفى لمجلس النقابة، كما عدل مدة النقيب من سنتين الى أربع سنوات ، كما فصل بين انعقاد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات. وبدا واضحا أن الهدف الفعلى من وراء هذا



القانون، هو إغراق الأقلية الواعية القادرة على النشاط النقابى، والقادرة على الحكم عليه، بالأغلبية الصامتة، التى يسهل أغراؤها أو أخافتها، لكى تحقق الحكومة سيطرتها على النقابات، إما بفوز مرشحيها، أو وضع شروط تعجيزية، تؤدى الى عدم إتمام الأنتخابات، مما يسهل لها إدارة النقابات باللجان المعينة المختلطة من القضاة، وأقدم المقيدين فى جداول الأنتخابات حيث نص قانون النقابات الموحد على فرض نصاب لايقل عن ٥٠٪ من عدد الناخبين فى المرة الأولى، وينخفض الى ٣٣٪ فى المرة الثانية لانتخاب مجلس ادارة النقابة، فإذا لم يكتمل نصاب الثلث، تم تعيين مجلس مؤقت لأدارة النقابة، يضم أربعة من القضاة، وأربعة من أقدم الأعضاء المقيدين فى جدول النقابة، يتولون إداراتها، ويكررون الدعوة للانتخاب، فإما أن يكتمل النصاب، أو تظل النقابة تحت سيطرتهم.

وكان من بين القيود التى شهدتها الصحافة فى هذه الفترة، مثول عدد من الصحفيين معظمهم من صحف المعارضة، للتحقيق أمام النيابة العسكرية.

***

فى مارس عام ١٩٩١، صدقت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، على توصيات، مؤتمرهم العام الثانى، الذى أنعقد فى يناير من نفس العام، وناقش على أمتداد ثلاثة أيام جميع أوجه مشكلات الوضع الراهن للصحافة المصرية. وكلفت الجمعية، مجلس نقابة الصحفيين، بتكوين لجنة متابعة، من أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية، وضع توصيات المؤتمر، موضع التنفيذ وفقا لبرنامج يخضع للأولويات التالية:

** إطلاق حرية إصدار الصحف للأفراد وللشخصيات الاعتبارية، والغاء كل القيود الواردة فى القوانين المختلفة، خاصة تلك الواردة فى قانون سلطة الصحافة. وتأكيد ولاية نقابة الصحفيين وحدها على أعضائها، والغاء كل مايتعارض مع ذلك فى قانون سلطة الصحافة، والغاء سلطة المجلس الأعلى للصحافة، فى التحقيق مع الصحفيين، وتحريك الدعوى التأديبية: أكتفاء بالنقابة وبالقاضى الطبيعى، والغاء جميع صور الرقابة المباشرة وغير المباشرة السابقة، واللاحقة، على النشر والمطبوعات والابداع الفكرى والفنى، وإعادة أصدار الصحف الملغاة أو المعطلة أو المصادرة.

** تعديل المواد المغلظة على حرية الصحافة والرأى والنشر الواردة فى قانون العقوبات، وإطلاق حق تداول وأستيقاء المعلومات، وعدم جواز حبس الصحفى احتياطيا على ذمة جرائم النشر، وعدم جواز التحقيق مع المتهمين فى قضايا الرأى إلا بمعرفة قضائيه وطبقا للقانون العام، وضمان الحق القانونى لكل القوى السياسية والأجتماعية فى إصدار صحفها، والغاء القيود القائمة فى قانون سلطة الصحافة التى تنص، على إسقاط ترخيص الصحيفة بموت صاحبها، والغاء العقوبة المفروضة على الصحفى المتهم بالعيب أو الأساءة لرؤساء الدول الأجنبية الا أن يكونوا فى زيارة لمصر. وضرورة الفصل فصلا واضحا بين العمل الصحفى والعمل فى الأعلانات

** سعى نقابة الصحفيين لانشاء مركز تعليم وتدريب بالتعاون مع المؤسسات الصحفية القومية والحزبية لتأهيل أجيال الصحفيين الشابه على التعامل بكفاءة مع أحدث الأساليب التكنولوجية. وإعمال شرط الضمير، بحيث يصبح من حق الصحفى اذا غيرت الصحيفة سياستها المعلنة، أن يفسخ عقدة معها مقابل تعويض مجز، والغاء القانون ٣٢ لعام ٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية ورفع الجهات الأدارية يدها عن نشاطها.

** إعادة النظر فى إدارة المؤسسات الصحفية، سعيا للفصل بين الملكية والأدارة وتدعيم فكرة الادارة الذاتية، وديمقراطية الأدارة ومشاركة المحررين فى اختيار رئيس التحرير. ودعم رقابة الرأى العام على المؤسسات الصحفية بنشر ميزانيتها السنوية

** تطبيق لائحة الحد الأدنى للأجور للصحفيين فى الصحف الحزبية والأقليمية، والغاء مسئولية رئيس الحزب عما ينشر فى الصحيفة الحزبية، وقصر المسئولية القانونية على رئيس التحرير او وضع نظام لتوزيع الاعلانات بين الصحف الحزبية والقومية، وعدم إستخدامها كوسيلة لتطويع الصحف الحزبية، وتعديل المواد القانونية الخاصة، بحق السلطة التنفيذية فى التحفظ على الصحف، والا يتم التحفظ الا بإذن من القاضى، وتعديل القانون لكى يقع عبء تكذيب الخبر على من يرغب فى إثبات عدم صحته.

** وضع ضوابط للقيد فى جدول نقابة الصحفيين وبما يضمن حقوق الصحفيين فى الأجور واللوائح المنظمة للعمل، ومراجعة جدول النقابة، والأمتناع عن إعادة النظر فى القيد لأسباب سياسية، وإعداد لائحة جديدة للأجور تتلاءم مع الظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، مع ضمان تطبيق الحد الأدنى للأجور على جميع الصحفيين بمختلف الصحف بمايضمن المساواة الكاملة فى المزايا والحقوق، ووضع عقد عمل موحد لضمان حقوق الصحفيين

تلك هى أهم التوصيات التى أصدرها المؤتمر العام الثانى للصحفيين والتى توفر الضمانات لممارسة المهنة، وتلغى القوانين الأستثنائية، التى تعرقل حرية الصحافة.

ومالم يشرع الصحفيون ونقابتهم فى العمل الفورى، لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، فعلى جموعهم أن تستعد لتلقى الضربة القادمة، التى أوشكت على البدء لتقييد مهنتهم وتكبيل حريتهم، ومحاصرة نقابتهم!



التنظيم النقابي للعمال
لم يعد صالحًا لمواجهة التحديات الجديدة

حسن بدوى

تميزت فترة الرئاسة الثانية للرئيس مبارك بسلسلة من الاتفاقات- غير المعلنة- مع صندوق النقد الدولى بدأ بموجبها وضع سياسات خصخصة القطاع العام وتحرير التجارة موضع التطبيق وتسييد آليات السوق وانفلات أسعار السلع والخدمات، ونتج عن **كل ذلك تصفية العديد من الصناعات الوطنية ومزيد من الغلاء والبطالة وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الأكثر ثراء مقابل المزيد من افقار الفقراء**.

هذه السياسات والبرامج احدى السمات الرئيسية للنظام الدولى الرأسمالى الجديد، تجد مقاومة متصاعدة فى كل بلاد العالم خاصة البلدان النامية، يقودها بالدرجة الأولى التنظيمات النقابية للعمال.. باستثناء مصر التى لم يصل تنظيم عمالها النقابى إلى درجة من التخاذل والتواطؤ مثلما وصل اليه فى مواجهة هذه السياسات..

وليس هذا اتهاما تطلقه القواعد العمالية والنقابية أو أحزاب وقوى المعارضة السياسية، انما هو واقع حى تسجلة وثائق التنظيم النقابى وأنشطة أجهزته- خاصة التثقيفية- وتعكس قياداته العليا عند مناقشة بيانات الحكومة أو مشروعات قوانينها فى مجلس الشعب أو فى مواجهة أجراءاتها وتدابيرها اليومية.

رفع الراية البيضاء

ولعل أخطر تحول فى ممارسات قيادة التنظيم النقابى للعمال هو ذلك التحول من تسجيل الاعتراضات على بعض السياسات (خاصة بيع القطاع العام وتزايد الفجوة بين الأجور والأسعار) ولو شكليا فى وثائق اجتماعات ومؤتمرات المنظمات النقابية، **لتصبح القيادة العليا لاتحاد نقابات العمال شريكا كاملا منذ خمس سنوات فى مطبخ الحكومة ورجال الأعمال لتنفيذ سياسات وبرامج صندوق النقد الدولى**.

على سبيل المثال كان هناك مشروع بيان بين رجال الأعمال ورئيس الاتحاد السابق أحمد العماوى جرى اعداد خطوطة منذ أواخر ١٩٨٨ كرؤية نظرية مشتركة لما بدأ تطبيقه لاحقا من تحولات. وظل هذا المشروع سرا حتى على مجلس ادارة الاتحاد حتى مارس ١٩٨٩، وكانت المعارضة لهذا المشروع من داخل التنظيم النقابى وخارجه أضعف من أن ترقفه، فتم التوقيع عليه واعلانه فى مايو ١٩٨٩.

ومنذ هذا التاريخ بدأت قيادات الاتحاد والنقابات العامة ترفع الراية البيضاء لكل سياسات وبرامج وقوانين الحكومة بمجرد الاعلان عنها، ولم تشهد السنوات الثلاث الماضية أى دور لتلك القيادات فى تنظيم مقاومة عمالية ونقابية حادة وقوية لسياسات الخصخصة وتحرير التجارة وتسييد آليات السوق وماينتج عنها من اغلاق العديد من الوحدات بالقطاعين العام والخاص، وتصفيتها وتشريد عمالها وتضخيم البطالة وانفلات الأسعار

سياسات الحكومة تستفز بعض رجال الأعمال ولم تنجح فى استفزاز بعض القيادات النقابية للعمال!!

**

بعض القيادات النقابية ارتبطت مصالحها بالولاء للسلطة

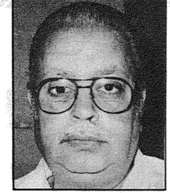
مؤتمرات ولكن!

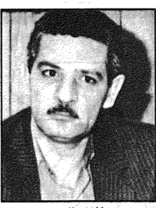
فى أواخر أغسطس الماضى أعلن السيد راشد رئيس اتحاد نقابات العمال عن عقد مؤتمر اقتصادى خلال أكتوبر القادم تشارك فيه الوزارات المعنية بتطبيق قانون قطاع الأعمال العام، والنقابات العامة للعمال. وأنه سيسبق المؤتمر سلسلة من الاجتماعات يحضرها د. **عاطف عبيد** وزير الدولة للتنمية الادارية وأعضاء المكتب الفنى لوزارة قطاع الأعمال العام ورؤساء الشركات القابضة وممثلو التنظيم النقابى فى مجالس ادارات الشركات القابضة. وأنه تم تشكيل لجنة فنية برئاسة د. **محمد عبد الله نصار** سكرتير الشئون الاقتصادية والتثقيف بالاتحاد لاعداد دراسة تفصيلية حول رؤية الحركة النقابية فى بيع الشركات أو التصفية أو الدمج أو مساهمة العاملين فى شراء أسهم الشركات.

وكانت الجمعية العمومية للاتحاد قد أوصت فى ٣١ ديسمبر الماضى بعقد هذا المؤتمر فى موعد أقصاه مايو ١٩٩٣. الا أن انشغال قيادات الاتحاد بالصراع مع وزير القوى العاملة **عاصم عبد الحق** حول موقع رئيس الاتحاد والاتصالات بمؤسسة الرئاسة ورئيس الحكومة ومجلس الشعب لوقف محاولة الوزير استبعاد السيد راشد وتعيين آخر محله. أدى الى تأخر الاعداد لهذا المؤتمر.

ورغم ذلك.. وفى لقاء مع السيد راشد فى منتصف سبتمبر الماضى قال «وأن المؤتمر لن يعقد غالبا الا فى شهر نوفمبر حتى يتاح وقت كاف للاعداد له».بينما يتوقع العديد من القيادات النقابية القاعدية أن يتم تأجيل المؤتمر الى مابعد ديسمبر القادم، الا اذا تأجل عقد الجمعية العمومية للاتحاد المقرر لها آخر ديسمبر ، **فالقيادات العليا للتنظيم النقابى مشغولة حتى موعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى بداية أكتوبر الحالى بتنظيم مؤتمرات المبايعة للرئيس فى جميع المحافظات**، الأمر الذى تأخر كثيرا عن موجة المبايعة، مما أغضب الرئاسة والحكومة وقيادة الحزب الوطنى على وزير العمل أولا والاتحاد ثانيا، وتم توجيه اللوم اليهما من هذه


أحمد يعقوب


فتحي محمود


عبد الحميد الشيخ

الجهات في أكثر من مناسبة لانشغالهما بالصراع الذي وصلت أخباره الى جميع الصحف القومية والحزبية والمنظمات النقابية الدولية والعربية حول من يشغل مقعد رئيس الاتحاد.

وترى القواعد النقابية أن الفترة من أكتوبر الى ديسمبر اما أن تشهد الاعداد لهذا المؤتمر أو للجمعية العمومية للاتحاد، وقد يتم تأجيل أحدهما!

سألت رئيس الاتحاد عن رأيه في قضايا الخصخصة وما ينتج عنها من بطالة واهدار لحقوق العمال وتفريط في ثروة مصر القومية وتهديد لصناعتها واقتصادها القومي، خاصة وأن ما تعلنه الحكومة ووزارة قطاع الاعمال ومكتبها الفني ومايتخذون من اجراءات تجاوزت حتى قانون قطاع الأعمال العام.

كما أن رئيس الوزراء د. عاطف صدقي تراجع عن وعده أمام مجلس الشعب عند مناقشة هذا القانون بأنه لن يتم بيع أكثر من ٤٩٪ من أسهم الشركات المطروحة للبيع للأفراد وتظل نسبة ٥١٪ ملكية عامة. رافضا مطلب نواب التجمع بالنص على ذلك في القانون والاكتفاء بوعده!!

رفض رئيس الاتحاد التعليق مكتفيا بالقول بأنه لايوافق على الكثير مما يتم، مؤجلا الاعلان عن رأيه الشخصي حتى يعقد المؤتمر الاقتصادي للاتحاد وتعلن القيادات النقابية رأيها، وعندها سيكون ملتزما بالرأي الذي يتفقون عليه ومسئولا عنه..

تجاهل حكومي

واذا كانت قيادات التنظيم النقابي لايمكنها أن تقدم أمام التدهور الحاد في ظروف العمل والمعيشة وتراكم سخط القواعد العمالية والنقابية أكثر من عقد المؤتمرات وإصدار البيانات. فأن الحكومة تدرك بذكاء من جانبها الدور الهام لهذه المؤتمرات والبيانات في تنفيس بعض السخط المتراكم خاصة وأنها تضمن تأييد قيادات التنظيم النقابي كلما تطلب الأمر اشهار هذا التأييد، ولسنا في حاجة لسرد عشرات الأمثلة عن التأييد البرلماني الزاعق لسياسات وقوانين الحكومة أو مؤتمرات المبايعة بالأمر للرئيس مبارك- كما أن الحكومة تمضي في طريقها المرسوم والمتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين دون التفات لتلك المؤتمرات والبيانات النقابية.

فعندما أوشكت الحكومة على اصدار قانون قطاع الأعمال العام في يونية ١٩٩١ عقدت النقابة العامة للعمال الصناعات الهندسية مؤتمرا بمقرها، كان أقصى مايمكن أن تقدمه القيادات النقابية من مقاومة وطالبت بعقد جلسات استماع للعمال ونقاباتهم قبل عرض المشروع على مجلس الشعب خاصة وأنه يتعارض مع مواد الدستور التي تصون الملكية العامة، كما ينتقص من حقوق العمال الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بما يهدد الاستقرار الاجتماعي، الا أن الحكومة تجاهلت هذا المطلب وضربت بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ عرض الحائط وبنصوصه التي توجب مشاركة التنظيم النقابي في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات القوانين المتعلقة بشئون العمل والعمال.

هذا التجاهل الحكومي استمرار لمواقفها من التنظيم النقابي منذ مؤتمرات بداية السبعينيات وأهمها مؤتمر الأجور والأسعار عام ١٩٧٦ والذي مازالت وثائقه شاهدة على عجز التنظيم النقابي، وتجاهل الحكومة لهذا التنظيم الذي يضم في عضويته- طبقا لوثائق الاتحاد حوالي ثلاثة ونصف مليون عامل، أي أضعاف عضوية الأحزاب السياسية مجتمعة بما فيها العضوية بالأمر والمصلحة- للحزب الحاكم.

الاحساس درجات

وتمهيدا لتنفيذ كامل سياسات صندوق النقد الدولي انصبت نيران تلك السياسات في البداية على مواقع وعمال قطاعات الزراعة والفنادق والسياحة والتجارة..

ووقفت النقابة العامة لعمال التجارة وحدها تعلن اعتراضها فعقدت مؤتمرين للجانها النقابية في ١٨ أغسطس ١٩٩٢، و٥و٦ مايو ١٩٩٣. ورغم مشاركة عدد من رؤساء وأعضاء النقابات العامة الأخرى- خاصة الصناعية في هذين المؤتمرين- الا أننا لم نر انعكاسا لتوصياتهما الساخنة لا على النقابات الأخرى ولا على لجان نقابة التجارة بمايتناسب مع خطورة التحديات وآثارها السلبية على العمال.

ويقول **أحمد يعقوب رئيس النقابة العامة لعمال التجارة** اننا كنا من أوائل الداعين للاصلاح الاقتصادي كضرورة لحل مشكلات المجتمع، بشرط أن يتم بمراعاة كاملة للأبعاد الاجتماعية، والا يتم تحميل أعبائه للعمال والطبقات الفقيرة وأن يتم وفقا لظروف مجتمعنا، وبالمشاركة الكاملة بين الشركاء الاجتماعيين (العمال وأصحاب الأعمال والحكومة) في رسم سياسات وتدابير هذا الاصلاح مع حماية الهوية الوطنية للاقتصاد المصري، الا أننا نرى نخبطا حكوميا في اعادة تنظيم الشركات القابضة والتابعة واداراتهما مما يؤثر سلبا على الانتاج، **وتهالكا على بيع وحدات القطاع العام مع التركيز على الشركات الرابحة التي تشكل مصدر أساسيا ومضمونا من مصادر تمويل الخزانة العامة للدولة مع بقاء الشركات الخاسرة لتمثل عبئا على الدولة، وتسارع عمليات تخفيض العمالة بما يضخم مشكلة البطالة** ومانمثله من ضغوط شديدة على

الاقتصاد الوطني والأمن القومي والاجتماعي. ورفع القيود عن الواردات الأجنبية تحت شعار تحرير التجارة الخارجية بمايشكل منافسة غير متكافئة مع منتجاتنا الوطنية، ويهدد الصناعة المصرية بالانهيار. وقد ترقفت بالفعل وحدات عديدة تابعة للقطاع الخاص قبل القطاع العام وتم تشريد عمالها. وكل ذلك يتم في اطار خطابات النوايا والاتفاقات التي تعقدها الحكومة مع صندوق النقد الدولي، والتي لايتم إعلانها على الرأي العام المصري أو مجلس الشعب أو اطراف الانتاج الرئيسية خاصة العمال ومنظماتهم النقابية.

ويدعو **أحمد يعقوب** الاتحاد العام و النقابات العامة إلى التمسك برؤية الحركة النقابية حول اصلاح ودعم وتطوير القطاع العام والتي أقرتها الجمعية العمومية للاتحاد في يناير ١٩٩١، وأن يكون المؤتمر الاقتصادي القادم للاتحاد بداية لتحرك عملي لتنفيذ هذه الرؤية. كما أن كل القوى السياسية والاجتماعية في مصر المدركة لمخاطر الآثار السلبية للاصلاح الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية والأمن القومي لمصر لها دورها في مواجهة هذه المخاطر.. وقد حرص مؤتمر نقابة عمال التجارة في مايو الماضي على الاشارة لأهمية هذا الدور في توصياته.

أساليب علوية

وينتقد فتحي محمود أمين العمال بالحزب الناصري أداء القيادات العليا للتنظيم النقابي- باستثناءات فردية محدودة- فيقول: في لبنان مثلا أدى صدور قانون برفع ايجارات المساكن الى اتخاذ النقابات اللبنانية بمختلف اتجاهاتها العديد من المواقف الاحتجاجية العنيفة بمافيها الاضراب المفتوح خلال الشهور الماضية ، أما في مصر فمازال أغلب قيادات الحركة النقابية ينظرون الى هذه الأمور وكأنها أمور سياسية لاعلاقة لهم بها، ويدعي بعضهم أنها تزج بالحركة النقابية في العمل السياسي، فهذه القيادات التي ضللت الحركة النقابية بمفهوم الالتزام النقابي- كما يسمونه- وضعت لنفسها ثلاثة أساليب فقط للعمل، منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات..

الأول- أن يشمل خطاب عيد العمال السنوي جميع المشاكل العمالية وبشكل واضح، وكان هذا الأسلوب متفقا عليه مع حكومة د. عبد العزيز حجازي وقتها، الا أننا رأينا أنه بدلا من أن يتحول خطاب عيد العمال الى برامج عمل للتنظيم النقابي بمستوياته المختلفة ، ليناضل من أجل ماورد به من قضايا ومتابعتها، فأن الخطاب كان ينتهي بمجرد إلقائه ولايتحقق منه شئ ولايبذل التنظيم النقابي أي جهد لتحقيقه.

الثاني- اختيار بعض القضايا الهامة العمالية أو النقابية واعداد دراسات حولها وعقد مؤتمرات متخصصة لها يمكن أن تتحول قراراتها وتوصياتها إلى برامج عمل، الا أنها تحولت في النهاية الى توصيات للحكومة ولايتم النضال من أجل تحقيقها بأية صورة من الصور.

الثالث- تحويل العمل النقابي- خاصة في المستويات القاعدية-الى خدمات تبدأ بالمصايف وتحقيق الشكاوى الفردية وتنتهي بدفن الموتى والمشاركة في العزاء وتنظيم صناديق الزمالة في أفضل الأحوال مما صرف اللجان النقابية بنسبة كبيرة عن دورها الأساسي في الدفاع عن المصالح الجماعية للعمال والنضال الدائم لتحسين شروط وظروف العمل وعقد الاتفاقيات الجماعية.

أسباب ومصالح

ويفسر فتحي محمود تدهور أوضاع التنظيم النقابي ورضائه بدور حامل الشكاوى في أفضل الأحوال، بأنه منذ تطبيق سياسة الانفتاح وتغير اتجاه السلطة- وانحيازها الاجتماعي واعادة توزيع الناتج القومي لصالح الأثرياء، وعلى حساب العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة ، كان ينبغي على التنظيم النقابي تغيير أدواته وأساليبه في العمل بما يتفق مع، آليات السوق، الا أن بعض القيادات **النقابية العليا حددت موقفها مع السلطة وارتبطت مصالحها وامتيازاتها بالاستمرار في مواقعها النقابية ودعم السلطة لها،** واستمر العمل بمفهوم النقابة الملتزمة- كما يسمونه- وبحجة الحرص على مصالح البلاد رغم التغيير الجذري في الظروف وتوجهات السلطة عما كان قائما في الستينيات. كما أن البعض الآخر مازال يقنع نفسه بسلامة نوايا الحكومة. وأذكر أن د. حجازي عندما كان رئيسا للحكومة اجتمع مع بعض القيادات النقابية المهنية والعمالية تمهيدا لسياسة الانفتاح واتفقنا على توجيه أسئلتنا عن طريق زميل واحد هو **أحمد العماوي** رئيس نقابة الكيماويات والبترول والمناجم وقتها، فوجهت سؤالا عن حقنا في استخدام الاضراب في التعامل مع المستثمرين الأجانب خاصة وأنهم يتعاملون مع العمال في بلادهم على نفس الأساس، كما أن تغير السياسات سيؤدي بالضرورة لأشكال جديدة من الصراع بين العمال ورؤوس الأموال. فأزعجه ذلك جدا وأكد أن التنظيم النقابي سيظل شريكا في السلطة وأن القانون يعطيه حق المشاركة في اتخاذ القرار ومناقشة- مشروعات القوانين والخطط القومية، وطلب عقد اجتماع خاص مع العمال لمناقشة هذه القضية وهو الأمر الذي لم يتم حتى الآن!! وطوال هذه السنوات **اتسعت مصالح النقابيين المرتبطة بالسلطة وشملت امتيازات مالية ومادية كالحصول على السيارات الفاخرة والمساكن وابرازهم اعلاميا والحصول على مواقع في المجالس التشريعية والمحلية باسم تمثيل العمال وتحت مظلة السلطة، مما أدى لزيادة ولائهم للسلطة على حساب العمال، حتى وصل الأمر للصدام أحيانا بين هذه القيادات وبين قواعدهم النقابية والعمالية.**

لايمكن التوفيق

وينتقد عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالتجمع وقوف قيادة التنظيم النقابي موقف المتفرج من هذه التحولات الخطيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها السلبية على معيشة العمال والطبقات الفقيرة وعلى مستقبل مصر كلها ولا تفسير لهذا سوى عجز تلك القيادات عن رؤية المستقبل القريب. وقد يتصور البعض أنه يمكن التوفيق بين مصالح العمال والموظفين والفلاحين والفئات الفقيرة وبين تطبيق هذه السياسات الا أنه في الحقيقة **لايمكن التوفيق بين تصفية القطاع العام وتحرير التجارة وبين مصالح العمال والفقراء. فهذه السياسات تقود الى تدمير أهم الهياكل الانتاجية في المجتمع سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص المنتج في مجال** الصناعة، لأنه وفقا للشروط التي أعلنتها الحكومة للخصخصة ،فانها لم تشترط عند بيع وحدات القطاع العام استمرار نشاط الوحدات الانتاجية مما يحمل خطر قيام المشترين بتعطيلة النشاط الانتاجي وتحويله

الى نشاط خدمى أو تجارى، يقابل ذلك ويتكامل معه سياسة تحرير التجارة التى تفتح السوق المصرى للسلع المستوردة والمدعومة من الدول الرأسمالية، أمام عجز السلع المصرية المرفوع عنها الدعم ومساندة الدولة، والمكبلة بسعر فائدة مرتفع وأسعار طاقة وخامات مرتفعة وخبرة تكنولوجية أقل- وهذا يؤدى بالتبعية الى افلاس واغلاق الصناعات المصرية الوليدة، وبالتالى توسيع البطالة الى مدى لايستطيع أحد التنبؤ به، فضلا عن اعادة توزيع الدخل القومى لصالح المشتغلين بالتجارة والسمسرة والمضاربة ضد المنتجين من عمال وأصحاب أعمال أيضا. أن العجز عن رؤية هذا التطور أمر خطير ويجب التنبيه له.

***ولكن الاتحاد وبعض النقابات العامة للعمال تعى هذه التطورات بل وتسجلها فى وثائقها وتعلنها فى مؤتمراتها- الا يتناقض هذا مع الاتهام بعجز الرؤية؟**

- الأمر على هذا النحو أدعى للقلق لأن غياب الوعى يمكن تفهمه ومحاولة تجاوزه بنقل الوعى ولكن هناك أيضا **عجز عن الفعل يرتبط بمصالح خاصة لتلك القيادات، وبعدم الأمانة فى تمثيل العمال والمغامرة بمصالحهم لحسابات شخصية.** ولابد أن نشير هنا الى أن الذى قاد الحركة لمواجهة برنامج صندوق النقد الدولى فى مختلف البلدان هو النقابات العمالية، وهى التى قادت الاضرابات والمظاهرات ضد سياسات الخصخصة ومايترتب عليها من زيادة بطالة وغلاء، بينما لانرى فى مصر أى شكل من أشكال الاحتجاج بل يعمل التنظيم النقابى فى اطار تطبيق تلك السياسات، وتتعامل الجامعة العمالية ومعاهد التثقيف التابعة للاتحاد معها كأمر واقع وتثقف النقابيين بأساليب عمل نقابى فى ظل أوضاع لم تطبق بعد، دون أن تبذل جهدا لمقاومة تطبيق تلك الأوضاع الخطيرة قبل وقوع الكارثة.

شروط جديدة

*** هل يمكن للطبقة العاملة فى ظل تنظيمها النقابى الحالى أن تتصدى لهذه التحديات؟ أم أن الوضع يتطلب شروطا جديدة؟ ومن يقود اليها؟**

يجيب على هذه التساؤلات فتحى محمود وعبد الحميد الشيخ، فيعتقدان أولا على عدم أهلية التنظيم النقابى بتركيبته الحالية للقيام بهذا الدور. فهو ليس فقط عاجزا عن الرؤية والفعل، بل أنه أيضا معزول عن قواعده العمالية، فكثير من التحركات والاحتجاجات العمالية فى السنوات الأخيرة كانت بعيدة عن التنظيم النقابى وفى مواجهته أحيانا.

ويتفقان فى التنبؤ بظهور تيارات وقوى نقابية جديدة من خلال التحركات والاحتجاجات العمالية التى يتوقع تناميها بشكل كبير فى ضوء التحولات الحادة التى تحدث الآن والتى تهدد مئات لألوف من العمال بالفصل من عملهم وتصفية مواقعهم وغلق بيوتهم.

كما يتفقان على أنه يتوافر فعلا وجود نقابى فى عدد لابأس به من اللجان النقابية القاعدية ، الا أنه لاينعكس على التشكيلات النقابية العليا متمثلة فى النقابات العامة والاتحاد العام ولن يتغيير ذلك فى ظل التركيبة الحالية للتنظيم النقابى والقوانين المنظمة للحركة النقابية، ومن المهم الحفاظ على ذلك الوجود النقابى النضالى ودعمه وتطوير آدائه.

تواصل نضالى

وعن دور اليسار النقابى فى هذه التغيرات ، يقول عبد الحميد الشيخ أن اليسار يتصدى لهذه السياسات منذ وقت مبكر، فقد تصدينا لتصفية القطاع العام منذ طرحها السادات فى نهاية السبعينات و تصدينا لسياسة تحرير التجارة الخارجية باعتبارها تحمل خطر تصفية الصناعة الوطنية وتصدينا لسياسات الحكومة المنحازة الى الرأسمالية ضد العمال والموظفين والفقراء. وتمثل هذا التصدى فى مقاومة جزئية فى بعض المصانع العمالية، وعبر مواقف متتابعة فى صحيفة التجمع، وعبر مبادرات برلمانية فى شكل مشاريع قوانين، فقد تقدم نواب التجمع بمشروعات لربط الأجور بالأسعار، وصرف تعويض بطالة وتنظيم استخدام حق الاضراب وتعديل قانون النقابات العمالية الا أن سيطرة الحكومة على البرلمان وعلى اتحاد نقابات العمال جعل نصيب محاولاتنا من النجاح محدودا الى حدما، ولكننا نواصل تلك المحاولات وتوسع قاعدة المعارضة لتلك السياسات فى صفوف الطبقة العاملة، عبر انشاء لجان الدفاع عن القطاع العام والصناعة الوطنية فى كل المناطق تقريبا، ويتم الآن التشاور مع الحزبين الناصرى والشيوعى وشخصيات عامة ونقابية لتشكيل اطار قومى لهذه اللجان.

ويضيف فتحى محمود أن الأحزاب السياسية التقدمية وكتلة اليسار السياسى بتياراته المختلفة، تتحمل المسئولية كاملة خلال هذه المرحلة، ويرى انها تأخرت عن آداء دورها رغم وضوح الرؤية فى تحليلاتها للواقع والمستقبل ، ولابد أن تضع مشروعا متكاملا لتطوير النظم والقوانين الحاكمة للحركة النقابية، بما يؤدى لاتاحة الفرصة لبروز قيادات نقابية مناضلة والحفاظ على الوجود النضالى النقابى الحالى، بل يجب أن تستهدف بروز زعامات عمالية مناضلة على المستوى القومى لايرتبط آداؤها ودورها بمرحلة معينة أوقطاع معين، فهو دورسياسى بالدرجة الأولى. وعلى الأحزاب والتيارات السياسية التقدمية عبء سرعة اعداد برامج ووسائل التأهيل المختلفة الملائمة للقيادات النقابية بين صفوفها لتكون طليعة للمرحلة المقبلة مسلحة ومؤهلة للتعامل مع كل هذه المتغيرات ، وعبء استكشاف وتأهيل العديد من القيادات الجديدة من صفوف العمال داخل المواقع الانتاجية. وقد يدعى بعض أصحاب المصلحة أن هذا سيؤثر على استقلالية الحركة النقابية. وهذا مردود عليه بأن اعداد القيادات النقابية ليس اعتداء على الاستقلالية بل هو قيام بالدور الغائب للتنظيم النقابى، ليكونوا بديلا للقيادات الحالية المرتبطة ولائيا بالحزب الحاكم الذى لايسمح بقيام تنظيم نقابى الا بأغلبية مكونة منه وهذا هو الاعتداء الحقيقى على الاستقلالية، ولابد أن ندفع سياسات عمل احزابنا فى هذه الاتجاهات ، سواء فى صورة برامج وخطط أو فى الاعمال المشتركة الكبرى، وأتصور أنه لن يكون هناك خلاف كبير بيننا ولكن المطلوب جهد كبير وسريع ومتواصل.

وبعد ...لقد أصبحت المخاطر كبيرة لدرجة استفزت بعض اساتذة الجامعات ورجال الاقتصاد وحتى بعض رجال الاعمال فى مجالات الصناعة للمشاركة فى مقاومة هذه السياسات خاصة تحرير التجارة ولكنها حتى الآن لم تنجح فى استفزاز العديد من القيادات النقابية..

فهل تنجح أحزاب وقوى اليسار فى حشد كل قوى النضال النقابى فى مقدمة صفوف الطبقة العاملة لأعادة تصحيح الأوضاع المقلوبة رأسا على عقب؟!

البنوك .. وشركات التأمين:

الخصخصة على مسارين

مصرفي مجاعة تأمينية، والبيروقراطية غافلة

رجال الأعمال يدخلون قطاع التامين بمنطق "النحتة"!

مصباح قطب

للمرة «المشرمانة» يتكرر ذات السيناريو : خبر رئيسى فى الأهرام عن خصخصة القطاع الفلانى بكامله، ثم تحدث ضجة، ويقول الرئيس مبارك فى أقرب مناسبة إننا لن نبيع شركاتنا الكبرى.، وهنا تنطلق الأقلام بالتأييد والتجديد والإشادة بحسن التسديد، قائلة للمعارضين أن الرئيس قد قال القول الفصل. ثم يتكرر المشهد عن نفس القطاع أو ربما قطاع آخر ويتم إنهاك القوى الواعية بما يعنيه بقاء ، هامش حقيقى عريض للملكية «العامة» فى هذا البلد المخصخص، فى مناقشات ومساجلات عقيمة، بينما البيع يجرى تحت الترابيزة وعلى مسارين متوازيين أحدهما معلن كمسار واشنطون، وآخر كاوسلو. المعلن يظهر منه فى النهاية . حجم ما سيباع حقيقة، وهو حجم يعكس أولا وقبل كل شيء موازين القوى بين بيروقراطية الدولة وبين جماعات المصالح ، وذلك فى إطار اتفاقات الصندوق، التى أصبحت اختيارا أساسيا أصيلا للطرفين (ومن هنا يقال أن الصندوق لايفرض علينا شيئا) .

أما المسار الثانى وهو الأخطر، فهو المسار الذى يتم عليه بيع الدور الذى يقوم به القطاع العام للطبقات الجديدة وللشركات الدولية العابرة القارات وغير العابرة. إذ يصبح هدف الملكية العامة الجديدة هو الربح بأي شكل بصرف النظر عن الأولويات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بعامة. ويصبح أحمد كالحاج أحمد فيفقد الناس الإيمان كلية بما هو عام.. فى هذا الإطار يمكن أن نفهم مانشيت الأهرام فى الشهر قبل الماضى عن خصخصة قطاعى التأمين والبنوك بما فيها البنك المركزى.

* بالنسبة لشركات التأمين لوحظ أن هناك قدرا كبيرا من التعتيم عما يدور فيها وحولها ، ورافق ذلك تقدم عدد من أصحاب الأعمال الذين عليهم ألف غبار، مثل غبور ، بطلبات لتأسيس شركات ووفق لهم، والمعروف أن القانون المصرى لايحول بين القطاع الخاص وبين الاستثمار فى التأمين.وتقول المصادر المطلعة أن شركات التأمين الخاصة الثلاث التى تأسست في السنوات الماضية وهي الدلتا والمهندس و قناة السويس، لم تضف جديدا إلى سوق التأمين فى مصر ، وكل ما فعلته أنها نقلت عمليات كانت موكلة إلى الشركات العامة الأربع، إليها. والأدهى أنها قامت أيضا برءوس أموال عامة كالدلتا ورءوس أموال من صناديق عمال ومهنيين كصندوق عمال هيئة قناة السويس والمقاولون العرب، وأموال نقابة المهندسين كالقناة والمهندس ويعمل فى الشركات الثلاث كوادر القطاع العام السابقة أساسا ، ويقودهم المحاسيب .(تأسست شركة القناة برعاية عثمان ومشهور وتعمل الآن في نصف مليار جنيه)

وقد قام المشروع المصرى منذ فترة برفع رأس مال شركة التأمين من ٢مليون إلى ٦٠مليون جنيه، وتم تقديم ذلك على أنه المجاز، وفى واقع الامر يقول خبراء معنيون أن رأس مال أى شركة تأمين لاقيمة له لانه فى النهاية لايساوى ثمن طيارة أو سفينة فى حالة هلاكهما ، ولأن شركات العأمين لها قدرة كبيرة على تكوين الأموال بطبيعتها وهنا خطرها. لكن الأساس هو جهاز حكومي قوى كفء للاشراف والرقابة ومستقل، وادارة خبيرة للشركة من موظفين ومتخصصين يعرفون ماهو التأمين وكيف يمضى فى العالم. فى هذا الصدد كشف مصدر أن وزير الاقتصاد بصدد أن يشكل لجنة استشارية من عشرة مسئولين أكاديميين منهم د.خيرى سليم نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة على التأمين (يرأسها الضابط السورى الشهير عبد الحميد السراج) ود. محمد المنصورى رئيس قسم التأمين فى تجارة القاهرة ود. سامى نجيب رئيس قسم التأمين فى تجارة بنى سويف ووكيل الكلية ، وهو واحد من أهم خبراء التأمين، فى العالم العربى، وتضم اللجنة ايضا استاذا مساعدا من حقوق بنى سويف، ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية فى حقوق القاهرة، وميلاد كامل المدير العام بالهيئة، وعنصرا قضائيا، ووكيلة شئون الهيئة فى تجارة القاهرة، بالاضافة الى عدد من رؤساء الشركات. مهمة هذه اللجنة أن تضع مشروع قانون جديد للاشراف والرقابة فى مصر يناسب مرحلة الخصخصة، غير أن التوقعات تشير إلى استمرار هيمنة رؤساء الشركات وموظفى الوزراء على الدور الرقابى، وهى الهيمنة التى جعلت الرقابة الحالية بلا فاعلية، حيث يضم المجلس الاعلى للرقابة حاليا كل رؤساء الشركات، و٣ عناصر خارجية فقط هم استاذان ومستشار. ويؤكد مصدر مطلع أن عدم وجود رقابة قوية، وفى إطار حكومة قوية، بالمفاهيم الغربية حتى لقوة الدولة، سيجعل من خصخصة قطاع التأمين مفتاحا لخراب مصر ويوضح ذلك بقوله أنه جرى العرف على أن العرض فى قطاع التأمين المصرى هو الذى يخلق الطلب، غير أن مجئ الأجانب سيعيد المعادلة إلى الوضع الطبيعى، أى سيحفز الطلب الى اقصى حدود ممكنة، وسيدخل الى مجالات جديدة للتأمين، كتأمين الاستثمارات الاجنبية والعمليات الشخصية التى تصل الى حد التأمين على شنطة أى مسافر، وسيتمكن بذلك من تجميع كميات هائلة من الاموال ، فماذا لم تستثمر مصر، واذا لم توضع ضوابط فنية صارمة للرقابة عليها فستحدث كوارث للاقتصاد القومى شكلا وموضوعا هنا لم تصبح المسألة مجرد تحويل الأرباح فالاجنبى حتى لو حول

كل رأسماله فلا مشكلة.. المشكلة فيما سيكون تحت يديه من أموال، ومامعه من تقنية تسويقية ومحاسبية عالية، نفتقدها نحن وليس صحيحا أن سوق التأمين فى مصر محدود كما تقول البيروقراطية ، ويكفى مثالا على ذلك حوادث الزلزال التى جعلت الناس بالملايين تلتفت إلى أهمية التأمين على العمارات والمنشآت ويكفى أن وسيلة تسويق وثائق موحدة، بالعمولة، أو باقتسام العمولة، كما هو الحال فى مصر، لاوجود لها فى العالم. فالسوق هناك واسع، وحتى البنوك اصبحت تمارس اعمال التأمين. وفى غياب الرقابة فان شركات التأمين ستكون مثل شركات توظيف الأموال تماما كما يقول المصدر المهم، إذ أن آلية الاثنين واحدة: تلقى اموال، ووعد بوفاء بالتزامات مستقبلية . وإذا توقفت احداها انهارت الأخرى. وهناك حقائق هامة حول سوق التأمين فى مصر، فقد أثار الاسلاميون منذ سنوات اسئلة حول حل وحرمة التأمين؟ والآن يتهيأ عدد من اربابهم لتأسيس شركات!! كما قاوم هؤلاء.، مع جهاز الدولة، فكرة اقامة جمعيات تعاونية للتأمين فى كل شركة او منشأة كبيرة، ليستفيد العمال من عائد امرالهم بدلا من الفائدة الهزيلة التى تعود عليهم حاليا. وظهر أن الحكومة التى كانت قد اغلقت باب صناديق التأمين الخاصة، وعددها نحو ٣٦٠ حاليا، عادت وفتحته، واشترطت ألا يزيد عائدها، عن عائد اموال هيئة التأمينات الاجتماعية. وتؤكد الارقام أن مساهمة استثمارات اموال التأمين فى الناتج المحلى لاتزيد عن ٢٪، بينما النسبة فى الدول المتقدمة تصل الى ٢٠٪. ولايزيد عدد الخبراء الاكتواريين فى مصر عن ٦ يعمل منهم من له علاقة وظيفية بهيئة الرقابة لأن الصناديق والشركات «تفضل» مراقبته عن مراقبة الغريب!!. ويقوم جهاز التأمين المصرى حاليا باعادة التأمين على ٦٥٪ من عمليات التأمين المباشر فى الخارج، كما تقوم الشركة المصرية لاعادة التأمين، باعادة تأمين ٣٠٪ من اعمالها فى الخارج وهذا هو الذى يجعل البيروقراطية تتصور أن الاجنبى لن يتعب نفسه ويأتى طالما أن جزءا كبيرا من الأموال يذهب اليه أصلا فى الخارج، كتوزيع وتفتيت المخاطر وفقا للقاعدة الدولية المعروفة. غير أن الخبراء يقولون أنه مع الخصخصة أيضا لابد من إعادة التأمين لكن لايجب أن يكون ذلك فى الشق المتعلق بتكوين الأموال، كأموال التأمين على الحياة مثلا، أما العمليات ذات المخاطر فتحتاج الى دراسة ، يذكر أن الوفاة و نسبة المخاطر تشكل ٦ فى الألف فقط . إضافة الى ذلك فالجزء المعاد تأمينه حاليا سيتضخم بدخول الاجانب، لأن مصر بالنسبة اليهم ارض بكر تأمينيا، مثلما السودان ارض بكر زراعيا. (صاحب التعبير هو الوزير د. عادل عز) وقد كان عمل من قبل فى وزارة الاقتصاد كخبير تأمين) وتبلغ حقوق المساهمين فى شركات التأمين المباشر لسنة فى مصر ٤٢٩ مليون جنيه وحقوق حملة الوثائق ١١٢٣ مليون للحياة و٦٠٤ للتأمينات الأخرى وتبين أن عدد العاملين فى قطاع التأمين بمصر أقل قليلا من عدد العاملين فى مكتب سمسار التأمين الانجليزى مستر ووكر وحده (عن ١١ ألف عامل). وقد قامت فى أوربا وامريكا أكبر حركة دمج وتفليس لشركات التأمين فى الفترة الماضية ، استعدادا لمرحلة عمل العمالقة ، وبدأ من يناير ١٩٩٣ النظام الإقليمى الاوربى للتجارة والخدمات ومنها التأمين والمصارف بالطبع وقد ظهر ان وزارة الزراعة رفضت العمل بما توصلت اليه رسالة دكتوراة نوقشت منذ أربعة أشهر حول المخاطر فى القطاع الزراعى، وهى المخاطر التى تهدد بانقراض الفلاحين حاليا ، لهبوط أسعار المحاصيل ، وقال الوزير أن التأمين فى مواجهة مثل هذه المخاطر سيجرى من خلال بنك الائتمان لامن خلال شركات التأمين. كما أن أكاديمية البحث العلمى كانت قد أجرت دراسة عن اخطار السيول فى مصر، العام الماضى ظهر منها أن هناك منشآت فى سيناء واسوان قيمتها مليار دولار معرضة للدمار بسبب السيول، منها مدينة كاملة تحمل اسم أحد الرؤساء، وترفض شركات التأمين تلبية طلبات اصحاب المنشآت السياحية للتأمين على منشآتهم.

وحول ظهور شركة تأمين ساهم فيها رجال الاعمال بالكامل لأول مرة (اسمها الفرعونية) مؤخرا، قال المطلعون أن القاعدة أن القطاع الخاص المصرى سيظل يعتمد على منطق «النحتة»، بمعنى اقتطاع جزء من النشاط القائم بالفعل، مع تقديم الاغراءات المناسبة للبيروقراطية لتشاركه ومن ثم يلاحظ أن أحدا لم يطالب بخصخصة شركات التأمين العامة بجدية خلافا لمجالات اخرى الشركات الاجنبية الكبيرة، أو المتخصصة فى اعمال تأمينية محددة، بمالها من خبرات فى الاختيار والتسعير والشروط وطريقة اداء الخدمة والمعروف أن أكثر من ٢٨ شركة تأمين كانت تعمل فى مصر قبل التمصير وكان الهدف الرئيسى للتأميمات هو تحويل اموالها، واموال البنوك الى خدمة خطة الدولة، بعد أن اخذت تلك الجهات مواقف مناوئه للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. غير أن الهدف «النبيل» لم يتحقق بسبب الاندماج رويدا رويدا بين جهاز الاشراف وجهاز الملكية. وتعمل فى مصر الآن شركتان أجنبيتان، فى مجال التأمين، وغير مسموح لهما بالعمل خارج المناطق الحرة، وأن كان يمكنهما إعادة التأمين بالداخل. وقد بلغت التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين حتى يونيو ١٩٩٢ نحو ٤٣ر٣ مليار جنيه ، منها ٣٦ر٤ مليار للتأمينات الاجتماعية والمعاشات ، قدم منها قروض للحكومة بلغت ٢٨ر٣ مليار جنيه. لتغطية عجز الموازنة وبلغت استثمارات شركات التأمين ٤ مليار جنية والمصيبة حقيقة أن أغلب استثمارات شركات التأمين فى أصول غير عينية وغير انتاجية، بل فى قروض وأوراق وودائع. وتمثل الاراضى والعقارات ٨ر١٪ من استثماراتها فى نهاية ١٩٩١. ولا تستثمر التأمينات الإجتماعية أية أموال فى الأصول العينية. والسؤال هل سيستمر هذا القطاع يقرض الدولة اذا تمت خصخصته والى أى حد ستكون أعمال التأمين مدخلا لكشف أدق أسرار الدولة، بغض النظر عن أن أغلب أسرار الدولة المصرية اصبحت مباحة ومعروفة للخارج؟ وهل كانت حرائق العاشر من رمضان بروفة لاثبات عدم قدرة جهاز التأمين المصرى حتى على مواجهة النوائب التقليدية تمهيدا للقادم الجديد، هل يلجأ الاجانب، والمصريون الى الالتفاف على الهيكل التأمينى القائم بعمل أشكال أخرى، للأفراد كالجمعيات وغير تقليدية للمهنيات كاقامة شركات لاتخضع لاشراف جهاز الرقابة على التأمين، مثل شركة التأمين على الصادرات التى قامت اخيرا، ومثل كروت الائتمان وهى اداة تأمينية، التى تصدرها البنوك، وغيرها من الوسائل التى ستغزو السوق؟.. دعونا نرى وفقط نشير الى أن شركات التأمين بالخارج تسمى صديق الشدة، اما بالداخل فتسمى صديق الحكومة. فهل ينجح اليسار الوطنى فى مواجهة الاثنين: غزو الاجانب والبيروقراطية، ولو بالبدء بمشروع جمعيات التأمين التى يبيحها نص حالى فى القانون ولم يطبق أبدا؟ وهل تفيق الرأسمالية المصرية من غيبوبتها فتحاول أن تؤسس أنشطتها التأمينية المستقلة دون أن تعيش متطفلة على الملكية العامة أو على شركات الاجانب بعد دخولهم؟



الجزائر.. وجهتى نظر..

١ التغيير الوزارى فى الجزائر ومواجهة المعضلات الاقتصادية والسياسية

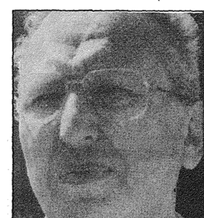
صلاح صابر

عندما قدم اللواء خالد نزار وزير الدفاع الجزائرى السابق استقالته من وزارة الدفاع واكتفى بمنصبه فى المجلس الأعلى للدولة وتم تعيين اللواء زروال وزيرا للدفاع، كان من السهل فهم هذا التغيير على أنه تأكيد على إمساك المؤسسة العسكرية لمقاليد الأمور بكاملها فى يدها، باعتبار أنها المؤسسة الوحيدة فى الجزائر القادرة على السيطرة وأن عملية التغيير فيها كانت بهدف تدعيمها وتقويتها فى الوقت الذى يظل ممثلها القوى خالد نزار مستمرا فى المجلس الأعلى للدولة ولايستبعد الكثير من المحللين أن يرشح نفسه لرئاسة الدولة عند عمل انتخابات الرئاسة.

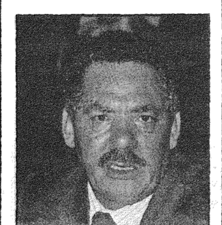
وفى إطار تقوية المؤسسة العسكرية تم إسناد رئاسة الأركان إلى أحد الشخصيات القريبة من نزار والمعروفة بعدائها الشديد للأصوليين الإسلاميين وهو اللواء محمد عمارى والذى عرف بشعاره الذى يوجهه لجنوده «لاأريد متكم أسرى أو جرحى وإنما أريد القتلى» والهدف من ذلك تشديد قبضة «الدولة/الجيش» على الأصوليين والإقلال من عمليات العنف فى الجزائر بهدف إيجاد شكل من الاستقرار لأحداث عملية التنمية.

غير أن التغيير الوزارى الحالى بإقالة بلعيد عبد السلام ومجيىء رضا مالك بديلا عنه لايمكن تفسيره فى نفس الإطار السابق والخاص بالسيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية على نظام الحكم فى الجزائر وإنما فى إطار آخر وهو الضغوط التى يمارسها صندوق النقد الدولى على الجزائر ورفض لسياسات حكومة بلعيد عبد السلام الاقتصادية.

وفى سياق فهم ذلك يمكن أن نناقشه من خلال عدة نقاط هى:



عبد السلام بلعيد



خالد نزار

«البومدينية» كسياسة اقتصادية

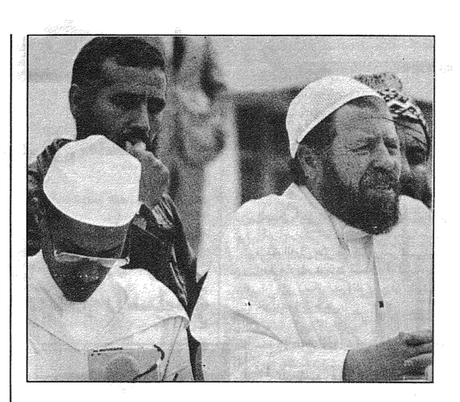
كان بلعيد عبد السلام يتبنى فلسفة تقوية الدور الاقتصادى للدولة وإعادة الحياة إلى نمط اعتقد الكثيرون أنه ذهب إلى غير رجعة وهو النمط القائم على التنمية الذاتية، الاشتراكية، التصنيع.

وكان يرى أن اقتصاد السوق وهم لايمكن تحويله إلى حقيقة إلا عندما يصبح الانتاج الوطنى قادرا على تلبية الطلب، وأن العدالة الاجتماعية لابد وأن تكون لها الأسبقية على التحرر الاقتصادى وهو بذلك يتبنى المشروع البومدينى الذى شارك فيه وقد جرى الارتداد عليه فى عهد الشاذلى بن جديد.

وفى ضوء فلسفة بلعيد عبد السلام فإن القطاع العام يعود له الدور الريادى فى تنفيذ الخطط الاقتصادية، وفى مارس من هذا العام رصد بلعيد عبد السلام ٨٣ مليون دينار لمراجعة الحسابات المملوكة للدولة بهدف رفع كفاءتها، وكذلك تطوير المؤسسات الصناعية وتدعيمها. وقد أنشىء لهذا الغرض صندوق خاص سمى بصندوق تطهير المؤسسات.

الصراع مع الصندوق

واجه بلعيد وحكومته عدة انتقادات واتهمه القطاع الخاص بعدم إتاحة الفرصة له ورفضه لشروط صندوق النقد الدولى فى الوقت الذي كان فيه بلعيد يرفض هذه الضغوط ويحاول أن يجد مصادر متعددة للدخل وهو ماكانت ترفضه قوى القطاع الخاص



فى الجزائر والبنوك الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولى، مما اضطر حكومة بلعيد عبد السلام إلى إصدار وثيقة لتوضيح سياساتها يمكن منها فهم الجدل بين كلا الطرفين.

فالصندوق يقدر طلب الجزائر على الواردات بمبلغ ١٢ مليار دولار بنسبة الصرف الحالية للدينار، وبمبلغ ١٠مليار دولار إذا خفضت قيمة الدينار بنسبة ٥٠٪.ولذلك طالب الصندوق الحكومة بتخفيض قيمة الدينار قبل إبرام أي اتفاق معه حيث يأخذ هذا التخفيض كبرهان على حسن النية فى تطبيق البرنامج الجزائرى للإصلاح الاقتصادى والحكومة ترفض حرصا على حماية القدرة الشرائية للمواطنين وترى أن تحسن نسبة النمو الاقتصادى وتخليق المزيد من فرص العمل مرتبط بضمان حجم من الواردات قريبا من ١٢ مليار دولار حتى ولو دفع ذلك بالجزائر إلى الاقتراض.

وترى الحكومة أن غاية الصندوق فيما يطرحه من حلول هى زيادة الواردات من مواد الاستهلاك وضمان سوق للبلدان المتقدمة ولذلك كانت ترفض حلوله.

رضا مالك البديل.

ولذلك يأتى التفسير الأقرب للموضوعية ومؤداه، أن النظام الجزائرى بما فيه من سيطرة للمؤسسة العسكرية وسيطرة لبقايا حاشية **الشاذلى بن جديد** قد ضحى فعليا **ببلعيد عبد السلام** وسياساته الاقتصادية على مذبح صندوق النقد الدولى خاصة فى ظل معادلة صعبة أحد أطرافها تزايد العنف وانفتاح مستقبل الجزائر على أكثر من احتمال وهو مايعوق الاستثمار فى الجزائر ويخيف الاستثمار فى البترول والغاز، وهو ماكان يراهن عليه بلعيد لسد جزء من الأزمة الاقتصادية.

أما الطرف الثانى للمعادلة فهو أن على الجزائر أن تسدد ١٠مليار دولار ديون خارجية متوجبة عليها قبل نهاية العام الجارى ١٩٩٣ إلى جانب ٣ أو ٤مليار دولار لتغطية الواردات من السلع الغذائية الأساسية والأدوية إضافة إلى ٧-٨مليار دولار حجم الاستثمارات والتوظيفات الجديدة التى يحتاجها الاقتصاد الوطنى، فى الوقت الذى لاتتجاوز فيه العائدات مستوى ١٤مليار دولار وهو مبلغ يغطى فقط قيمة الديون والأقساط المستحقة عليها إلى جانب واردات البلاد من السلع الأساسية.

ومن هنا أقيل **بلعيد عبد السلام** وجيىء **برضا مالك** لتغيير سياساته واختيار نمط أكثر سرعة للانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق الاتفاق مع صندوق النقد الدولى بشروطه.

الاستقرار السياسى..والنجاح

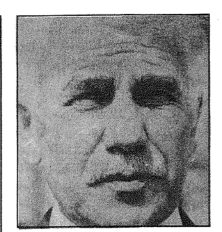
مشكلة رضا مالك الأساسية أنه صعب عليه تشكيل حكومته وذلك لشعور الجميع من الذين عرض عليهم حقائب وزارية بأن حكومته مؤقته وهو ما جعله يحاول إقناعهم بعكس ذلك وبأن المؤسسة العسكرية من ناحية والبنوك الدولية والقوى الدولية من ناحية أخرى تزيد توجهاته بما يعنى إمكانية استمرار حكومته.

أما المعضلة الأقوى فهى كيف يحقق التغلب على المشكلة الاقتصادية فى ظل العنف الأصولى الممارس ضد الدولة وأجهزتها والمجتمع المدنى ومؤسساته؟.

ويبدو أن النظام الجزائرى يتبنى فلسفة قائمة على المواجهة الشرسة مع الحركات الأصولية والارتباط بحلول صندوق النقد الدولى وتصفية العناصر الموجودة فى النخبة السياسية التى تعارض هذه السياسات أو التى تطرح بديلا لها، وهذه التصفية تتم أما بالاستبعاد أو بالتصفية الجسدية، وفى هذا الصدد يرجع البعض مقتل قاصدى مرباح رئيس الوزراء السابق والذى هدد الحكومة بفتح ملفات الفساد التى يحتفظ بها منذ كان ممسكا بجهاز المخابرات، إلى الصراع السياسى بين النخبة فى النظام الجزائرى عن طريق استغلال الحركة الأصولية فى ذلك سواء باختراقها أو بإلصاق الفعل بها. ويؤكد ذلك عدة عوامل منها، أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS نفت ارتكابها لهذا الحادث بعد وقوعه وحذرت منه قبل وقوعه حيث أكد «رابح كبير» أحد قيادات FIS أنهم لايحملون أى ضغينة لمرباح الآن وأنهم يدركون أنه كان

علي كافيش





الشاذلي بن جديد

يؤدى دورا كان عليه أن يؤديه عندما كان فى السلطة.

* ويشير العديد من المحللين هنا إلى إمكانية أن يتغلب نظام (مهدد بحركات تمارس العنف ضده) على مشكلته الاقتصادية حتى فى ظل هذا العنف. ففى دراسة عرضها **مركز دراسات التنمية السياسية والدولية** تم التأكيد على أن مفهوم الاستقرار بالمعنى الكلاسيكى فى المنطقة تغير وأن هناك نمطا جديدا منه هو «**استقرار نمط عدم الاستقرار**»، وفى ظل هذا النمط يمكن أن تحدث انفجارات أو اغتيالات ولايتأثر النظام السياسى. كذلك يصبح مفهوم الرضى والقبول بالنظام مسألة غير ذات معنى فى ظل هذا النمط وإنما ما يعنى به النظام هو تماسك مؤسساته ويدلل على ذلك بنموذج انجلترا مع الجيش الايرلندى.

* غير أن هذا النمط والذى يمكن أن يتبناه النظام الجزائرى وأيضا النظام المصرى فيه العديد من الخطورة ولايمكن قبوله لسببين.

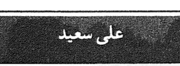
(١) أن الجزائر تفتقر لطبقة رأسمالية يمكن أن تدعم النظام فى ظل هذا النمط علاوة على الصراع داخل فعاليات المجلس الأعلى للدولة.

(٢) إن هذا النمط تشير التجربة الإيرانية إلى إمكانية فشله وقلب النظام.

وبالتالى فالجزائر فى ظل حكومة رضا مالك لاتثير أي قدر من التفاؤل.

(٩)

الجزائر.. نهاية البومدينية



علي سعيد

من المؤكد أن لاقالة رئيس الحكومة الجزائرية بلعيد عبد السلام (يوليو ١٩٩٢- اغسطس ١٩٩٣) أسبابا أعمق من أن تعزى إلى الخلاف الشخصى بينه وبين رئيس الدولة السيد على كافي أو لتصريحاته المنفعلة بأنه مسئول فقط أمام الجيش حيث تكمن جذور الإقالة فى الأضرار التى لحقت ببعض الشرائح الاجتماعية والنخب السياسية من جراء المواقف المتشددة لبلعيد حيث سياسات التقشف وإقتصاد الحرب وكذلك لموقفه المتشدد حيال المؤسسات الدولية النقدية وغيرها من الجهات الدائنة وخاصة فرنسا وكذلك موقفه المعادى للإسراع بتفعيل آليات السوق وعمليات الخصخصة.

لقد كان بلعيد- وهو من الشخصيات القليلة التى تجمع بين السلطة والتخصص الاقتصادى وطهارة اليد- من المعارضين لمبدأ جدولة الديون ويرى أنه كي يتسنى إخراج البلاد من الحلقة المفرغة للمديونية فإنه يتعين الإقلال من الإعتماد على رؤوس الأموال الخارجية والتركيز على مواردها البشرية والمادية المتاحة حيث«إن الجزائر عليها أن تنظم نفسها بأى شكل من الأشكال كى تتمكن من سداد دينها الخارجى».

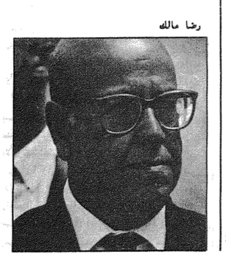
ومن ثم فقد اقترح نظام التقشف المر لمدة تمتد لثلاث سنوات كاملة وهى سياسة كانت تتطلب فى نظره التقشف الذى قد يصل إلي حد استخدام البطاقات كما فى فترة الحرب والحد من الاستيراد وقصره على الضروريات القصوى كالأدوية وتجهيزات العلاج.

والواقع أن صعوبة كبيرة اكتنفت تطبيق اقتصاد الحرب فى وقت السلم (خصوصا مع مواجهة التخريب المتعمد للمنشآت الاقتصادية) كذلك لم يكن بالإمكان تطبيق سياسة إقتصادية ترتكز فى وقت واحد على عاملين متناقضين: التشدد والفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إن الاقتصاد الجزائرى يعد من ناحية وضعه فى التقسيم الدولى للعمل ومدى إندماجه فى الاقتصاد العالمى فى مركز أسوأ مما كان عليه فى أعقاب الاستقلال حيث ورثت الدولة القومية الناشئة عن العهد الاستعمارى نمطا من التخصص الاقتصادى يتأسس على تصدير المواد الأولية مقابل المنتجات المصنعة ففى عام ١٩٦٤ على سبيل المثال أي بعد عامين من الاستقلال كانت المواد الأولية وحدها تمثل ٥٩.٤٪ من إجمالى الصادرات فى نفس العام وكان نصيب الطاقة وحدها فى المواد الأولية ٩٠.٦٪ وبالنسبة للوادرات فقد بلغ نصيب المنتجات المصنعة (أجهزة وسلع استهلاكية)٧٦٪ من إجمالى الواردات وكان نصيب السلع الاستهلاكية فقط ٦٠.٥٪ من إجمالى الواردات فى نفس العام وبعد مضى ثلاثين عاما فإن المشهد لم يتغير كثيرا حيث لازال الاقتصاد الجزائرى مرتكزا على تصدير المواد الخام التى اقتصرت الآن على الطاقة مع التوسع فى استيراد المنتجات الزراعية ففى عام ١٩٨٩ بلغ نصيب الطاقة من إجمالى الصادرات ٩٦٪ بينما ارتفع نصيب المنتجات الزراعية والمصنعة فى إجمالي الواردات إلى ٩١٪ فى نفس العام الأمر الذى كرس وضع الجزائر كدولة تابعة أحادية التصدير، والواقع أن عوامل ثلاثة قد تدخلت لتكريس هذا الوضع.

أولا: استراتيجية التصنيع المفتعلة

رضا مالك



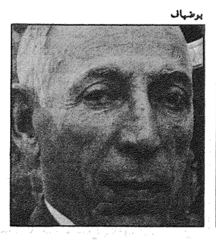
بقيادة بومدين والتى أشرف على تنفيذها بلعيد عبد السلام نفسه فى ذلك الوقت حيث جاء الاهتمام بالتصنيع على حساب تنمية باقى قطاعات الإنتاج كقطاع الزراعة مثلا الأمر الذى خلق فجوة ضاعفت من الاحتياجات الغذائية حتى بلغ إجمالى واردات الجزائر من الحبوب حوالى ٧,٥ مليون طن عام ١٩٨٩ بعد أن كان ١.٨ مليونا فقط عام ١٩٧٤ .

ثانيا: إرتجالية السياسة الإصلاحية فى عهد الشاذلى حيث أدخلت إصلاحات متعجلة وغير مدروسة اتسمت بضيق الأفق وقصور التصور الأمر الذى فاقم مناخ البلبلة وزكى المشكلات فحل الانفتاح على الخارج محل التشكك فى نوايا الرأسمالية العالمية وتم إلغاء القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية فى الشركات فى نهاية ١٩٨٩ وجاء صدور القانون الخاص بالنقد والقروض عام ١٩٩٠ لينهى كل العقبات التى كانت تعترض حركة رؤوس الأموال الأجنبية (وفوائدها بالطبع) داخل وخارج البلاد وألغى شرط مشاركة القطاع العام بنسبة ٥١٪ وسمح للبنوك الأجنبية لأول مرة بإقامة أفرع لها فى البلاد كذلك تم الحد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعدل سعر الصرف تمهيدا لتعويم الدينار وأخيرا وفى ٣٠نوفمبر ١٩٩١ سمح للشركات الأجنبية بالمشاركة (بنسبة تصل إلى ٤٠٪) فى استغلال الآبار المنتجة والتنقيب عن الآبار الجديدة ، لقد ارتكزت هذه السياسات على قاعدتين أولاهما ضغط الطلب (تخفيض الواردات) الأمر الذى تم تحميله على كاهل الجماهير محدودة الدخل ملحقة- فى نفس الوقت- الضرر ببعض شرائح البرجوازية التجارية (فئة المستوردين) وثانيتهما تشجيع التصدير كمصدر للعملة الصعبة الأمر الذى دعم منطقة التخصص غير المتناسق ومن ثم ترسيخ وضعية البلاد كدولة تابعة بل وأحادية التصدير.

ثالثا: المسلك الأنانى للإقتصادات الأوروبية تجاه الجزائر التى تجرى معها ما بين ٧٠-٧٥٪ من مبادلاتها التجارية والذى لم يساهم فى إصلاح شيء من الموقف قدر مازاده تدهورا فلا تزال الجزائر مرتبطة بالسوق الأوروبية المشتركة بمقتضى الإتفاق المهم فى ابريل ١٩٧٦ والمعدل فى ١٩٨٨ وهو الارتباط الذى أبقى العلاقات بين أوروبا والجزائر ضمن إطار تجارى بحت وبالتالى إخضاع الاقتصاد الجزائرى لشروط التبادل ومن ثم التطور غير المتكافىء الأمر الذى ساهم فى إستمرار الوظيفة التقليدية للبلاد كممول لمنتجات الطاقة حسب تدفق منتظم وسعر ثابت كما وفرت الاتفاقيات الحماية لصادرات السوق الأوروبية وبصفة خاصة فرنسا وذلك بفضل منحها سعرا تفضيليا وشروطا حمائية. لقد تعاملت المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا مع الجزائر باعتبارها مجرد سوق تسعى لتهميشه قبل أن ينمو ويتسع ومن هنا فإن أهمية التغيير لاتكمن فى خلافة رضا مالك لبلعيد عبد السلام فحسب وإنما فى التغيير العام لسياسة البلاد خصوصا فى المجال الاقتصادى إذ ينتظر أن تختار الحكومة الجديدة نمطا أكثر سرعة للانتقال إلى اقتصاد السوق ومحاولة ايجاد صيغة للحوار مع صندوق النقد الدولى بل إننا لانستبعد، أن تكون إقالة بلعيد خطوة- غير معلنة- على طريق إعادة جدولة ديون الجزائر وهو ما يتبدى فى تركيز أجهزة الإعلام الجزائرية على تأكيد «إنفتاح مالك على كل البدائل الاقتصادية».

والواقع أن كل من سيخلف بلعيد سيكون لزاما عليه مواجهة نفس المشكلات ونفس الضغوط فهناك دين خارجى تصل قيمته إلى ٢٦مليار دولار وتقدر مبالغ خدمته بإثنى عشر مليار أي مايوازى ثلاثة أرباع الإيرادات الخارجية وهناك تضخم تصل نسبته إلى ٣٠٪ سنويا ومشروعات تعمل بثلث الطاقة الإنتاجية الأمر الذى أدى إلى تزايد معدل البطالة إلى نحو ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة أغلبهم من الشباب الذين يقل سنهم عن عشرين عاما ويمثلون خمسة وستين بالمائة من المجتمع وأزمة حادة فى الإسكان والسلع الاستهلاكية وأخيرا مناخ اجتماعى وسياسى بالغ التفجر حيث تقدر الإحصاءات عدد ضحايا العنف المتبادل بين السلطات والأصوليين بحوالى ١٢٠٠ بين شرطى ومواطن.

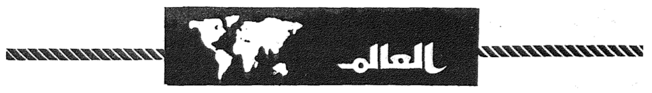
بوضياف



إن التغيير الجديد لايبدو تغييرا شخصيا قدر ما يبدو استكمالا لمسيرة الصراعات والانشقاقات داخل نظام الحكم الجزائرى بين أنصار الانفتاح الاقتصادى الذى حبذته مجموعة **الشاذلى وبوضياف** ثم على كافى وبين أنصار الطريق الذى سلكه بومدين حيث تحكم وتتحكم التكنو-بيروقراطية باسم سيطرة الدولة على المجال الاقتصادى وهو الطريق الذى لازال يحظى بهوى بعض قيادات الجيش الذين بدا أنهم فى طريقهم لخسارة الصراع خصوصا بعد الإقالة(المقنعة) للجنرال خالد نزار من موقعه كوزير للدفاع وقائد للجيش. إن إقالة بلعيد وتكليف رضا مالك ليست إلا خطوة إضافية على طريق اقتلاع ماتبقى من جذور ورموز البومدينية أو من باتوا يعرفون «رجال البومدينية الجديدة» وهى الهزيمة التى يمكن إرجاعها لجوهر البومدينية الجديدة غير المعادى للخصخصة والمحبذ فقط لإعمال التمهل عند تطبيق الخصخصة وتفعيل آليات السوق.

إن مجىء مالك لهو إشارة من الجيش وتحالف التكنو-بيروقراطية لصندوق النقد الدولى ولطمأنة بيوت الإقراض الدولية المحجمة باستمرار مسيرة الاصلاح كما يمكن أن تكون أيضا خطوة على طريق إعادة ترتيب أوراق التحالف العسكرى التكنو-بيروقراطى استعدادا للحوار والمصالحة الوطنية.

إن الدولة عندما تسير وتقود عملية التراكم- كما هو الحال فى الجزائر- فإنها تصبح عاملا لإرساء علاقات سيطرة وعلاقات طبقية جديدة فلقد أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع إلى بروز تكنو-بيروقراطية جديدة فى البلاد وبالمقابل شيوع السوق السوداء والدخول غير المرئية ومن ثم حراك طبقى غير مبرر وواقع اجتماعى يتسم بقدر كبير من السيولة الأمر الذى عكس نفسه على النظام السياسى الذى يبدو أنه مجال لتحرك قوى متعددة ومسرح للصراعات بين مجموعات وأفراد ذوى مصالح متباينة يحاول كل منها توجيه الدولة بإتجاه تلك المصالح الأمر الذي ينسحب حتى على الشريحة التكنو-بيروقراطية المهيمن الأول والأخير على دفة الحكم فى الجزائر إلى الآن، والتى كانت ولاتزال تمثل شريحة منقسمة يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه فى التأثير على شكل الحكم وتوجهاته ومن ثم شكل توزيع الفائض.



رسالة المانيا

الألمان.. والحرب

نبيل يعقوب

ذاكرة بعض الشعوب تحتفظ حتى الآن بكلمة المانيا كمرادف للحرب. الحربان العالميتان الأولى والثانية انطلقتا من المانيا. ولازالت آثار الدمار ماثلة فى كثير من المدن الألمانية ومدن العالم لم تستطع عشرات السنين أن تمحوها. قبل أن تنطلق جحافل القوات الألمانية فى مغامراتها المدمرة فى الحربين العالميتين سبق هذا أن احتل التفكير القومى العسكرى العدوانى عقول غالبية الناس. عودة الوعى جاءت بعد الهزيمة المروعة للفاشية والعسكرية الإلمانية، بعد موت ستين مليون إنسان، ودمار أوروبا وأجزاء كثيرة من العالم.

حروب ألمانيا وعواقبها كانت ولازالت تشكل أحد أهم المؤثرات على التاريخ الألمانى ومصير الأمة الالمانية. الحرب العالمية الأولى كانت أهم الأسباب المباشرة لانقسام الحركة العمالية فى أوائل القرن.ولثورة ١٩١٨ التى أطاحت بالملكية. الحرب العالمية الثانية أتت بالتطور الذى أدى إلى فقدان ألمانيا لسيادتها، وانقسامها إلى دولتين تنتميان إلى نظامين عالميين، وإلى نشوء جيشين فى حلفين عسكريين متجابهين.

قضية الحرب فى الوعى العام- الآن وغدا

المانيا اليوم دولة ديمقراطية برجوازية، ولايلعب العسكر فى سياستها الدور الذى كان لهم فى الماضى. والرأى العام الألمانى والخطاب السياسى فى غالبيته الكبرى بعيد عن الروح العسكرية والعدوانية، يتبين هذا فى الموقف من العسكرية الألمانية، إذ للأسباب التاريخية المعروفة لايوجد لدى الرأي العام اعتزاز بتاريخها وتقاليدها، باستثناء النازيين القدامى والجدد والعسكريين. القانون الأساسى لالمانيا الاتحادية، والذى وضع بعد الحرب العالمية وصدر بقرار من الحلفاء الغربيين، راعى الواقع التاريخى وهو ينص على ألا يشارك الجيش الألمانى «البوندسفير» سوى فى الدفاع عن البلاد وعن منطقة حلف الأطلنطى. ولأعوام قليلة مضت كانت الدولة الألمانية (الغربية) تكرر التصريح بأن الحرب لم تعد وسيلة لحل النزاعات.

ورغم أن الرأي العام فى غالبيته يعتبر الجيش الحالى جيشاً دفاعيا توجد حركة واسعة للامتناع عن الخدمة العسكرية، وللشباب الحق فى استبدالها بخدمة مدنية، أكثر من هذا أن التحولات الأخيرة فى خريطة أوروبا السياسية دفعت العديد من الناس والسياسيين إلى طرح السؤال عن مهمة الجيش، وتعترف الدولة رسميا بأنه لايوجد خطر يواجه المانيا من جيرانها.

ولكن واقع السياسة الرسمية والصراع السياسى الجارى الآن فى المانيا يبين أن تغيرات كيفية تجرى فى نظرة الألمان للحرب، ولدورهم العسكرى فى العالم.

حاليا القوات الالمانية المسلحة فى الصومال فى مهمة بتكليف من الأمم المتحدة، وقبلها شارك الألمان بكاسحات الألغام فى الخليج، ثم فى عمليات مراقبة قامت بها

المدمرة بافاريا فى البحر الأدرياتيكى، وبقوات إغاثة فى كمبوديا، وأوقفت البحرية الالمانية سفينة تحمل أسلحة من بولندا إلى سوريا فى البحر الأبيض المتوسط، وشارك عسكريون الماني باستطلاع عسكرى بطائرات الإيواكس فى سماء يوغسلافيا..

الحكومة ترى فى هذا التطور استجابة لضرورات تمليها مسئوليات المانيا العالمية تجاه السلام والأمن بوصفها عضوا فى الأمم المتحدة.صور الفظائع التى ينقلها التلفزيون يوميا عن الحرب فى يوغسلافيا السابقة تسهم فى تحويل الرأى العام فى اتجاه الموقف الحكومى. إرسال القوات الى الصومال برر بضرورة تقديم مساعدات إنسانية لإنقاذ الجائعين وبإلحاح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى. المعارضة(ايضا الحزب الاشتراكى الديمقراطى حتى فترة قريبة) ترى فى هذا التطور تكتيكا تسلليا لجعل التدخل العسكرى الألمانى فى كل العالم أمرا واقعا بما يتعارض مع الدستور ومصالح المانيا. وتربط الكتابات المعارضة من مجموعات وممثلى اليسار والكنيسة والنقابات بين هذا التطور وما سبقه ويصاحبه من سياسة إعلامية تخلق صورة للعدو تستبدل الشيوعية والاتحاد السوفيتى ببلدان من العالم الثالث خاصة بدول وتيارات إسلامية تبعد آلاف الأميال عن المانيا. الغريب فى كل النقاش الحاد والصاخب فى البوندستاج وخارجه أن السؤال عن علاقة هذه التطورات بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية لألمانيا يكاد لم يطرح.

قبل أن تسأل المعارضة الحكومة تجيب

رغم الصياغات الدبلوماسية الحذرة والحريصة على نشر الطمأنينة، بدأت الصورة تأخذ شكلا أوضح شيئا فشيئا. فى مايو الماضى نشرت جريدة تاتش Tatz- التى تصدر فى برلين 22.5.93 مقتطفات من توجيهات السياسة الدفاعية ١٩٩٢ «التى أصدرها وزير الدفاع . تنص هذه التوجيهات على ما يلى::« ألمانيا قوة قارية متوسطة وأمة تعتمد على التصدير. رغم الاتفاق المبدئى فإن المصالح الألمانية لا تتطابق فى كل حالة من الحالات مع مصالح الحلفاء. لذلك تتضمن المصالح الأمنية الحيوية للسياسة الألمانية تأمين التجارة العالمية الحرة والوصول بلا إعاقة إلى الأسواق والمواد الخام فى إطار نظام اقتصادى عالمى عادل» ولكن الرأي العام لم يلتفت إلى معنى هذه الكلمات ولا إلى صيحات المعارضة التى سريعا ما خفتت. منذ أيام قليلة صرح المستشار كول قائلا :« إن مستقبل المانيا يتوقف على السياسة الخارجية والأمنية». مجلة سياسية ذكرت بأن بسمارك هو صاحب هذه العبارة. فى أكثر من مقال وتصريح لمسئولين اقتصاديين يتكرر القول بأن» مستقبل المانيا يتوقف على التصدير».

المتابع لسياسة المانية وخطها السابق فى تحقيق مصالحها الاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط (النفط والأسواق) يلاحظ أنها تميزت عن امريكا باعتمادها على القوة الاقتصادية من خلال سياسة هادئة بلا تصريحات زاعقة وبدون التلويح باستخدام القوة. وكان هناك الاعتماد على الوجود الامريكى العسكرى فى العالم، ودعمه ماديا من خلال الدور الألمانى فى حلف الأطلنطى. وهذه السياسة تحققت حتى الآن فى إطار استراتيجية مقررة لتأمين إمدادات النفط واستقرار ممالك الخليج ولو بالقوة العسكرية(قوات الانتشار السريع) ولكن بلا مشاركة عسكرية المانية مباشرة-(انظر: تموين النفط الدولى وتأمين المستقبل السياسى- كتاب صادر عن الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية. فى هذا الكتاب الصادر عام ١٩٨٧ شرح للخطط السياسية التى نفذت فى الحرب ضد العراق!).

الدور الألمانى بدأ يتغير منذ حرب الخليج الثانية، حيث دعمت الحكومة حرب الخليج ماليا بدفع ١٧ مليار مارك، وقبل ذلك بدور عسكرى بتأمين الاتصالات الالكترونية بين قيادة حلف الأطلنطى والقوات المحاربة،وبتواجد عسكرى فى تركيا على الحدود التركية- العراقية. وقد تتالت المؤشرات علي المتغيرات فى السياسة العسكرية، وكانت فى كل مرة «مفاجئة» للإعلام وللقوى المعارضة مثل فضيحة «تهريب» دبابات سوفيتية ت.٧٢ن إلى اسرائيل على أنها «آلات زراعية»، كذلك تصدير سلاح لتركيا رغم قرار برلمانى يمنع ذلك(الغى الآن). ونشرت الصحف أن أسلحة جيش الشعب الألمانى قد صدرت إلى اسرائيل وتركيا وإلى اندونيسيا.

كل هذا جاء متعارضا مع القوانين الألمانية التى تمنع تصدير الاسلحة لمناطق التوتر.

حيرة حزب المعارضة الرئيسى

حدد الحزب الاشتراكى الديمقراطى موقفه الرافض بحسم للعمليات العسكرية خارج الحدود، وبالتالى لأية محاولة لتعديل النص الدستورى الذى يمنع هذه العمليات فى مؤتمره عام ١٩٩٠، ولكن فى الصراع الذى جرى حول الموقف الألمانى من حرب الخليج وحول تعميم هذه التجربة ومع الضغط الإعلامى الرسمى بدأ تراجع الحزب بدءا بقبول عمليات «الخوذات الزرقاء» فى إطار قرارات الأمم المتحدة بشرط «ألا تكون عمليات قتالية» إلى الاتجاه الراهن إلي قبول المهمات القتالية وإن كان بشروط، وكلما اقترب موعد الانتخابات البرلمانية (١٩٩٤) ازداد خضوع هذا الحزب للضغوط ومعارضة الاشتراكيين الديمقراطيين حاسمة إذ بدونها لايمكن أن تحصل الحكومة على نسبة ثلثى البرلمان اللازمة لتعديل الدستور. وقوى الضغط تتهم الاشتراكية الديمقراطية بأنها لاتملك الاهلية اللازمة لممارسة الحكم. رودلف آوجشتاين ناشر مجلة شبيجل وأحد الشخصيات ذات التأثير الكبير على التفكير السياسى الألمانى والذى يقر بأن أوروبا خائفة من الالمان. «احيانا يريدون منا أكثر مما نستطيع وأحيانا يخافون منا » يحذر الاشتراكيين الديمقراطيين من «عقدة نقص عند الاشتراكية الديمقراطية» ومن أن تصبح «الأكثرية الاستراتيجية» فى الانتخابات القادمة صعبة المنال عليهم بسبب موقفهم المتردد وتكثر العبارات من نوع« حزب الفرص الضائعة.

هذه المخاوف يصرح بها أيضا الجناح اليمينى فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى ويتزعمه كلوزه رئيس الكتلة البرلمانية فى البرلمان والذي يعارض علنا موقف قيادة حزبه الأخير الذى يضغط من القواعد أكد شروطه التى تحد من حرية حركة الحكومة فى تقرير التدخل العسكرى فى الخارج.

مع اتجاه التطور السياسى نحو قبول نهج الحكم تصبح الحجة الرئيسية في شئون الأمم والدول حجة سياسية داخلية بالأساس. وتندثر المواقف الاشتراكية الديمقراطية التى صاغها فيلى براندت متفقا فى ذلك مع قوى الاشتراكية والسلام فى العالم من أجل استراتيجية سلمية لحل النزاعات، واعتبار الحرب وسيلة عفى عليها الزمن. وتصبح استراتجية اتقاء النزاعات المسلحة وتسويتها سلميا التى لعبت فى صياغتها قوى السلام

الألمانية دورا ملحوظا وكسبت تأييدا في دوائر واسعة من المجتمع، تصبح مثل الحلم الطوباوي الذي لم يحن زمنه بعد. وتتضمن هذه الاستراتيجية عناصر عديدة منها تجديد الأمم المتحدة، بدون مجلس أمن أو بانتخاب اعضائه بالمساواة بين المناطق وعلى أساس دوري، واعتماد الوسائل السياسية والاقتصادية قبل احتدام النزاعات وانفجار العنف، **انطلاقا من أن جوهر حل النزاعات يكمن في الإسهام الجدي في حل قضايا التنمية على أساس نظام اقتصادي عالمي عادل، وتطبيق قانون دولي واحد بدون المعايير المزدوجة. نقود من أجل السلام، أطر عالمية للأمن دون هيمنة.**

ولكن الصراع يمتد لكافة الأحزاب. وقد نجح الإعلام في أن يقود الأحزاب والرأي العام إلى حد كبير.

وتقول استطلاعات الرأي أن ثلث اعضاء حزب الاشتراكية الديمقراطية مع التدخل العسكري؛هذا على الرغم من أنه الحزب الوحيد الباقي على سياسته الرافضة لأي دور عسكري عالمي لألمانيا.

عسكرة النزاع بين الشمال والجنوب

بينما يدور النقاش في ألمانيا فقط حول حالات بعينها: الصومال، بوسنيا يخلق حلف الأطلنطي هياكل وسياسات تمهد لعمليات عسكرية في كل العالم: في ١٢كتوبر من العام الماضي ودون أضواء اعلامية افتتح في مدينة بيلفيلد في غرب المانيا المقر الرئيسي لقوات الانتشار السريع التابعة لحلف الأطلنطي.

في ندوة في درسدن صرح أحد القساوسة. أن الكنائس ذاتها تتلقى رسائل من هيئات إدارية تحض على تغيير موقفها المعارض للسياسات العسكرية. نشرت الصحافة الألمانية مؤخرا أن قوات من البوندسفير ستنتقل قريبا إلي «بولندا» لإجراء تدريبات ومناورات عسكرية، بعد أن تنازلت روسيا عن اعتراضها علي انضمام بولندا لحلف الأطلنطي.

النقاش عن مسئوليات الغرب تجاه أوضاع الجنوب يدور بلغة السياسة التي جرى عسكرتها إلى حد كبير. هل قرر الغرب الغاء مبدأ السيادة والعودة إلي عصر الاستعمار؟ لاأحد يسأل الأفارقة ولا الهنود ولا الصينيين عن رأيهم في هذا النظام العالمي الجديد ولا أحد يذكر اعتراضات منظمات حقوق الإنسان عما يجري في الصومال من القوات الدولية.

فكرة المسئولية العالمية المعروضة تتعامل مع العالم وكأنه وحدة واحدة ينبغي إخضاعها لسلطة واحدة. وبالفعل كثيرا ما يتردد تعبير «الحكومات العالمية». ولو صبرنا مؤقتا عما يعنيه هذا من الغاء كلي لمبدأ السيادة والعودة لعصر الامبراطورية التي لاتغرب عنها الشمس (والتي لم تنه النزاعات ولا الحروب بل فاقمتها) ونظرنا بشيء من الدقة لمضمون هذا التعبير وحالات استخدامه لايصبح ثمة مجال للشك في أن المقصود هو فقط قوة أمنية لحفظ الهدوء والنظام في ظل الأمر الواقع الراهن، وهي ليست حكومة تريد أن تخلق الظروف لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية ، والأيكولوجية والاجتماعية والثقافية انطلاقا من مصالح البشرية في عالم سلمي وديمقراطي وعادل.

في حديث هام أجرته مجلة «أوراق السياسة الألمانية والدولية» - عدد اغسطس ٩٣، مع هانز ماول أحد منظري» السياسة الخارجية ومدير الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، وفي رئاسة هذه الجمعية يجلس أهم مسئولي السياسة الخارجية الألمانية والاقتصاد، يقول واضعا الكثير من النقاط على الحروف:

من المفهوم أن الخيار العسكري يحتل يوما بعد يوم مكانة متقدمة..

في وسط أوروبا وفي أرجاء واسعة من العالم الثالث تنهار سلطة الدولة، وتسود الفوضى المجتمعات . بذلك يبرز السؤال حول احتكار القوة في السياسة الداخلية للدول. أن إعادة المدنية للسياسة الداخلية..لن تتحقق في النهاية، حتى في أفضل الأحوال، إلا بالتهديد باستخدام القوة، وباستخدامها عند الاضطرار. هذا يعني إننا نواجه في أرجاء واسعة من العالم .تحديات تشكيل **الدول وتمدين السياسة في المجال الداخلي وفي العلاقات بين الدول- وفي أغلب الأحوال لم يعد الفصل بين هذين المجالين ممكنا.** إن عمليات تشكيل الدول ينبغي أن تتحقق من الداخل نحو الخارج، ومن الخارج نحو الداخل: إن المجتمع الدولي لايستطيع التخلي ببساطة عن هذه الواجبات.. هذه الكلمات لا تحتاج لأي تعليق.

والإجابة على السؤال ما هو أذن دور الأمم المتحدة والى أين سيذهب الجنود تأتي في ذات الحديث: «إن هيئة الأمم المتحدة هي أنفض نقاط الإنطلاق التي نملكها حاليا لدفع عمليات التمدين في السياسة الدولية..والأمر الضروري هو وضع استراتيجيات شاملة لمصاحبة عمليات التحول في وسط وشرق أوروبا. في هذه الاستراتيجيات ينبغي أن توحد كافة أدوات القوة المدنية، من مواصلة تطوير المنظمات العالمية إلى جانب تعزيز الإجراءات الاقتصادية المساعدة، حتى الإجراءات العسكرية لاتقاء الأزمات.



الطفولة المؤجلة فى روسيا
طباشير أبيض على سبورة سوداء

أحمد الخميسي

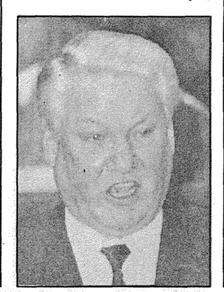
رسالة موسكو

بدأ فى الأول من سبتمبر بروسيا عام دراسى جديد، وفتحت المدارس فى كل حى أبوابها لاستقبال مليونى تلميذ جديد فى عمر الزهور، يجربون للمرة الأولى الجلوس على مقاعد الدراسة، ويرهفون السمع للأجراس الأولى لعالم المعرفة لتى تبدأ من «ألف.. باء» وصور القطط والديوك. وكان فى استقبالهم مليون ونصف المليون مدرس ليفتحوا لهم الصفحات الأولى من الكتب، ويقودوا خطواتهم الأولى لفهم العالم الواسع.

وتربط هؤلاء المدرسين الكبار، وأولئك التلاميذ الصغار علاقة يومية، ويشكلون معا بعددهم البالغ ثلاثة مليون ونصف مليون نسمة وجه روسيا المقبل الذى يرتسم على أرضية مشكلات التربية والاصلاح التعليمى، وقد تبدأ من مشكلات التلاميذ داخل الأسرة، ومشكلات الطلاق، والحماية الاجتماعية، وقد تبدأ من عالم الاجرام الذى يضم آلاف الاطفال، وقد تبدأ المشكلات من أجور المدرسين، فكل خيط من تلك الخيوط يقود لعالم **الاطفال المحاصرين بين مدارس منهارة لاتجد تمويلا لاللتعليم ولا لترميم أبنيتها، وبين أسر مفككة، يهرب منها قسم واسع من الاطفال الى محطات القطارات هناك حيث يلتقطهم رجال العصابات ليلقنوهم علوما أخرى وأبجدية أخرى.**

وتدل الأحصائيات على أن الجرائم التى ارتكبها القاصرون من سن ١٤-١٧ سنة قد قفزت خلال ٣ سنوات (من عام ٨٩ الى ٩٢) من مائة وخمسين ألف جريمة الى مائتى ألف جريمة، وتزايدت فى تلك الجرائم نسبة جرائم العنف والسطو وسرقة المنازل والسيارات والمحلات الحكومية. وانتشر استخدام المافيا للصبية أقل من ١٨ سنة فى حالات القتل بالذات، فتتولى المافيا اطعامهم، وكسوتهم، والانفاق عليهم ببذخ، ومدهم بالمخدرات والخمور، حتى تحل الساعة التى تحتاج فيها المافيا لقتل شخص ما، فتطلق عليه الصبى، وذلك لأن المراهقين يتلقون أحكاما مخففة بالسجن، خلافا للكبار. وتلتقط العصابات أغلب أولئك الاطفال من محطات القطارات

يلتسين



المعروفة مثل «بافيلتكسى»، و«كورسكى»، ذلك أن عددا كبيرا منهم يهرب من أسرته لأسباب مختلفة، إما إدمان الأب والأم للكحول، أو الطلاق وانعدام الرعاية، أو الظروف المادية المتدهورة، أو الظروف السكنية الشاقة. وفى اليوم العالمى لحماية الطفولة الأول من يونيه تكتب جريدة «روسيسكايا جازيتا» أن الاطفال أصبحوا بحاجة لحمايتهم من أهاليهم. **بعد أن ثبت أن الاهالى تعلو خلال العام الأخير وحده ثمانية الاف طفل تحت تأثير حالات السكر، وأحيانا بفعل الفقر،** كما أن ستين بالمئة من الآباء يلجأون لضرب أبنائهم ضربا مبرحا، والنتيجة أن حوالى مائة وستين ألف طفل هربوا من بيوتهم الى الشوارع ومحطات القطار فى الشهور الاخيرة من هذا العام، **بينما يصل العدد الاجمالى للأطفال الهاربين من أسرهم سنويا الى نصف مليون طفل.** وتؤكد الاحصائيات أن هناك أكثر من مائة الف قاصر من البنات والصبيان من مدمنى الكحول والمخدرات بكافة أنواعها، ويعانى أغلبهم من الحرمان العاطفى فى الوقت الذى لاتستطيع الأم فى القرى أن تمنح طفلها أكثر من ٢٤ دقيقة يوميا من الرعاية، بينمالا تستطيع الأم فى المدينة أن تمنحه أكثر من ١٩ دقيقةيوميا من الاهتمام والحب، ولأن غالبية الامهات يعملن ومنهن ٣ مليون امرأة تعمل فى مجال الصناعات والاعمال الشاقة المضرة بالصحة.

وقد أدت الظروف الأخيرة الى تزايد واسع للهوة التى تفصل بين الاسر الغنية والفقيرة، وكان دخل الأسرة الميسورة العام الماضى يفوق دخل مثيلتها من الأسر الفقيرة ب ١٥ مرة، مما دفع الكثيرين للاحجام عن الانجاب، وانتشار ظاهرة تفوق نسبة الوفيات على نسبة المواليد، وللمرة الأولى زاد عدد المتوفين فى روسيا عن عدد المواليد بمائة وعشرين ألف نسمة فى يناير العام الماضى، وأصبحت روسيا تشغل المرتبة الخمسين فى سلم وفيات الأطفال بعد جزيرة «باربادوس» بالمحيط الأطلسى وعدد من البلدان الإفريقية.

وعندما يتجه الاطفال الى المدارس فإنهم يواجهون مشكلةأخرى هى عجز المدرسة عن تلبية احتياجات الأطفال المادية والعلمية أحيانا كثيرة، خاصة بعد أن انتشرت **ظاهرة هروب المدرسين من مجال التعليم نظرا لانخفاض الرواتب،** إذ لا يزيد راتب المدرسين عن ١٩ ألف روبل أى ١٩ دولار

شهريا ، ونتيجة لذلك تناقص عدد المدرسين هذا العام ب ٣٣ ألف مدرس خاصة في مجال اللغة الروسية والأدب والرياضيات والفيزياء، وعادت فئة المدرسين الى أوضاعها البائسة التي عاشتها من قبل في روسيا القيصرية والتي وصفها الكاتب المعروف أنطون تشيخوف في حديثه لمكسيم جوركي قائلا : «آه لو تدرى مدى حاجتنا الى المدرس الجيد الذكى المثقف، ان المدرس عندنا شخص قليل الثقافة ، جائع ومقهور ، خائف ، تدفع له الدولة ملاليم وتدعوه لتربية الشعب بأكمله! فياالها من حماقة ، وياله من بلد أخرق روسيانا هذه! » وقد عادت روسيا لدفع الملاليم للمدرسين حتى اضطرتهم في أبريل العام الماضي للخروج الى الشوارع والتجمع بشارع جوركي قرب مبنى مجلس السوفيت، وهم يهتفون : «الرواتب! الرواتب! ، «وكان أجر المعلم حينذاك لا يزيد عن ٧٤٠ روبلا أي أقل من نصف الحد الأدنى المعلن للمعيشة حينذاك وهو ١٥٠٠ روبل ، وحينذاك كتبت «برافدا» تقول : «ياله من عار أن يخرج المعلمون للشوارع بأياد ممدودة يتسولون حقهم وكيف يمكن للمدرس أن ينظر في عيون التلاميذ وهو مهان ونصف جائع!»وبعد ذلك بشهرين اضطر المدرسون للإعلان عن اضراب في ٢٢ مايو العام الماضي : وأضربت بالفعل ٤٠٣ مدرسة في كوزباس، و١٣٩ في بعض القرى ، وعدد من دور الحضانة، واستعد عشرون ألف مدرس لتوسيع نطاق الاضراب مما أرغم الرئيس يلتسين على اصدار مرسوم برفع أجور المعلمين، ومنذ أيام قلائل أعلنت نقابة المعلمين عن مطالبها للحكومة وفي مقدمتها تنفيذ قرار يلتسين برفع الأجور الذى لم ينفذ من أبريل الماضي حتى الان ووجهت النقابة خطابا لتشيرنوميردين رئيس الوزراء تطالب فيه بإنشاء لجنة حكومية خاصة للنظر في تطبيق القرار ، وأشارت الى ان الكثير من المناطق والأقاليم لم تعد تدفع أية رواتب من الاساس للمعلمين في الشهور الأخيرة.

ويصل عدد المدارس في روسيا اليوم الى ٩١ ألف مدرسة ، أما المدارس الخاصة التي ظهرت مؤخرا فتشكل ١٪ من مجموع تلك المدارس ويصل عددها الى ٧٩ مدرسة. علاوة على المدارس الدينية التي فتحتها الكنيسة وهي ألف مدرسة تستقبل التلاميذ من سن ٦ سنوات حتى ١٨ سنة، وتعاني كل تلك المدارس من عجز في الميزانية الخاصة بتلبية حاجاتها. ومع مطلع العام الجديد لم يجد المدرسون مع الأهالي مخرجا سوى أن يتعاونوا معا لترميم الفصول والأبنية بجهدهم الخاص الجثماني والمالي ، ولا تستطيع وزارة التعليم أن تفعل شيئا لأن حجم مديونية الوزارة وصل الى عشرين مليار روبل ، مما جعلها مضطرة لتقليص مخصصات المدارس في أغسطس الحالي بنسبة خمسين بالمائة، ويشكو وزير التعليم «يفجيني تكاتشنكو» من أن الوزارة التي كان يفترض أن تتلقى هذا العام حوالي عشرين مليار لم يصلها سوى حوالي خمسة مليارات ونصف المليار روبل.

وقد حرم التلاميذ خلال عملية الاصلاح التعليمي من الكثير من الامتيازات التي كانت الدولة توفرها لهم فيما مضى، ففي يناير هذا العام ألغت الحكومة وجبتى الافطار والغذاء المجانيتين ، وعوضت كل تلميذ عنهما بأربعمائة روبل، لا تكفي الان لشراء «أيس كريم»، ولم يعد في قدرة الأهالي شراء الزى المدرسى الموحد الذى ارتفع ثمنه بعد أن رفعت الحكومة الدعم عنه، مما دفع وزير التعليم لإصدار قرار بأن الزى الموحد ليس لزاميا ، وليذهب كل تلميذ بما يعن له من ملبس، كما تخلت الدولة عن التزامها السابق بتعيين الخريجين الذين ينهون تعليمهم ، وانتقل التعليم فعليا الى نظام التعليم مدفوع الأجر.

ولم يعان الطلبة والتلاميذ وحدهم من الاصلاح التعليمي» بل والمدرسون أيضا ، فمع إشاعة موجة الاستقلالية المالية ونظام الحساب الاقتصادى الذاتى، أصبحت الوزارة تمنح الجهة التعليمية نفس الميزانية السابقة على أن تتولى الجهة التصرف فيها كما تشاء ، وبالتالي لجأت أغلب تلك الجهات الى أسهل الحلول وهو تقليص عدد المدرسين بالفصل ،وأصبح على الطلبة الذين يريدون الالتحاق بالجامعات أن يتقدموا لامتحانات ت قبول وفقاً لنظام الدرجات ، أما في حقيقة الأمر فإن القبول من عدمه يتم وفقا لنظام الرشاوى التي تصل الى ثلاثة آلاف دولار عن الطالب الروسي، ويمكن للطلبة الذين لا يجتازون الامتحانات أن يلتحقوا ولكن بدفع المصاريف، أو العثور على موسسة تقوم بتمويل تعليم الطالب مقابل أن يعمل عندها فيما بعد ، هذا على الرغم من أن قانون «التعليم» الذى صدر مؤخرا ما زال ينص قولا على مجانية التعليم والزاميته، وتخلصت المدارس والجامعات خلال الاصلاح التعليمي من كل المواد الماركسية السابقة، وكانت تدرس ثلاثة مواد هى : التاريخ والقانون والمجتمع ، وهى المواد المشبعة بالايديولوجية الماركسية ، فحذفت كلها، مع اعتماد الاصلاح على : أولا - ضرورة الحفاظ على المجال التعليمى الموحد لروسيا كلها كفيدرالية بكافة أقاليمها ، ومنح المناطق في نفس الوقت أقصى قدر من الاستقلالية ، ولذلك يشتمل البرنامج التعليمى الجديد على ٣ عناصر متضافرة :

المنهج العام المشترك، وما ترى الأقاليم انه من الممكن اضافته وفقا لظروفها الخاصة ، ثم ما ترى كل مدرسة على حدة ضرورة اضافته أو حذفه ، ويقول وزير التعليم «يفجيني تكاتشنكو» : «إننا نمضى نحو مدرسة ديمقراطية حرة، لاتنوء بالاعباء الايديولوجية ، تضع في صدارة اهتمامها شخصية الطفل وميوله الفردية ، وبالفعل تم وضع واعداد كتب جديدة وفقا للمناهج الجديدة، ووضع المدرسون في ٤٦ إقليما برامج خاصة لتطوير التعليم لديهم.

وفي الظروف التي يهرب المدرسون فيها من العمل لتدني الاجور ، ولا تستطيع الدولة حتى التكفل بعمليات ترميم المدارس والفصول، تصبح الحماية الاجتماعية للأطفال هي الجدار الاخر الوحيد الذي يمكن للطفولة أن تستند اليه بحثا عن مستقبلها ، ولكن المجتمع بغلاء الاسعار المرعب يدفع الأطفال للمرة الأولى للإعتماد على أنفسهم في سن مبكرة، وبيع قوة عملهم ، ويشتغل الاطفال أساسا في بيع الصحف عند مداخل محطات المترو ، وغسيل السيارات ، وبيع البنزين قرب محطات البنزين او بيع زجاجات البيرة الباردة في شهور الصيف ، والعمل في الاكشاك التجارية الصغيرة، ومما يساعد على انتشار ظاهرة عمل الأطفال أن في روسيا سبعة ملايين من الأطفال يعيشون في أسر انفصل فيها الوالد عن الأم، وكان بوسع الأسرة فيما مضى أن تشترى للطفل «كوبون» لقضاء فترة الصيف في إحدى معسكرات التصييف، إلا أن هذا الامتياز انتهى عمليا مع الارتفاع الهائل في أسعار تلك الكوبونات وبطاقات السفر ، مما دفع بالاطفال الى التزاحم دون عمل عند مداخل البيوت ، وبينما بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من معسكرات الراحة عام ٨٧ حوالى أربعين مليون طفل ، فإن ذلك العدد تقلص العام الماضي الى ثمانية ملايين فقط!

وتكتب أحدى الأمهات رسالة لصحيفة كمسمولسكايا برافدا تقول فيها: أتوسل اليكم الا تحكموا على بأننى مجرمة، لكننى أريد أن أبيع طفلى

الذي سيولد خلال شهور، فقد توفي زوجي، ولدي ثلاثة أطفال آخرين لا أستطيع اطعامهم، ولايأكلون الا البطاطس والخبز المغموس بالماء، فإذا وجدتم من يشتري طفلي، فاكتبوا لي على عنواني التالي ..»

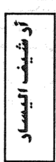
وتعرض أم أخرى أن تبيع قلبها السليم لمن يلزمه قلب، على أن يضمن لها المشتري طفليها الإثنين بعد وفاتها، وذلك بعد أن وصل سعر مجموعة السلع الاساسية اللازمة لاعالة طفل صغير الى عشرين الف روبل العام الماضي، وفي ظروف الانهيار الاسري وظروف الأزمة الاقتصادية تلك وصل عدد الأطفال المشردين الهائمين على وجوههم في مدينة بطرسبورج وحدها الى عشرين ألف طفل، وفي موسكو الى ثلاثين ألف طفل، تزدحم بهم أساسا محطات القطارات التي اتخذها بعضهم مأوى ثابتا له ينام فيها ويتعيش بداخلها من التسول أو السرقة أو الدعارة أو كل ذلك معا. وانتشرت في روسيا مؤخرا ظاهرة بيع الاطفال للأجانب تحت ستار» قانون التبني» الذي صدر فقط في مارس عام ١٩٩١، وأصدرته وزارة الصحة والتعليم معا، ويسمح للأجانب بتبني الاطفال الروس وأخذهم معهم الى الخارج، على أن يكونوا من الاطفال المعوقين الذين يحتاجون لرعاية صحية، وفي ١٨ ديسمبر ٩٢ أصدر البرلمان قانونا مشابها يسمح بالتبني ان كان ذلك في مصلحة الطفل، وسرعان ما تحولت عملية التبني الي تجارة تستفيد منها مختلف الاطراف، بعد أن أقبل الأجانب على ذلك وقاموا بالفعل عام ٩١ بتبني أكثر من خمسمائة طفل، عدا عشرين ألف آخرين - في سن أقل من ٣ سنوات - تضمهم بيوت أخرى، وجدير بالذكر أن سبعين بالمائة من آباء أولئك الاطفال أحياء يرزقون، ورغم أن بموسكو عائلات كثيرة تنتظر حلول الدور عليها لتتبنى طفلا، إلا أن القائمين على تلك البيوت، والمسئولين في وزارة الصحة والتعليم يفضلون الاجانب لأنهم يدفعون.

وتشير صحيفة «الأدلة والوقائع» الي أن أحد المحامين الألمان وهو من الوسطاء كان يعرض ستين دولار مقابل كل طفل سليم، بينما يعرض الايطاليون ألف دولار مقابل الطفل، بينما أسعار تبني الاطفال تصل لارقام خيالية في بلدان أخرى مثل الصين التي يدفع فيها الأجنبي لقاء الطفل ما يتراوح بين عشرة الى عشرين ألف دولار عدا مصاريف السفر، أما في اليونان فيبلغ سعر الطفل ما بين ٣ الي ٤ آلاف، وفي تشيلي من ألفين الى أربعة آلاف دولار، بينما وصل سعر الطفل مؤخرا - مع ارتفاع الاسعار وانتباه الروس للاسعار العالمية - الي ما بين عشرة وعشرين ألف دولار، ونتيجة لذلك أسست مجموعة من الروس المهرة «بنك معلومات» يجمع المعلومات الخاصة بالاطفال ويقدم لمن يريد مجموعة من الاطفال بالمواصفات المطلوبة ينتخب منها المشتري ما يريد، ويلجأ الاطباء في بيوت الاطفال تلك - لكي يمكن بيع الطفل الى تسجيل مرض بالطفل، أو انه معوق، على الرغم من أن الاجانب لا يشترون أو لا يتبنون الا الاصحاء من الاطفال، وقد تمت محاكمة أولجا ايفانوفنا المستشارة القانونية للمستشفي المركزي بمقاطعة كيروف بمدينة سمارا لأنها كانت تتلقى رشاوى للتعجيل باجراءات التبني وتجاوز من حل عليهم الدور لصالح الاخرين. أما جينادي ماكاروف - وهو رئيس هيئة «الحماية الاجتماعية للاطفال» بوزارة التعليم، فقد اضطرته فضيحة مماثلة للاستقالة من عمله، بعد أن ثبت أنه منح عدة شركات متخصصة في هذه التجارة تصريحات بنقل الاطفال الروس الى الخارج مقابل مبالغ لا بأس بها، وما زالت تجارة «تبني الاطفال» سارية خاصة أن هناك أكثر من مليون طفل يعيشون في بيوت الاطفال تركهم أهلوهم لسبب أو لأخر علاوة على الستين ألف طفل المعوقين، ولكن هناك من يعرض أسعارا أرخص بكثير من تلك التي دار الحديث عنها، فقد احتجزت الشرطة بمقاطعة أوليانوفسك في مدينة سنجيلاي المدعو «لوكوفين» الذي يبلغ من العمر ٢٢ عاما أثناء محاولته بيع طفل مقابل زجاجة فودكا، وكان لوكوفين قد سرق الطفل من شقة أهله خلال تغيبهم في الأسواق.

وبالرغم من كل ذلك، فإن هناك مصيرا أقسى بكثير قد يواجه الاطفال، ألا وهو الدعارة التي كتب عنها الصحفي «كارماز» في كمسمولسكايا برافدا تحقيقا مطولا بالصور، قص فيه تجربته وهو يحاول اكتشاف ذلك العالم الغريب. ويقول أن هناك ثلاث فئات من الاتجار في الاطفال جنسيا، الفئة الأولى من سن ١٣ الى ١٥ سنة، ومن الفتيات اللواتي يقفن عند مدخل فندق أوكرانيا» و«انتوريست»، وفي الساحة الحمراء، وفئة من ١٣ سنة فما أقل، ولهن أيضا أماكن مخصوصة، ثم الفئة الأصغر من سن سبع سنوت وأولئك لا يخرجن من البيوت التي تحبسهن فيها العصابات، ويقوم رجال العصابات بالاتفاق مع الزبائن ثم يقودهم الى تلك البيوت، وتدور بين عصابات كل فئة حرب ضروس من أجل مناطق النفوذ والزبائن، ويشكو مدير شرطة موسكو بمرارة من انه ليس في روسيا قانون يسمح بسجن طفلة في السابعة لممارسة الدعارة، ربما لإنه لم يكن ليخطر على بال أحد أن جريمة من هذا النوع ممكنة الحدوث! وتعتقل الشرطةاولئك الذين يقعون في أياديها ويمكن اعتقالهم من ١٣ الى ١٧ سنة، ولكنهم يعيشون في ظروف سيئة للغاية. وصفتها كمسمولسكايا برافدا في تحقيق مطول كالتالي: «إنه سجن في بطرسبورج للقاصرين، الزنزانة فيه لا تزيد مساحتها عن ١٢ متر مربع، يعيش فيها ١٦ ولد، أو ١٦ فتاة، حليقي الرؤوس كل ما لديهم هو أربعة أسرة ترتفع فوق بعضها البعض، وهي غرف باردة، يلوح فيها الضوء الباهت الشاحب، ويخرج القاصرون في اليوم لمدة ساعة، واحدة للتمشية، وفي غرف القاصرات أطفال غير شرعيين مع أمهاتهن الشابات، أغلب اولئك الاطفال مرضى بالسل، ويقول عنهم مدير السجن أنهم حالات ميئوس منها، أما لصوص أو مدمنو مخدرات، أو كحول..»

وقد أدت أوضاع الطفولة في روسيا التي تشكيل عدة لجان لحماية الطفولة والأسرة، منها لجنة تابعة للبرلمان، وأخرى تابعة لشئون رئاسة الرئيس يلتسين، كما أنشأت وزارة التعليم في مارس ٩٣ لجنة أخرى سميت لجنة «حقوق الطفل»، علاوة على منظمة اجتماعية أخرى غير حكومية هي منظمة «الاباء والاطفال»، وللمرة الأولى تطالب لجنة حماية الطفولة التابعة للأمم المتحدة روسيا بتقديم تقرير عن التزام روسيا بحقوق الاطفال العالمية المتعارف عليها دوليا.

ان مستقبل روسيا الحقيقي يتشكل هنا، مع مطلع العام الدراسي الجديد، ومع حل مشكلات ثلاثة ملايين ونصف المليون انسان، مليون ونصف المليون منهم مدرسون كبار، ومليونان تلاميذ صغار، يتجهون بصحبة أمهاتهم للمدرسة للمرة الأولى، ولا يعرفون أي مستقبل في انتظارهم .. وهم من البراءة الى درجة أنهم لا يفكرون بعد في ذلك المستقبل، انهم مشغولون الآن بألعابهم الصغيرة، وكتبهم الملونة، وبكتابة كلمة «ماما»، و«بابا» للمرة الأولى على السبورة السوداء بالطباشير الأبيض.



جوزيف روزنتال المضطهد دوماً

د. رفعت السعيد

ما أبأس أن تهب حياتك للدفاع عن قضية يتشكك أصحابها في حسن نواياك. أو حتى يرفضون الاعتراف بما قدمت لهم ومن أجلهم من تضحيات.

لكن جوزيف روزنتال فعلها. نجح في أن يغرس أقدامه ووجدانه في التراب المصرى. أسس أول نقابة. نظم أول اضراب عمالى. أسس أول جامعه شعبية. دعا العمال للتعلم ومكنهم من ذلك. أسهم في تأسيس أول مجموعة اشتراكية في مصر. أسهم في تأسيس الحزب الاشتراكي المصرى الاول.

لكن الحزب مالبث أن أصدر قرارا بفصله، بناء على طلب قادم من الخارج، من قيادة الكومنترن. وظل هو متمسكا بل ومتشبثا بموقفه الشيوعى معلنا أمام الجميع، وفى تحد صارخ تضامنه مع الحزب في وقت محنته، فعندما صدر قرار حكومى بحله وسجن قادته وإغلاق مقاره، ومصادرة صحيفته، ومطاردة كل من يشتبه في إنتمائه اليه.. في وقت المحنة، وبينما الكثيرون يفرون أو يحاولون، يتنكرون للحزب وللمبدأ ولا يستنكفون... وقف روزنتال أمام النائب العام معلنا:

«ماكنت ولن أكون أبدا من أولئك الاعضاء الذين ينكرون اليوم بسماجه ماعبدوه بالأمس فقد كنت ولازلت حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا ومخلصا إخلاصا تاما لقضية البروليتاريا»

- الاسم : جوزيف روزنتال

المهنة: جواهرجى- ١٦ شارع شريف الاسكندرية

الجنسية: روسى. ثم تجنس بالجنسية المصرية

تاريخ الوصول الى مصر: ١٨٩٩

ولكن كيف يمكن إمساك خيوط الحديث عن رجل كروزنتال؟ هناك مجموعتان من الخيوط، ماقاله هو عن نفسه، ماقالته عنه تقارير الأمن. والمعلومات في كلا المجموعتين تكاد أن تكون متطابقة.

ولنبدأ به هو .. لنستمع اليه وهو يتحدث أمام النائب العام، وقد أوردت الاهرام (١٩٢٤/٣/٧) نص إفادته أمام النائب العام قائلة «وأن هذا التحقيق عباره عن بيان تاريخى خطير لنشأة حركة العمال وتطورها في مصر منذ ٢٥ عاما، فلا يخفى أن هذا الرجل هو بمثابة تاريخ حى لنهضة العمال في هذه البلاد، وهو الذى أيقظ التعاون بين العمال بقوه النقابات».

وتمضى الأهرام:« وعندما دخل المسيو روزنتال الى قاعة التحقيق سأل معالى النائب العمومى عن سبب إستدعائه وهل هناك تهمه خاصة موجهه اليه؟ فقال النائب العمومى أنه إنما إستدعاه ليسأله أن يروى له مايعرفه عن نشأة الحزب الاشتراكى بصفة عامه، فأظهر المسيو روزنتال تمام إستعداده لإجابة هذا الطلب، وطفق يسرد تفاصيل المسألة، فقال:«أنى منذ حداثتى أميل الى المبادئ الاشتراكية وأحن اليها، وقد كان أعظم الآمال عندى أن أرى حاله العمال تتحسن بقوه التربية والنظام. ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنه جعلت أسعى لتأليف النقابات، وأول نقابة إشتركت في تأليفها كانت نقابة عمال السجاير (وهى أول نقابة على النمط الحديث تأسست في مصر) وبعد ذلك اشتركت في تأسيس بضع نقابات أخرى للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع» ويمضى روزنتال :«وكان من رأيى أن ننشئ للطبقة العاملة مراكز للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية ولهذه الغاية نشرت في غضون ١٩٢٠ نداء الى النقابات العاملة أدعوها الى تأسيس إتحاد يضم شملها جميعا، فتلقت هذا النداء بالقبول بالاجماع، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك في البحث في المشروع، غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة السياسية (من الوفديين والحزب الوطنى) شعروا إذ ذاك بأن إنشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال، يؤدى إلى نزع كل مالهم من سلطة عليها، ويحول دون الوصول إلى أغراضهم السياسية فسعوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم على عدم الاشتراك بالاتحاد، وظلوا يماطلون في التدابير الأولية سنة كاملة، وفى بدء عام ١٩٢١ تمكنا من تأسيس إتحاد النقابات بعدد محدود لايتجاوز ثلاثة آلاف من العمال».

..والآن لنطالع ماقالته تقارير الأمن..

«مذكرة رقم ٧٥٤ مؤرخه في ١٠ مارس ١٩٢١.

إلى مستشار وزير الداخلية

من ى.كلايتون عن المدير العام لإدارة الأمن العام.

فيما يلى مذكرة بالمعلومات التى في حوزتنا عن جوزيف روزنتال وابنته شارلوت روزنتال

عام ١٩٠١: في هذا العام بدأ اهتمام أجهزة الأمن بالمذكور كفوضوى (يلاحظ أن كلمة شيوعى لم تكن تستخدم حتى ذلك الحين في تقارير الأمن وكانت تستخدم مكانها كلمات مثل: فوضوى، إباحى، نهيليست) شديد التعصب يقوم بترويج دعايات مثيرة..

- عام ١٩١٣: ورد اسمه بشكل أساسى في قضية أدامو فتش النهيليست الروسى.

- يوليو عام ١٩١٦: ورد تقرير من إدارة شئون اللاجئين يتهمه بأنه مثير للاضطراب والمتاعب...

- نوفمبر عام ١٩١٨: خلال احتفالات السلام (إنتهاء الحرب العالمية الأولى) قام برفع علم الاشتراكيين وهو رقعة حمراء وسطها كفان يتصافحان.

- فى ٧يوليو ١٩٢٠: قام بصفته رئيسا لاتحاد المستأجرين بتنظيم إضراب لمدة ٢٤ ساعة كإعلان عن احتجاج المستأجرين على ارتفاع إيجارات المحلات، وقامت إبنته شارلوت بالإشراف على مجموعات من الأفراد تولت مهمة إجبار أصحاب المحلات غير المشتركين في الإضراب على إغلاق محلاتهم.

- فى ١٦ يوليو ١٩٢٠: ورد تقرير من بوليس الاسكندرية بأن المذكور

المنظم الأساسى لإضراب عمال الترزية، كذلك اشترك فى إضراب عمال محلات الحلاقة متظاهرا بأنه اشتراكى..وهو يبذل جهدا كبيرا كى يصبح رئيسا للمجلس البلدى بالاسكندرية، وذلك بالرغم من أنه لم يحصل فى الانتخابات السابقة للمجلس البلدى الأعلى أصوات قليلة.

- ٣١ أغسطس ١٩٢٠: أفادنا قومندان بوليس الاسكندرية بالتقرير التالى: « روزنتال معروف كفوضوى، سياسى، خطر، مدرج فى القائمة السوداء، ا- معروف بأنه صريح فى التعبير عن آرائه السياسية. له علاقة بكل الحركات النقابية الموجودة بالاسكندرية، يمكن القول بأنه اشتراكى ثورى ذوميول شيوعية».

وثمة تقرير أمنى آخر مودع فى المتحف البريطانى تحت رقم F.O.141 -799 (G.1919. يورد معلومات أخرى..

والوثيقة مودعة فى ملف خاص معنون «مذكرات عن النشاط البلشفى فى مصر ١٩١٩».

تقول الوثيقة: «جوزيف روزنتال معروف للبوليس منذ عشرين عاما، وهو يتبنى عادة مواقف متطرفة للغاية فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية. وصفه البوليس من آن لآخر بأنه فوضوى ، مهيج، سياسى خطر. ويقول أحد المرشدين وهو يعرفه تمام المعرفة أنه لاشك لديه فى أن روزنتال يعتنق أشد أنواع الشيوعية تطرفا وأنه يعمل بنشاط على ترويجها..وبرغم أنه يؤمن بضرورة تغيير الأوضاع القائمة إلا أنه لا يعتقد(أى المرشد) أن روزنتال يحبذ استخدام العنف. هدفه، الراهن هو توحيد العمال فى مصر فى إتحاد ضخم وما من شك فى أن أحد أهدافه من القيام بمثل هذا العمل هو نشر الشيوعية فى صفوف العمال تدريجيا. ولاشك أن اعتناقه لهذه المبادىء يدفعه بطبيعة الحال إلى تشجيع بل والإسهام فى تأسيس ناد مثل «ناد الدراسات الاجتماعية» وهو ناد ينهج نهج الدولية الثالثة (كان روزنتال رئيس هذا النادى)، وما من شك فى علاقة روزنتال كممثل أو كمراسل فى مصر للدولية الثالثة.. وهو على مراسلات متصلة بلميغفينوف الذي يقال أنه يمثل البلاشفة فى إستونيا..ويوجد فى صفوف النقابات التى يؤسسها عديد من العمال ذوى الاتجاهات البلشفية، وثمة شكوك تواجدت مؤخرا فى أنه يتراسل مع العناصر البلشفية فى فلسطين عن طريق أشخاص يسافرون لهذا الغرض.. ولابد أن نذكر فى هذا الصدد إلقاء القبض على ابنته أثناء زيارتها لفلسطين فى نوفمبر الماضى، وقد جاء فى تقرير البوليس عنها أنها تعتنق أفكارا اشتراكية متطرفة، وقد ضبطت فى حيازتها أوراق صادرة عن الدولية الثالثة.

هذا وقد أدلى روزنتال بحديث إلى السيدة ترافرس سيمونس نائبة رئيس تحرير الإجبسيان جازيت فى مايو الماضى أعرب فيه عن ارتياحه لما يحرزه من تقدم فى عملية تنظيم العمال فى نقابات.. ، وقال أيضا أنه ما من فرصة ولو ضئيلة لنشر الشيوعية الآن وسط الفلاحين المصريين، وأن فشل سياسة لينين تجاه الفلاحين المتوسطين سوف تلقن الشيوعيين دروسا جيدة لدى أية محاولة لنشر دعاياتهم فى المستقبل فى صفوف الفلاحين المصريين.

وتمضى الوثيقة قائلة: «وقد طرحت مسألة اتخاذ إجراء حازم ضد روزنتال فى شهر مارس الماضى، وعرض الأمر على المستشار ، لكن د.جرانفيل أعرب عن اعتقاده بأنه لاضرورة لاتخاذ إجراء كهذا بسبب مايتمتع به روزنتال من تأييد وسمعة حسنة فى الاسكندرية الأمر الذى يؤهله لأن يطمح إلى منصب رئيس بلدية الاسكندرية، كذلك أشار المستشار إلى أن روزنتال يقوم بكل أنشطته فى وضح النهار».

..ويبدو أن روزنتال قد أصبح وبالفعل شخصية هامة ومؤثرة فى المجتمع، كما أن الكثيرين قد أصبحوا يتعاملون معه كقائد فعلى للحركة العمالية النقابية فثمة وثيقة أمنية أخرى:(إدارة الأمن العام- وزارة الداخلية- ٢٨سبتمبر ١٩٢١) تسجل فى دهشة ممزوجة بالخوف«فى ١٠ اغسطس ١٩٢١ قام مصطفى بك النحاس أحد قادة حزب الوفد بزيارة لروزنتال حيث عرض عليه بصفته رئيسا لاتحاد العمال بيانا يزمع سعد زغلول نشره قبيل الانتخابات».

والذين يدركون حجم جماهيرية سعد زغلول وحزبه فى ذلك الوقت يمكنهم أن يدركوا مغزى خطوة كهذه..

* النقابى.. شيوعيا

لكن العمل النقابى لايكفى، فلابد من عمل سياسى طبقى، هكذا أكد روزنتال فى إفادته أمام النائب العام..وقال« ولما كنا نرى أن النقابات لاتستطيع أن تتدخل تدخلا فعليا فى الأمور السياسية لكونها مؤلفة من عمال مختلفى الاتجاهات، وذوى نزعات سياسية متضاربة، فكرنا فى تأسيس حزب سياسى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال، ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره، ويسعى لحمل الحكومة على إصدار قانون لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها، وعملا بهذه الفكرة أنشأنا الحزب الاشتراكى».

ويقول:« رأيت من بعض الوطنيين عطفا على الاشتراكية وكان من هؤلاء العاطفين حسنى أفندى العرابى، ود.على العنانى وسلامة أفندى موسى وعبد الله أفندى عنان فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوى على مبادىء الحزب موقعا عليه منهم ولم أشترك فى التوقيع عليه لأنى كنت أعتبر أن ظهور إسمى الأجنبى بالرغم من كونى مصرى الجنسية يمكن أن يعد بمثابة تدخل من أجنبى فى مسألة مصرية».

ويقترب سلامه موسى من هذه الرواية فيقول أنه وزملاءه عندما قرروا تأسيس جمعية اشتراكية «كتبنا إلى مسيو روزنتال باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكى المؤلف من الجالية الأجنبية فى مصر نسأله عن برنامج الحزب لماذا وافقنا عليه إنضممنا اليه». (الأهرام- ١٩-٨-١٩٢١).

ويقول د.على العنانى (أحد أربعة وقعوا على بيان تأسيس الحزب) «عرفت المسيو روزنتال الذى يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكى فى هذه البلاد، وعرفت عنه هذه المبادىء الشريفة العادلة»(المرجع السابق).

ومنذ البداية نشب خلاف بين المؤسسين سلامة موسى(اشتراكى فابى) كان يعترض أصلا على تأسيس حزب ويرى الاكتفاء بتأسيس جمعية اشتراكية. وهو ومعه عبد الله عنان ود. على العنانى وروزنتال يعترضون على الاستجابة لضغوط الكومنترن التى ترى ضرورة تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى، وانسحب سلامه وعنان والعنانى، وقرر روزنتال أن يبقى فى الحزب مستمرا فى الدفاع عن وجهة نظره: التى ترى أن سياسة لينين تجاه الفلاحين المتوسطين خاطئة، وأن الحزب المصرى يصعب عليه التوجه إلى الريف بسياسة كهذه، والتى ترى أنه من الخطأ دفع الحزب المصرى إلى تبنى سياسات متطرفة فى ظروف غير مواتية، وترى أنه

لاجدوى من التمسك بحرفية النص فى المبادىء الـ٢١ التى أعلنها الكومنترن..وكان روزنتال يؤمن بضرورة مراعاة الواقع المحلى وعدم النقل حرفيا من تجارب الآخرين..

استمعوا اليه فى شهادته أمام النائب العام يجيب على سؤال:

س: هل تعرف البنود الواحد والعشرين التى تسملها المبادىء الشيوعية، وما رأيك فيها؟.

ج: أعرفها جميعا، ولو كنت أحد واضعيها ربما كنت لاأوافق على مجموعها، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لايؤدى إلى المعنى المقصود، ومعانى المبادى والشرائع جميعا لاتظهر إلا عند التطبيق.

ولاأظن أن اللجنة المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة الثورية، ويلوح إلى أن البعض يستعمل كلمة ثورة كشبح مخيف، مع أن هذه الكلمة تستعمل فى جميع العلوم والتواريخ لأغراض علمية وتاريخية، وعلى كل حال فإن الطريق المتبعه للشيوعيه تختلف باختلاف البلدان والمجالات الاقتصادية والنفسية فى كل بلد بالرغم من كون المبدأ واحد للجميع».

..لكن عبارات كهذه لم تكن مقبولة من قيادة الكومنترن المتشددة تشددا ستالينيا، والتى كانت تعتبر أن القول بتميز ظروف بلد ما، إنما يعنى إفلات الحركة الثورية فى هذا البلد من سيطرة الخط العام أو التعليمات العامة..أو حتى القبضة المحكمة.

وهكذا صدر قرار الكومنترن بإبعاد روزنتال كأحد شروط ثلاثة يمكن بعد تحقيقها قبول الحزب المصرى عضوا فى الكومنترن..ويعزى روزنتال ذلك إلى أن البعض قد وشى به وفسر أفكاره بأنها تمرد أو دعوة للتمرد على الكومنترن.

*..الفارس.

ويطرد روزنتال.. يطرد الرجل الذى- وباعتراف الجميع- كان من أوائل دعاة الاشتراكية فى مصر، وكان واحدا من أبرز مناضليها، وتنحى الرجل فى صمت حرصا على وحدة الحزب الذى وهب حياته من أجل قيامه..

ثم يأتى الزمن الصعب، سعد زغلول يستجيب لضغوط سلطات الاحتلال ولصراخ أصحاب المصانع من الأجانب الذين أفزعهم نمو الحزب، وتزايد نشاطه، وموجة الاضرابات حسنة التنظيم.. يستجيب لهذه الضغوط ويصدر قرارا بحل الحزب والقبض على قادته.

الآن لامجال للاختلاف، ولا الغضب، ولا الشماتة، ولا الادعاء بأنه كان على حق، الآن لامجال سوى التضامن، ولاكلمة سوى تأكيد الانتماء لرفاق دربه..بل وحتى المطالبة بأن يتحمل نصيبه معهم فى الاتهامات التى يواجهونها..

ويصدر روزنتال بيانا إلى الصحف (الاهرام١٢-٣-١٩٢٤) يقول فيه: «إذا كان لاعلاقة لى بالحزب الشيوعى فذلك ليس ناتجا من تلاشى الحزب.. ولكن أرغمت على ذلك على أثر وشايات ومطاعن.. فتنحيت حتى لاأوجد انقساما فى وحدة الحزب ولاأظهر كأنى أعمل ضد حركة اجتماعية أشاطرها مبادئها».

ثم..« ماكنت ولن أكون أبدا، من أولئك الاعضاء الذين ينكرون اليوم بسماجة ماعبدوه بالأمس. فقد كنت ولازلت حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا ومخلصا إخلاصا تاما لقضية البروليتاريا».

وأيضا..«وبالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى من قلة الخبرة، وما ارتكبته من الاغلاط فأنا اتضامن معها تضامنا تاما، وأطالب بنصيبى من المسئولية».

* بين فكى كسارة البندق

وماأسوأ أن تعيش وضعا كهذا .. رفاقك ينكرونك، والعدو يواصل مطاردتك، وأنت مصمم على التمسك بالمبدأ.

وقد ظل روزنتال مطرودا من الحزب، وحتى مبادرته التضامنية لم تحظ باهتمام أحد. أما إبنته فقد ظلت عضوة فى اللجنة المركزية للحزب، وقد قبض عليها عام ١٩٢٥، وقدمت للمحاكمة وحكم ببراءتها، وواصلت معركتها..وواصل روزنتال معركته كفرد يحاول أن يواجه إنكار أصدقائه وعداء خصومه..وفى اكتوبر ١٩٢٧ وجه البوليس ضربة جديدة إلي خصمه اللدود روزنتال، فقد لفق له ولابنته ولآخرين تهمة خطيرة هى محاولة اغتيال الملك فؤاد، وثبت فيما بعد تلفيق هذه القضية.

ولنقرأ بعضا من الأسطر عن هذا الموضوع» فى ٣٠ اكتوبر طلعت الصحف على الناس بخبر مؤامر لاغتيال جلالة الملك فؤاد الأول، وقلب نظام العرش في مصر، وظهر بعد التحقيق أنها مؤامرة وهمية، وتحرير الخبر أن شخصا يدعى على أفندى شحاته مستخدم بمصلحة التلغراف قدم فى ٢١ يونيو ١٩٢٧ بلاغا إلى إدارة الأمن العام يدعى فيه بوجود مؤامرة لاغتيال جلالة الملك أثناء رحلته فى أوروبا، وقلب نظام الحكومة إلى جمهورية واتهم فى هذه المؤامرة بعض اعضاء الحزب الشيوعى ومحمد بك حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، وقال إن البلشفيك الروس يمدون المتآمرين بالمال، وأن ذلك يتم عن طريق جوزيف روزنتال وابنته شارلوت.. وبعد التحريات الدقيقة ثبت أن المبلغ كان كاذبا فيما ادعاه على (أحمد شفيق باشا- حوليات مصر السياسية- ج٤-ص٥٩١).

وتقول الأهرام «ثبت أن المبلغ كان لفترة طويلة عميلا للبوليس» (الاهرام- ٣٠-١٠-١٩٢٧) لكن ذلك جاء بعد فترة طويلة من القبض .والتحقيق والحملات الصحفية الظالمة .ويبقى الرجل وابنته بين فكى كسارة لاترحم.

الابنة تطرد من مصر..ويصدر مرسوم ملكى بإسقاط الجنسية المصرية عنها فى ٢٣-٨-١٩٣١ (راجع نص المرسوم فى: د.رفعت السعيد- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- المجلد الأول- ص ٥٩٢).

ويعنى ذلك أنها لم يعد مسموحا لها بالعودة إلى مصر، وتضغط الكسارة طرفها الآخر فستالين يعتقلها ويعتقل زوجها فى عام ١٩٣٦ بتهمة الاشتراك فى مؤامرة تروتسكيه ويموت الزوج بعد عامين فى معسكر الاعتقال، وتبقى هى معتقلة ١٨ عاما لايفرج عنها إلا وهى حطام فى عام ١٩٥٦ (والتر لاكور- الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط- ص١٥٥).

***

وبرغم قسوة الزمن، ورعونة الرفاق، وبطش العدو، ظل روزنتال مصمما على موقفه، وكأنى به وهو يعانى بين فكى كسارة البندق صارخا:

«ماكنت ولن أكون أبدا من أولئك الاعضاء الذين ينكرون اليوم بسماجة ماعبدوه بالأمس.

فقد كنت ولازلت حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا، ومخلصا إخلاصا تاما لقضية البروليتاريا».

تجربة المدينة المنورة

خليل عبد الكريم

نواصل مناقشة مقولة بن بهللا: إن أحكام الإسلام لم تكن سارية إلا أربعين عاماً وادعاء خطباء المساجد والوعاظ أن الشريعة ظلت مطبقة لأربعة عشر قرناً حتي شطبها الاستعمار!!!

والأربعون عاماً المذكورة هى فترة النبوة المعصومة والخلافة الرشيدة والبعض يسقط منها الشطر الأخير من حكم عثمان بن عفان لانه خالف فيه سنة النبى صلى الله عليه وسلم ونهج الشيخين (أبى بكر وعمر) وذلك بشهادة كثير من كبار الصحابة منهم : عائشة وعمار وأبى ذر الغفارى، وأيضا خلافة على بن أبى طالب جميعها لانه نقل مقر الخلافة من المدينة الى العراق (الكوفة) فضلا عن انه قضاها فى حروب مستمرة مع عدد من الصحابة:-

عائشة وطلحة والزبير (فى الجمل) ومعاوية (فى صفّين) ثم الخوارج (كان على رأسهم جماعة من خيرة الصحابة الذين حظوا برضى الرسول عليه الصلاة والسلام حتى انتقاله الى الرفيق الأعلى ، ولو ان الدراسات التاريخية الحديثة تحاول التعميم على هذه الحقيقة).

والمفكر الجزائرى محمد اركون يسمي تلك الحقبة ب (تجربة المدينة) واذا كان الثابت أن أحكام الإسلام هيمنت عليها فذلك مرجعه الى تفردها بخصائص متميزة لم ولن تجتمع لفترة أخرى وبتعبير ،أوضح كانت هناك أسباب حتمت تطبيق الشريعة نذكر منها الآن:(مع مراعاة الاختصار والإيجاز الشديدين لأن رئيس التحرير لفت نظرى لذلك)

(١) وجود الرسول عليه الصلاة والسلام بينهم وما كان يبثه فيهم من شحنة إيمانية قوية وإن استمرت (هذه الشحنة) مع الراشدين بدرجة أقلة.

(٢) نزول جبريل عليه السلام بالوحي وحضوره بعض مجالس الرسول وبعد انصرافه كان يقول لمن حوله : هذا جبريل أتاكم يعلمكم شئون دينكم كما كان جبريل يسير فى دروب المدينة على هيئة صحابى حسن الصورة إسمه دحية الكلبى ، وهذه تجارب شعورية فذة لم ينلهات جيل من المسلمين بعدهم،بالإضافة الى اشتغالهم بـ «حفظ القرآن» ودراسته مع السنة النبوية ، وسؤالهم الرسول عن كل صغيرة وكبيرة تعرض لهم.

(٣) كان مجتمع المدينة محدود العدد لا يتجاوز عشرات الألوف أى أن تعداده لا يزيد على عدد سكان شارع متوسط من شوارع القاهرة، ومحدودية العدد لها أهمية كبيرة فى ضبط سلوك الأفراد ، وهذه ظاهرة ملحوظة تتضح من مقارنة أحوال الأفراد فى القرية أو المدينة الصغيرة مع أحوالهم فى العاصمة أو المدينة الكبيرة.

(٤) رغم الغزوات والسرايا وما كانت تدره على المجتمع من دخول فقد كان مجتمعها فقيرا يعانى فيه (المهاجرون) على وجه الخصوص أشد المعاناة : كان الرسول عليه الصلاة والسلام يشد الحجر على بطنه من الجوع وفعل مثله صاحباه أبو بكر وعمر وكانت لا توقد فى بيوت زوجاتهم التسع نار لمدة شهرين متواليين يعيش خلالهما أهله على الأسودين (التمر والماء)، ومات ودرعه مرهونة لدي يهودى مقابل حفنة من طعام، وكان على بن أبى طالب يعمل بيديه أعمالا شاقة ليحصل على قوته وقوت اسرته، وأرهقت الخدمة المنزلية زوجته فاطمة بنت محمد فسألت أباها خادما يخفف عنها ذلك العبء فاعتذر لها لضيق ذات اليد، وكان لدى الزبير ابن العوام فرس وحيدة وكانت زوجته اسماء بنت أبى بكر وأخت عائشة تسير ثلاثة أميال ذهابا ومثلهم إيابا لتحضر علفا للفرس عبارة عن نوى تحمله على رأسها ، وكان عدد من المهاجرين لا يجد مسكنا يؤويه فأسكنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جانب من مسجده، وكانوا يأكلون من الصدقة وهم (أهل الصُفّة) ، وكان البعض لا يجد مايحارب به سلاحا أو دابة فيتخلف عن الغزوات أو السرايا يحمله الغيظ علي البكاء وهم (البكاءون) وكان لبعض الازواج ثوب واحد يتناوبه الرجل والمرأة، وكان من النساء من تغسل ثوبها الوحيد من دم حيضها وتجلس فى انتظاره حتى يجف.

وفى أول يوم تولى أبو بكر فيه الحكم خرج وعلى كتفيه قطع أقمشة يبيعها فى سوق المدينة ليقتات من ربحها وعائلته ، وكانت الرقع تملأ ملابس عمر وهو خليفة وأخذ قميصه من إبنه عبد الله ليكمل ثوبه (لإنه كان رجلا طويلا).

وهناك عشرات من الأمثلة التى تقطع بأن مجتمع المدينة حينذاك كان مضيقا عليه فى الرزق- ولو ان الحال تغير الى النقيض بعد الفتوحات وعلم الاجتماع الدينى بل ما نراه بأعيننا ونلمسه بأيدينا يخبرنا أن الفرد والمجتمع صاحب الدخل المعدوم أو المحدود يهرع الى الدين يجد فيه ملاذاً.

(٥) كان مجتمع المدينة مهدداً ومستهدفاً:

فى الداخل اليهود والمعارضون وهم أفراد من قبيلتى الأوس والخزرج ساءهم ان يسيطر القرشيون الوافدون على مقدرات بلدهم وقد سماهم القرآن الكريم (المنافقين).

وحول المدينة كان هناك صناديد قريش فى مكة (قبل فتحها) ، حتى القبائل التى بايعت الرسول فى عام الوفود لم تكن صادقة فى إسلامها ومن ثم انتفضت بعد وفاته ونشبت الحرب الأهلية التى أطلق عليها المؤرخون المتأخرون (حرب الردة)وعلى أطراف الجزيرة دويلتا المناذرة والغساسنة ثم الروم والفرس والحبش،تلك هى الأخطار الداخلية والخارجية التى ألمت بمجتمع المدينة إذن هو كان مجتمع حرب ومن ثم كانت العقيدة الدينية أمضى الأسلحة لشحذ الهمم وتجييش المسلمين وتحميسهم لحماية أنفسهم

****

هذه هى تجربة المدينة، وتلك كانت الأسباب الموضوعية التى صنعتها ومن ثم فإن المناداة بتطبيق الشريعة وتقديم الدليل بضرب المثل بهذه التجربة هو نوع من خداع النفس ولا أدل على ذلك من أن تلك التجربة لم تتكرر على مدى أربعة عشر قرناً هى عمر الإسلام ولن تتكرر.

كونشرتو بيتهوفن للكمان

بكائية حزينة من أربع حركات

د . سمير حنا

الحركة الأولى: بطئ - عاطفى ADAGIO

تجمعنى وزوجتى بالكاتبة الكبيرة صافى ناز كاظم علاقة صداقة منذ سنين طويلة. بدأت تلك العلاقة منذ عودة صافى ناز من أمريكا: فتاة أنيقة، مرحة، أنهت دراستها للماجستير عن المسرح، واستمرت الصداقة بعد أن تزوجت. كثيرا ما قضينا ساعات سعيدة فى شقتها البسيطة الأنيقة بمدينة نصر حيث التقينا بعشرات من أهم المثقفين المصريين والعرب، فكان من روادها المنتظمين أحمد بهاء الدين وصلاح جاهين وسامى الدروبى.. الخ.

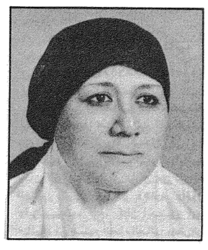
وسافرنا الى غرب افريقيا وسافرت صافى ناز الى العراق، واستمرت الصداقة والمشاعر عميقة تجرى تحت الأرض وتظهر على السطح بين الحين والأخر: فى مكالمة تليفونية تفيدنا «بأن معين مصر لاينضب» (تزوجت أحمد فؤاد نجم) ومكالمة أخرى نصفق لها عن بعض مقالاتها (مثل مقالها عن يوسف بك وهبى ولفاطمة رشدى وأمينة رزق)، أو دعوة للغذاء أو للعشاء.. واستمرت اللقاءات رغم ندرتها واستمرت الصداقة- بل واكاد ازعم انها ازدادت عمقا.

وتضم الصداقات الوطيدة لصافى ناز كاظم، ماقد يبدو لبعض الناس متناقضا مع ماتبدو هى عليه الآن. فمن أعز أصدقائها الدكتور سعد لوقا، استاذ الهندسة المعروف وزوجته السيدة وداد مترى، والكاتب عبد العظيم انيس ،وهم جميعا من الشخصيات اليسارية الهامة المصرية.

استمرت صداقتنا اذن، ومازالت لصافى ناز ساعاتها المرحة، وما زالت تلك الفتاة البريئة ذات القلب الناصع البياض، الملئ بالحب للانسانية ومازالت صافى ناز تلك الفتاة الذكية ذات الرأى الصائب المستنير خصوصا فى تخصصها (المسرح) وذات التعبير المتميز فى افكارها وارائها. ومازالت تلك الكاتبة الفذة التى وصفها أحمد بهاء الدين فى بداية ممارستها للكتابة بأنها ستكون من أفضل كاتبات مصر، مازالت لها دعاباتها وعبثها وشقاوتها اللفظية التى- فى رأيى الذى قلته لها، وباستعمال التعبير الشعبى- تودى النار حدف»، مازالت هذه هى صافى ناز كاظم.



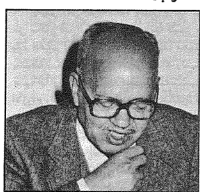
صافى ناز كاظم



ولكن ، رغم ذلك ،فتدريجيا تحول جانب من هذه الكاتبة الفذة، الى مايطلق عليه أحيانا إسم الأصولية الدينية: بداية من الزى الرسمى، الى رفضها مصافحتى، الى شخطة يصحبها سب مداعب، عندما لمس أصبعى كتفها بغير قصد طبعا وأنا اشير الى شئ ما، مع انى اعتبر نفسى شقيقا كبيرا لها.

يتكون من هذه الصورة مكتملة، شيء ما لا أفهمه، وأنا فى سن يصبح فيه عدم فهم الناس ظاهرة خطيرة تهز وجدانى هزا عنيفا، وتجعلنى «أكلم نفسى» لتصبح الأمور مفهومة، ولكتن حواراتى مع نفسى ومع غيرى، قد فشلت فى حل هذا اللغز.

لماذا؟ وكيف و متى؟ وأين؟ تساؤلات ومحاورات مستمرة. وأحاول احيانا أن التمس أوجه الصواب فى موقفها، وأتذكر مقولة الأمام الشافعى «بأن رأيى صواب يحتمل الخطأ وأن رأيها خطا يحتمل الصواب».



عبد العظيم أنيس

الحركة الثانية (سريعة نوعا ما- ريفية)-ALLEGRO-PASTORAL

قضيت وزوجتى ثلاثة أسابيع فى مصحة فى قرية تدعى بيشتانى فى سلوفاكيا (الجزء الزراعى من تشكوسلوفاكيا سابقا) فى محاولة لترميم ماأكل عليه الدهر وشرب من الجسد. كانت أيام سعيدة وجميلة. وكان معنا مجموعة رائعة من المصريين الذين خدموا وطنهم بل والانسانية فى أكثر من موقع دون ضجة اعلامية: كان معنا د. مصطفى طلبة، رجل البيئة الاول فى العالم والمدير السابق ولسنين طويلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان معنا د. أسامة أمين

الخولى الذى ادخل علم الطيران فى كليات الهندسة فى مصر والملحق الثقافى لمصر فى موسكو سابقا ومستشار مركز البحوث العلمية فى الكويت سابقا. وكان معنا أيضا **الدكتور حسين فوزى** ، أستاذ النبات والملحق الثقافى فى سويسرا وانجلترا سابقا، **والدكتور محمد الحلفاوى**، استاذ الكيمياء واحد قادة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ووالد الممثل نبيل الحلفاوى). كنا اذن مجموعة من «سابقا» وان كان اغلبنا مازالت به الطاقة والحيوية للعمل الدائب المستمر بعد فترات الاستجمام، فى خدمة الوطن والانسانية.

فى هذه المصحة، وفى هذه القرية الصغيرة عشنا جميعا لمدة ثلاثة اسابيع خضعنا فيها لانواع عديدة من الفحوصات والعلاجات والتمرينات والحمامات. والمصحة رائعة والعناية فائقة والجمال والنظافة والنظام يسود المكان والأسعار مدهشة.. ولكن مالفت نظرنا جميعا هو البشر.

يعيش أهل القرية، كما يعيش جانب كبير من سكان هذا الكوكب، فى جانب كبير من بلاد العالم (رغم الاشاعات المغرضة) معيشة بسيطة سعيدة. يعمل الناس رجالا ونساء صباحا ويخرجون عند المغرب للتمشية: الأزواج والزوجات العواجيز متعانقين فى سعادة وعلى وجوههم الابتسامات والمداعبات، الأزواج والزوجات من الشباب يسيرون بعربات اطفالهم، الشباب الصغار يركبون الدراجات.. الجميع يلبسون ملابس خفيفة ملائمة للجو فى الصيف، ليس هناك اهتمام كبير بما تظهر وماتخفى من الجسد، فجسد المرأة- الذى يتحول فى السنين الأخيرة عندنا الى **المقياس الأول والوحيد للشرف والكرامة والرجولة والطهارة- مثل جسد الرجل، لا يبعث فكرا فاسدا عندهم الا فى عقل فاسد**. الهدوء شامل: الكل يتكلم بصوت منخفض، لاميكروفونات ولاترانزستورات ولاكاسيتات ولاكلاكسات.. الى آخر هذه القائمة الطويلة من المستلزمات فى عالمنا.

يعيش معنا فى المصحة مجموعة من **الأخوة اثرياء النفط**. للاخوة اثرياء النفط لباسهم الخاص: الدشداشة على الرأس، والشبشب أو الصندل فى القدم. الجلباب ابيض، وفى الجيب دائما قلم كروس. يجلس الاخوة العرب القرفصاء على الكراسى فى لوبى المصحة، صوتهم عال فى الحوار- والحوار **دائما عن الدولارات**- وهم يدخنون بشراهة ومنظرة، ويقذفون بقشر الموز فى ممرات المصحة ويطفئون السجاير فى أحواض الزرع الداخلية.

يرافق بعض الاخوة النفطيين زوجاتهم، وهن عادة يلبسن ملابس سوداء أو الأزياء التى اقتبسناها عنهن فى مصر خلال السنوات الاخيرة. يحملن صباحا فى الطبيخ فى غرف النوم ويذهبن مساء لشراء «طبيخ» الغد، ويسرن احيانا فى مجموعات خلف ازواجهن أو يجلسن على الارض فى دوائر يدور الهمس بينهن وترتفع بين الحين والآخر صيحات عجيبة. ويصرخ أولادهم دائما طالبين حلوى او نقود. وبين الحين والاخر نسمع صيحات غير معتادة من السيدات والرجال السلوفاك، فنكتشف أن هؤلاء الاطفال يقومون بخلع الزهور من الاحواض بغير رادع من أهلهم.

يسير الاخوة النفطيون احيانا برؤسهم عارية وبجلباب شفاف يكشف عن ملابسهم الداخلية وتسير خلفهم زوجاتهم بزيهن المعتاد. ويقضى الشباب العرب أغلب الوقت فى الكافيتريا وقد استقطبوا العاهرات القليلات الموجودات فى سلوفاكيا.


نجيب محفوظ

الحركة الثالثة (غنائية سريعة ALLEGRO)

تقام فى بيشتانى حفلات موسيقية ليلية. فى احدى هذه الحفلات قدم **كونشرتو بعهوفن للكمان والاركسترا** فى مقام رى الكبير: كانت العازفة المنفردة يابانية ، وكان الاوركسترا يشمل عازفين من كل انحاء العالم: **كوريين والمان وهنود وافارقة وفرنسيين.. الخ**. كان الحضور ايضا عالميا: من جميع أنحاء العالم: بعض نزلاء المصحات الموجودة فى القرية واولاد البلد أى السلوفاك. تقف العازفة شامخة، بشعرها المنسدل على كتفيها، تعزف بثقة و مقدرة، تخرج من اصابعها أجمل وأرق المشاعر. كان الحضور يجلس فى صمت وينصت الى هذه الموسيقى فى هذا الجو النبيل... الكل يستمتع بسكينة وهدوء وسعادة، الجميع فى حالة سمو ورقة: الارواح ترتفع الى السماء فى صلاة جماعية تمجد الجمال والبراءة والشرف والسعادة.

لم يكن فى القاعة أى ممثل عن اثرياء النفط.

* * *

الحركة الرابعة (بكائية سريعة SCHERTZO)

ياالهى! انستبدل ثقافة النفط بثقافتنا المستنيرة؟! انستبدل ثقافة فشلت رغم بلايين الدولارات اوجدتها الصدفة فى خلق صناعة او علم او تقدم بثقافة لطفى السيد وطه حسين وسلامة موسى ونجيب محفوظ؟ انستبدل ثقافة القشور والمظاهر والضوضاء والتصايح والخطب المتشنجة بثقافتنا ذات المضمون المستنير والتفهم العلى والتدين الهادئ الهامس؟ انتخذ ثقافة يرتكز شرفها على جسد المرأة وتعتمد أمجادها على غزو العاهرات وتختصر كل المقاييس والفضائل وتهبط كشرور الى مايتعلق باصابع الانثى وصوتها واسمها وشعرها؟ انستبدل ثقافة ضحلة لاتقدر الموسيقى بثقافة انتجت جمال عبد الرحيم وابو بكر خيرت وعزيز الشوان وسمحة الخولى وحسن شراوا؟؟ انستبدل ثقافة ضحلة لاتعرف الفن بثقافة انتجت جاذبية سرى ومحمود سعيد وحسين بيكار ومحى الدين حسين؟ انترك نحن ابناء الحضارات الفرعونية والاغريقية والرومانية والاسلامية ثقافاتنا الى ثقافة النفط التى بددت ثرواتها على السفاهات والتفاهات والتى لم تبن مصنعا ولا اسست مسرحا ولا انشأت حضارة.

ابمثل هذه الثقافة سندخل القرن الواحد والعشرين؟

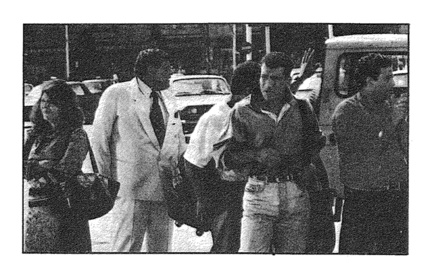
عزيزتى صافى ناز

أغفرى لى. فقد وصلت الى سن لا تسمح لى بأن اتهل أو اتردد فيما أقول.

ولنعتبر هذا اجتهادا، فاذا اصبت فلى ثوابان واذا جانبنى التوفيق فلى ثواب.

رحمتك يارب لهذا البلد الأمين.





فيلم "أمريكا شيكا بيكا" لخيري بشارة..

سينما الأحلام المجهضة

أحمد يوسف

لاتصدق ذلك المرح الذي يفيض على السطح من فيلم «أمريكا شيكا بيكا» لخيري بشارة، ففي الأعماق يستقر حزن بلا قرار. ولاتنخدع باسم الفيلم الذي قد يوحي بموقف سياسي واع، فكل ما يطمح إليه الفيلم أن يتلمس بدايات الطريق نحو فهم الواقع. ولاتأخذ مأخذ الجد أن يختفي الفيلم وراء ستار نمط الفيلم الغنائي كما عرفته السنما المصرية- ولتدع جانبا السينما العالمية، فهذا ضرب من ضروب الخيال. فليس اعتماد الفيلم على محمد فؤاد- أحد «مطربي» الجيل الجديد- إلا حيلة للاقتراب الذكي من القطاع الأكبر من الجماهير التي انصرفت طويلا عن السينما الجادة.

من تلك المتناقضات بين الشكل والمضمون، والنوايا والإنجاز، والحقيقة والقناع، والمبادىء والتنازلات تتشكل رحلة المخرج خيري بشارة الأخيرة منذ فيلمه «كابوريا»، بعد تحقيقه بعضا من أهم أفلام العقد الأخير على المستوى الجمالي، حتى بدا له ولعلها الحقيقة- أنه قد وصل إلي نهاية الطريق، فتوقف حائرا لبعض الوقت في منتصف الطريق، ليصنع أفلاما كانت بدورها انعكاسا لحيرة وتردد عميقين، وأثارت زوابع نقدية بين مؤيد ومعارض، لكنه في فيلمه الأخير «أمريكا شيكا بيكا» يبدو كأنه قد اختار طريقا جديدا بالفعل، ليمضي فيه وهو أكثر ثقة بالنفس وبالقدرة على الاقتراب من الجمهور، وقد طرح جانبا ما يهاجمه به بعض النقاد الذين يرونه قد تخلى عن أحلامه القديمة.

ألايذكرك ذلك برحلة محمد خان الأخيرة أيضا؟ لقد اكتشف هذا الجيل من الفنانين- وهو الذي يكتوي بنار الصناعة السينمائية المتردية في ظروف أكثر ترديا- أن عليه أن يعيد حساباته، ولعل ذلك لم يكن راجعا فقط إلى عوامل فنية وتقنية وإنما أيضا إلى عوامل فكرية وسياسية واجتماعية شديدة التشابك والتعقيد، جعلت أبناء هذا الجيل من السينمائيين يعيدون النظر في الكثير مما كانوا يؤمنون به في بداياتهم، وربما كان على النقد والنقاد بدورهم أن يدركوا أن التوقف عند الأحلام ليس إلا ضربا من ضروب الطفولة البريئة والساذجة في آن واحد، وأن النضج لايعني دوما تحقيق التكيف الإيجابي مع الواقع، وإنما قد يعني في ظل ظروف قاهرة خانقة محاولة البقاء على قيد الحياة في ظل هذا الواقع، ويالها من تجربة مريرة للوصول إلى النضج، عندما يدرك المرء أن أحلامه قد باتت سرابا!.

المشاق المهجورون المهاجرون

لم يكن غريبا إذن أن يلتقط خيري بشارة دائما- على الرغم من تباين موضوعات أفلامه- هموم هؤلاء الحائرين الباحثين عن تحقيق الأحلام، بينما هم مضطرون - مثله- للتنازل عنها الواحد بعد الآخر تحت ضغط الواقع الساحق، كما لم يكن غريبا أن ترى معظم أبطاله وهم يقفون-مثله- في مفترق الطرق، يجترون مرارتهم في حزن، بينما يحاولون رسم قناع البهجة فوق الوجوه المتجهمة الكهلة.

تلك هي النظرة النقدية المتعاطفة مع سينما خيري بشارة في الفترة الأخيرة، ترى فيها صدقا في التعبير عن الحيرة والتردد أمام تلك المتاهة من المتغيرات. وهذه الحيرة وذلك التردد هما أيضا جوهر النظرة النقدية الحادة المعارضة لأفلام خيري بشارة الأخيرة، وإن كان الدافع لهذا النقد هو حب عميق لفنان سينمائي حقيقي، نلقي على كتفيه مع رفاقه عبء خروج السينما المصرية من عثرتها، ولا لوم عليه إن حاول أن يطرح عن كاهله بعض الأثقال لأن الطريق قد أصبح أكثر وعورة

حتى أنه لم يعد قادرا على استكمال رحلته إلا وقد تخفف من بعض الأحلام القديمة، وإن ظل الشك يساورنا أنه قد تخلى عنها حقا.

هكذا يبدأ أبطال «شيكا بيكا» رحلتهم، شعروا على اختلاف جذورهم الاجتماعية أن الوطن لم يعد قادرا على احتوائهم، تسمعهم وهم يتحدثون عن الوطن وكأنهم يتحدثون عن معشوقة لاسبيل إلا أن تذوب فى هواها وإن كانت لاتقابل العشاق إلا بالصد والهجران: «هى اللى مغلبانا، مغربانا، مشعلقانا فى الهوا».. وهم يهربون من تجربة العشق اليائس ليبحثوا عن فردوس وهمى، وتأشيرة الدخول إليه- كما زعم لهم أحد الدجالين الأفاقين- تبدأ من السفارة الأمريكية فى رومانيا. لكن الفيلم سوف يكون حريصا وفقيرا بما يكفى لكى يبتعد عن المناقشة الجادة لهذا الوهم الأمريكى الزائف، البديل المخادع للأحلام القومية الحقيقية، فكل ما سوف يهتم به الفيلم هو تجربة ضياع هؤلاء الباحثين عن الوهم فى أحراش رومانيا، ليكتشفوا لحظة وراء لحظة أن حب المعشوقة القاسية يسرى فى دمائهم، وأنه لاسبيل إلا العودة: «والله لنرجع لك تانى».

شديدة البساطة تلك الفكرة الدرامية التى يبنى عليها الفيلم وجوده، اقتبسها من أحداث حقيقية عاشها بعض الشباب فى تجربة قاسية فقدوا فيها أطرافهم فى صقيع أوروبا القاسى، لكن الفيلم كان حذرا من تلك المأساوية المفجعة، بل على العكس فإنه كان يهدف إلى الاقتراب من الجماهير، واستدراجها إلى مراجعة الأفكار الجاهزة عن الحلم الأمريكى، وإن كان الواقع يؤكد أن البسطاء من الناس يتجاوزون رؤية الفيلم فى إدراكهم بلا التباس أو غموض، تلك الازدواجية السادية التى تمارسها أمريكا، فترتدى ثياب الدكتور جيكل الأنيقة المتحضرة لتخفى تحتها وحشية مستر هايد المدمرة، لكن صناع الفيلم وضعوا نصب أعينهم محاولة فهم الواقع الاجتماعى فى مصر اليوم، من خلال لوحة بانورامية لقطاعات المجتمع كما يرونها.

بين الواقع والرمز.

فى هذه اللوحة البانورامية تظهر شخصيات الفيلم، التى اجتهد صناعه حتى تظهر على قدر من التباين والاختلاف، ويقف فى مركزها **أحمد المنسى(محمد فؤاد)** -مرة أخرى خلال فترة وجيزة تستخدم السينما المصرية نفس الاسم ونفس الدلالة لتشير إلى رجل الشارع العادى- هذا الشاب المكافح الذى يعمل «ميكانيكيا» كنموذج لمئات الألاف من الحرفيين الصغار، يرحل من بلد عربى إلى آخر بحثا عن الرزق، لكنه ولأسباب مختلفة، كوميدية ومأساوية فى آن واحد، يخرج من كل رحلة خاوى الوفاض. حول **أحمد المنسى** يقف الدكتور **فؤاد (عماد رشاد)**، الطبيب الشاب الخارج لتوه من الطبقة المتوسطة، التى صارت فى ظل التغيرات الاقتصادية الطاحنة تعانى من شظف العيش ربما أكثر قسوة من كل الطبقات الأخرى، والفتاة سها **(نهلة سلامة)** موظفة البنك فى إحدى المدن الصغيرة، متمردة على حياتها وتحلم أن تنقذ نفسها من براثن نهايات قريناتها بالزواج المتواضع والدخول إلى سجن لاخروج منه إلا بالموت، والمرأة **دوسة (شويكار)** التى علمت فى شبابها المبكر كراقصة فى الموالد والأفراح الشعبية، ثم احترفت بيع جسدها بعد أن مات زوجها وترك لها طفلتها الصغيرة **فاطمة(ريم)** التى تصاب بفشل كلوى، وهاهى الأم تسعى للبحث عن وسيلة لعلاج ابنتها.

على هامش اللوحة البانورامية ترى بعض لمحات من الرجل العجوز **غمراوى (أحمد عقل)** خياط الملابس البلدية الذى بارت صناعته وكسدت تجارته، والبنا **(محمد لطفى)** الصعلوك المتطلع إلى الثراء عن طريق بيع فحولته للسائحات الطاعنات فى السن، وأخيرا **رامبو (الشحات مبروك)** ابن الفحام الفقير الذى تحول إلى هواية رياضة كمال الأجسام، ينشد فيها التفوق والتميز.

تلك هى اللوحة التى جمعت كل هذه الشخصيات معا، فى رحلة الوهم التى انتهت عند حدود رومانيا، فتصبح الرحلة رمزا للاحتضار والمخاض فى ان واحد، ولاكتشاف الحقيقة وراء أستار الأوهام.

ولعلك قد لاحظت أن السمات الخاصة بالشخصيات، كما رسمها صناع الفيلم تتأرجح بين الواقعية حينا، والرمزية الكاريكاتورية أحيانا، ولقد كان هذا التأرجح هو الوسيلة للهرب من أسر الموقف الدرامى الواحد المستمر طوال الفيلم، فى رحلة التيه، وهو الموقف الذى كان يتطلب جهدا، «دراماتورجيا» فائقا، وصنعة حرفية لن يستطع صناع الفيلم تحقيقها،أو لعلهم لم يحاولوا . فلجأوا بدلا من رصد التحولات الدقيقة المتتابعة داخل الشخصيات ، إلى تعسف التناقض الحاد بين بعضها البعض، أو الاستطراد إلى بعض «النمر» الكوميدية، أو حتى افتعال مشاهد المطاردات والخناقات لإضفاء التشويق على الموقف الدرامى الساكن.

تناقضات وهمية

أصبحت الشخصيات إذن أشبه بالدمى، تستطيع فى أغلب الأحيان أن تتنبأ بتصرفاتها لأنها تكررها المرة بعد المرة فى آلية رتيبة ، فليس هناك مايفعله **البنا ورامبو** إلا اصطياد النساء، ويظل **العجوز غمراوى**



يجـتـر حنينه إلى أسـرته سـواء فى لحظات متعته المختلسة أو لحظات احتضاره، ويسهل على دوسة أن تهيج جسدها فى رومانها تحت وطأة الحاجة، وتقف سها حائرة فى حبها بين أحمد وفؤاد، وهما اللذان اختار لهما الفيلم أن يقفا دائما على طرفى نقيض، حتى فى التافه من الأمور، وإن كان طموح الفيلم أن يجسد التناقض(!) بين طبقتين، حتى لو كان التجسيد يميل إلى المبالغة والكاريكاتورية.

فالدكتـور فؤاد هو ممثل طبـقـة التكنوقراط، المثقف العصبى المتجهم، الذى لابد أن يحمل تحت إبطه كتابا على الدوام، يميل إلى أن ينفرد بقراراته وحده، لكن الأهم هو أنه فى أعماقه انسان شديد الانتهازية، يريد أن ينسلخ عن طبقته ومجتمعه ووطنه انسلاخا، يفتقد القدرة على التواصل الحقيقى مع الناس، كما يؤكد لك الفيلم أنه يترك أصدقاءه وحدهم ليبحث عن مأوى متعللا بأنه مصاب بالبواسير.

دع جانبا هذه السخرية الغليظة، ولتصرف النظر أيضا عن الاكتشاف فى نهاية الفيلم أنه مسيحى من أجل مشهد مجانى يحتضنه فيه أحمد تعبيرا عن الوحدة الوطنية، فليس تصويره على هذا النحو شديد المبالغة إلا وسيلة لتعبير عن الانحياز شديد المبالغة أيضا لفئة «الصنايعية»، كما يجسدها أحمد، ابن البلد الشهم، المباشر فى علاقاته الصريح فى عدائه، الدافىء فى تعاطفه، متسامح وحساس، يطلب أن يقود المجموعة في التيه فيلهمه حدسه(!) إلى الطريق الصحيح، بل إنه أيضا قائد سيارات مغامر يفلت بالأصدقاء من قبضة الشرطة بفضل مهارته وجرأته.

ألا يبدو هذا التناقض بين الطبقتين- إذا جاز أن نطلق عليها تعبير «طبقة»- هو بعض من تراث الماضى الذى يريد صناع الفيلم أن يتمردوا عليه؟. فهذا الطرح للصراع بين المثقفين والجماهير ليس إلا افتعالا لصراع وتناقض لاوجود لهما فى الواقع، فكلاهما فى نفس المأزق والورطة، والانحياز للجماهير- بالطريقة التى صنعها الفيلم لشخصية أحمد- ليس إلا ترديدا لبعض المفاهيم التى تغازل الجانب السلبى لهذه الجماهير، وتنأى بها عن الثقافة والمثقفين.

وفى الحقيقة أن الفيلم بهذا الانحياز المصنوع يقع فى نفس المأزق الذى وقعت فيه أفلام خيرى بشارة السابقة، التى يبدو أنها تحمل إجابات أكثر مما تطرح من أسئلة، وهى إجابات جاهزة قاطعة مانعة، لكنها ولهذا السبب ذاته تفتقد الصدق والإقناع والحياة.



ليس من الغريب أن يحمل فيلم «أمريكا شيكا بيكا» ذلك الضعف الدرامى، أو التشوش الفكرى، ثم ينال النجاح الجماهيرى فى الوقت ذاته، ففيه على الرغم من كل تلك السلبيات رغبة جارفة لمحاولة فهم الواقع، وتناقضاته التى لاتتوقف كأنها الطوفان الكاسح، وفيه إحساس قوى بأن هذه التناقضات على وشك أن تنفجر من تلقاء ذاتها فلا تبقى ولاتذر، كما أن فيه تلك الأمنية المشروعة لدى صاع السينما الجادة للوصول إلى الجماهير، من خلال أبسط الأشكال السينمائية، حتى لو اتسمت بالسذاجة أيضا.

ولم يكن غائبا عن صناع الفيلم أن يستغلوا شعبية «محمد فؤاد» مغنيا لكنه- يسفر- كما اتفقت معظم الآراء النقدية- عن ممثل تلقائى جيد، ومغن شديد التواضع، وربما أصبح التمثيل هو مستقبله الفنى الحقيقى القادم، خاصة وأن معظم الأغنيات التى وضعها الفيلم على لسانه تبدو مبتورة أو مقحمة باسلوب هو أقرب إلى القص واللصق منه إلى الفيلم الغنائى، كما لم يكن غائبا عنهم ذلك السحر الخاص فى اختيارهم لأن تدور الحدوته حول مغامرة مجموعة من رفاق السفر، وهم- على خلفية أجنبية- يمثلون الوطن كله، فى الوحدة والتشتت، والخلاف والاجتماع، وظهور المعدن الأصيل فى الشدائد حتى فى أكثر المصريين ابتعادا عن التصرف الإيجابى، وتلك نظرة رومانتيكية تبدو اليوم أقرب إلى الأمنيات أكثر من اقترابها من الحقيقة، ولعلها قد نالت النجاح الجماهيرى لأنها جسدت حلما يشدنا الحنين إليه، فى أن نرى أبناء الوطن يعيشون التجربة معا، بدلا من بقائهم كما نراهم اليوم تحت طأة الأنسحاق المادى والمعنوى يعيشون مثل الجزر المتنائية المعزولة.

بنفس النظرة الرومانتيكية ظهرت فى مصر لقطات تسجيلية، من خلف عدسات ضبابية، ومن خلال ذكريات الأصدقاء عنها فى الغربة، لكن تلك اللقطات خلقت حالة من الدفء بين الحين والآخر، لتدب الحياة فى أوصال الفيلم التى أصابها الفتور بسبب الركود الدرامى.

وإذا كان من الصعب الفهم أن يلقى الفيلم باللوم كله على شخصية النصاب جابر «سامى العدل» الذى خدع أصدقاء الصدفة التعيسة وألقى بهم فى غياهب الأحراش الغريبة، ليصبح هو المسئول وحده عن المأزق الذي يعيشه أبناء الوطن المستجيرين من الرمضاء بالنار، فإن تلك كانت أيضا الوسيلة الساذجة للاقتراب من الجماهير، حيث يظهر على الشاشة شرير موغل فى الشر، بدلا من أن يخوض الفيلم كما ينبغى له فى تأمل السياق الاجتماعى الكامل الذى أدى إلى هذا المأزق.

لكنك بالرغم من ذلك كله، ولكى تكون منصفا مع سينما خيرى بشارة وأقرانه من جيل المخرجين الشبان الكهول، لابد أن تلمس بنفسك أن هذه الأفلام صادقة مع نفسها فى التعبير عن أزمة عميقة وفى البحث لهذه الأزمة عن مخرج. وربما إذا تأملت السينما المصرية فى السنوات الأخيرة لوجدت بعض الملامح المشتركة بينها وبين السينما المصرية فى أواخر الأربعينات وليس غريبا أن يذكرك محمد فؤاد على نحو ما بعبد العزيز محمود، أو أن يعود أصحاب السينما «الجمالية» إلى ميراث مخرجين مثل حسين فوزى وعباس كامل لكن هناك ماهو أقوى من تلك الملامح المشتركة وحدها، هو الإحساس فى الحالتين أن هناك شيئا ما يحتضر، وشيئا ما على وشك أن يولد، ويطلق صرخة الحياة.

أطباق السطوح... والوجه الآخر من العالم

ماجدة موريس

للسطوح فى بلادنا سحر خاص، وفوائد متجددة، منذ كان موضع لقاء الاحبة من ابناء وبنات الجيران، إلى استقباله للشمس المشرقة والهواء العليل يفك بهما أزمات المحرومين منهما بفعل البيوت المظلمة والحوارى المتلاصقة، إلى ظهور فوائده الاقتصادية من تربية الفراخ إلى تسكين وايواء البشر.

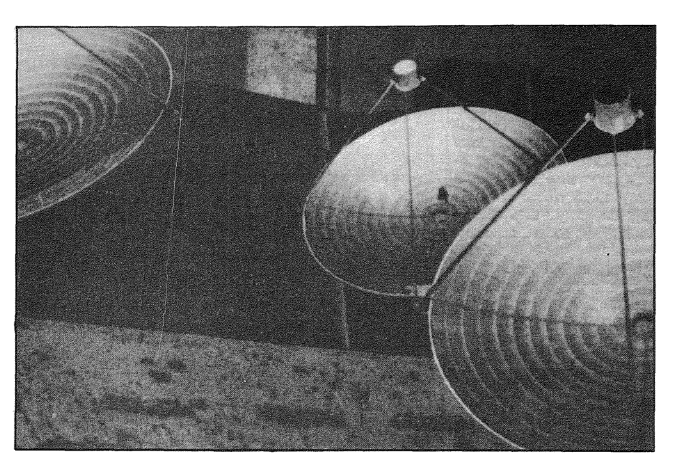
لكن السطوح المصرى، موديل ١٩٩٣، أصبحت له فوائد استراتيجية جمة. بفضله اخترق الناس جدران حدود البلاد الأخرى، واستقبلوا برامج أقمارها السابحة فى الفضاء مملوءة ببرامج التليفزيون من كل صنف ولون، صحيح أن الأسطح التى تتيح لسكانها هذا العبور الكبير هى أسطح ميسورة، وبعضها مجبورة بحكم مهن أصحابها أو تخصصاتهم، لكن المصريين بطموحهم الشديد للانعتاق من «المفروض» و«المقدر» لن يعدموا الوسائل لتسليح أنفسهم بهذا الطبق الهوائى الذى أصبح أسمه بالانجليزية «الدش» وها نحن نرى اعلانات بيعه بالتقسيط المريح تملأ كل الجرائد بأكثر من اعلانات التقسيط للثلاجات والمراوح، مع التسهيلات الجمة -إن هذا «الدش» سيخلص المصريين من الانصياع لما تقدمه قنوات التليفزيون المصرى من مواد، مختومة بخاتم السيادة الأعلامية، التى تعنى وصاية على العقول والقلوب والفكر والنية، ولن نتحدث عنها هنا لأننا جميعا نعرفها، لكننى سوف أتحدث عن الوجه الآخر، بل الوجوه الاخرى العديدة للعالم، لا كما نراه ورأيناه لمدة ٣٣ سنة كاملة، ولكن كما تقدمه تلك المحطات الدوارة التى تحمل برامجها وتلقيها إلينا..

ومن الملاحظ أولا أختفاء الوجوه المليحة المجملة المحملة بالرغبة فى الظهور واستعراض النفس والامكانيات والثرثرة بحجة سرد فقرات البرامج التى سوف نراها بعد ذلك مباشرة. أى **مذيعات الربط اللواتى لاوجود لهن فى القنوات القادمة بفعل «الدش»**. لأن كل البرامج مربوطة ومسجلة ومواعيدها محددة بالدقيقة والثانية لاسبوع قادم وشهر أيضا، وينوهون عنها كتابة وأحيانا مايصاحب الكتابة قراءة صوتية لزوم التأكيد. أما تخصيص شغلانة «للربط فقط والتنويه فذلك مانتفرد به وحدنا.

ومن الملاحظ ثانيا اتجاه البرامج الى المواطن من خلال **التحقيقات وبرامج الشارع** التى تسأل الناس على كل شئ، سواء كان فى القنوات التركية أو الالمانية أو الايطالية والاسبانية، حتى السلع المعروضة فى السوق والاعلانات مطروحة للتساؤل ومعرفة رأى المواطن. الاهم من ذلك هو التنوع المحرك لحواس المشاهد فى المتابعة والتأمل واليقظة.

وهو تنوع يبدأ من نشرات الأخبار الى أساليب تقديم البرامج نفسها إلى فترات الربط السريعة المليئة بالفن والابتكار، إلى استخدام اساليب فنية متعددة أو مزجها لتقديم اعقد المواضيع واكثر أنواع النقاش جدية بدون انتظار نفاذ صبر المشاهد وسعيا لجذب قطاعات أوسع الى تلك البرامج..

أما المثير للأعجاب حقا فهو سرعة التلبية والتغطية للخبر فى أي مكان، ولدى أى مصدر، ففى صباح يوم ١٣ سبتمبر الماضى يوم توقيع اتفاقية غزة- اريحا- نقلت - المحطة -الالمانية (DW) برنامج عن محطة أمريكية جمعت فيه كل المسئولين الامريكيين عن عملية التفاوض بين العرب واسرائيل على مدى ١٥ عاما، جلس بعضهم مثل **زبجنيو بريجنسكى وسكوكروفت ولينوفتش** على المائدة المستديرة فى الاستديو بينما شارك **هنرى كيسنجر** عن بعد من خلال دائرة هوائية نقلت صورته واجاباته مع المحاور التليفزيونى البارع الذى لا أذكر اسمه الآن، وقد أستمر حوار هؤلاء ساعتين كاملتين- حول تاريخ التفاوض بين العرب وأسرائيل بتفاصيل وأراء واجتهادات وأختلافات غاية فى الاهمية، وفى نفس اليوم كانت **محطة التليفزيون الفرنسى (TV5)** تقدم مواجهة بين **ليلى شهيد** سفيرة فلسطين فى فرنسا وسفير أسرائيل هناك، وبأسلوب جذاب أقتسم فيه الاثنان الشاشة ونقلت الكاميرا الذكية بينهما فى حوار هام صحيح أن القناة الأولى لتليفزيون مصر عرضت فى نفس المساء حوارا لعرفات أجراه معه مراسلها فى أمريكا عباس متولى الذى ظهرت صورته كاملة لاول مرة، لكنها لم تقدم تحقيقا قبل الذى قدمته القناة



الأولى للتليفزيون الاسرائيلي لهلة الاتفاقية - ١٢ سبتمبر - حيث قال إثنان من أكثر المعارضين للاتفاقية فى أسرائيل أراءهما، وأفرد لهذه المحاور مساحة واسعة لتنفيذ كل بنودها، بالاضافة طبعا لتحقيق ثان من أمريكا لمحطة المنوعات (MTV) قرر فيه بعض الامريكيين الكبار صدمتهم الشديدة بعد أن ظلوا يناصرون إسرائيل طوال عمرهم ضد الارهاب «الفلسطيني» أيضا فلم ينقل تليفزيون مصر تحقيقا مثل ذلك الذى نقلته محطة (اليوروتيوز) عن ردود فعل الاتفاقية فى قطاع غزة ونابلس ولبنان والاردن وكيف انقسم الفلسطينيون مع وضد الاتفاقية وكان هذا فى مساء يوم التوقيع..

✦ ✦ ✦

الحقوق المدنية.. والثقافة السينمائية

وقبل الاتفاقية بأيام، أتيح لى مشاهدة المؤتمر الذى أقيم فى ولاية المسيسبى الأمريكية بمناسبة مرور ثلاثين عاما على أغتيال مارتن لوثر كينج زعيم السود والمطالب بالحقوق المدنية لهم. وقد نقلت المؤتمر قناة (SSPIN)الأمريكية بكامله، منذ الصباح، وكأننا كنا هناك. وتحدث فيه ممثلون لكل الاقليات فى المجتمع الامريكى، وكل الجاليات التى استقرت هناك عن آمالها التى أحبطت فى هذا المجتمع، وعن أمنياتها. وقال السود ماهو أكثر طبعا، خاصة القس «جيمس جاكسون» الزعيم الذى تحدث عن التمييز العنصرى الذى لازال قويا وعنيفا، وأن الخطوات التى تحققت منذ رفع مارتن لوثر لواء دعوته هى أقل بكثير من المطلوب ولم يكن النقل التليفزيونى لهذا المؤتمر نقلا أعمى، بمعنى أن يضع المخرج الهمام الكاميرا امام الميكرفون ويتركها صماء بكماء تنقل الاصوات والحناجر ،لكنها كانت كاميرا ذكية قدمت بانوراما شاملة للسلوك الامريكى الاحتفالى ،حتى بمناسبة الاغتيال والاحتجاج، وكيف استطاعوا صياغة اسلوب يخصهم وطقوس تميزهم بعض النظر عن المناسبة ذاتها، ففى المؤتمر قدمت مغنية سوداء دعمها للمطالبة بالحقوق المدنية بالغناء القديم وأخر بنوع من التصفيق المنغم.. لم يشعر أحد بمرور الوقت أو جفاف المادة.

وبالطبع هناك أشياء أخرى غير البرامج الاخبارية والسياسية. فهناك المنوعات التى تغرى الشباب بالتوقف امامها من خلال إغراء التجديد والثراء البصرى والسطوة الأعلامية المتوافرة لما يسمى أغانى القمة THETOP. لكن نفس القناة الشبابية جدا واسمها القناة السوبر SUPER CHANNEL تفاجئنا فى مساء الاحد ببرنامج كامل ومتنوع من الافلام الروائية القصيرة التى أخرجها شباب أو حصلت على جوائز التفرغ فى اكاديميات السينما ومعاهدها، افلام البكارة والموهبة لمخرجين من المانيا وبولندا وروسيا وفرنسا وكل البلاد. لاتزيد مدة الفيلم عن نصف ساعة، ولايوضع فى اطار من الثرثرة أو الوصاية النقدية وانما يقدم باعتباره فنا محترما لهذا الشباب الذى يفضل الاغنية والاستعراض القصير... وغير السينما البرامج الوثائقية الهامة والرائعة مثل ذلك البرنامج الذى قدمته محطة التليفزيون الايطالى (الراى) حول موسوليني وصعود وسقوط الفاشية وبشكل موثق وممتع.. تلك فقط كانت بعض ملامح من اطباق التليفزيون الاجنبية التى ترى العالم بشكل آخر، مختلف وواسع وملئ بالتنوع والجهد المبدع الخلاق..و

أصعب دورات المهرجان التجريبي

ومأزق المسرح المصري

عبلة الرويني

للدورة الخامسة لمهرجان القاهرة للمسرح التجريبى، خصوصيتها الصعبة وأهميتها المضاعفة كضرورة ثقافية وسياسية فى آن واحد..

فمع أول سبتمبر الماضى وخلال ١٠ ليال شهدت القاهرة احتفالها الثقافى المسرحى.. شارك فيه أكثر من ٤٠٠ مسرحى عربى وأجنبى و٣٤ دولة، فى ظل أوضاع أمنية استثنائية، وظرف تاريخى معاد.-فى اتجاهاته المتطرفة السائدة- للمسرح والفن والثقافة، وتتزايد خلاله المحرمات والتحفظات.

وصاحب المهرجان اعتذارات أوروبية جماعية مفاجئة بالغت فى تصوير الحوادث الإرهابية فى شوارع القاهرة حتى أن صحيفة (**سفيسكا ديجبلاديت**) السويدية نشرت فى أحد عناوينها قبيل أيام من المهرجان (**الإرهاب يهدد ضيوف مهرجان القاهرة**) وهكذا وصلت فى اللحظة الأخيرة إلى د.**فوزى فهمى** رئيس المهرجان برقية عاجلة من السويد:

(نأسف لإبلاغكم بقرار فرقة مسرح بيرو بعدم الاشتراك فى المهرجان بسبب استمرار الحركة الإرهابية فى القاهرة، لقد انزعجت الفرقة لما حدث وأصبح من الضرورى اتخاذ هذا القرار المؤسف..)!

ولنفس الأسباب اعتذرت وتغيبت دون اعتذار كل من **(اليونان- البرتغال- فرنسا- الكاميرون- قطر- اوركرانيا)**

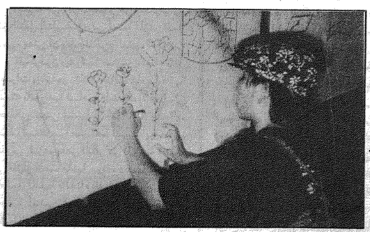
وهو ما انعكس بالفوضى على جداول وتواقيت عروض المهرجان.. واربك الفكرة الرئيسية التى اختارها المهرجان عنوانا لدورته الخامسة وهى **(التجريب على مادة كلاسيكية)** فعروض الدول المعتذرة فى أغلبها كانت تجربها مسرحها على المادة الكلاسيكية **(اليونان: مسرحية الفرس)**، **(السويد: مسرحية هاملت)**، **(البرتغال: مسرحية انتيجون)**، **(فرنسا: مسرحية روميو وجولييت)** وهو ما كان يعنى بحضورهم حقلا تطبيقيا للمفهوم المطروح للبحث والدراسة.

وفى اختيار عنوان **(التجريب على مادة كلاسيكية)** محاولة لكسر مأزق المهرجان الذى اشتهر طوال أعوامه الخمس السابقة بربط التجريب بالرقص والحركات التعبيرية الصامتة، وإلغاء النص المسرحى.. وهو أيضا محاولة لتحديد مفهوم يقضى على فوضى وعشوائية العروض المسرحية المتنافرة والتى لم تجتمع خلال الأعوام السابقة على تحديد واضح لمعنى النجريب ودوره ووسائله.

والتجريب على مادة كلاسيكية درسا وإطار عمل أراده المهرجان لإسقاط كل شكلية تجريبية ، حيث لاتجريب بلا محتوى ولاتجريب فى الفراغ..فمن مكونات الشرط التاريخى- كما يرى د.**فوزى فهمى** رئيس المهرجان **(إن الماضى حاضر فينا، وأن كل مبدع هو جواب على الإبداعات السابقة)**.

لكن الدرس المفهومى الذى اختاره المهرجان، لم يجد الصدى الواسع، ولم يحقق ما كان منتظرا منه من محاولة للتقارب والتفاهم حول مصطلح التجريب، والذى ظل عموميا وإطارا مفتوحا للتحاور والابتكار والجدة وكسر التقاليد بينما تناقض العنوان بافتتاح المهرجان بالعرض المسرحى الراقص**(سقوط ايكاروس) إخراج وليد عونى**،وبالعديد من العروض الصامتة التى ألقت بعيدا بالنص المسرحى مقتصرة على الرقص والحركات التعبيرية حتى أن لجنة التحكيم الدولية قامت باستبعاد الرقص من التقييم الموضوعى لعروض المهرجان.

وفى الوقت الذى تسببت الاعتذارات المسرحية فى عدم توافر مادة تطبيقية من رصد خطوات التجريب وتطورها وأساليب التأويل المختلفة للمادة الكلاسيكية..بدا الخلاف نظريا أكثر منه إجرائيا. على حين أن



سنغافورة فرقة الممارسة المسرحية عرض يوم قابلت فيه الأمير

(التجريب) فعل إجرائي أكثر منه فعلا نظريا معرفيا.. إنه المعمل الذي يتم خلاله اختبار المادة المسرحية للوصول إلى إضافات جديدة مبتكرة.

في رأى الناقد الانجليزى مارتن إسلن أن التجريب على مادة كاسيكية لايجب أن يطاول النص وإنما يقتصر فقط على الوسائل والتقنيات..بينما يرى المؤلف الفرنسي أرمان جاتي أن ادخال العمل الكلاسيكي في حركة الحاضر يعنى ربط المعرفة التي لدينا بالخط الذي منه تفجر العمل .

أما الناقد المغربى عبد الرحمن بن زيدان فيرى أن قراءة مضمون المسرح تحكم معرفتنا العربية المسرحية، وهى قراءة تصادر فعل الكتابة وتحجم من قوة التمسرح والمسرحية في غياب مقاربة مكونات المسرح.

أما عروض المهرجان التي استندت على النصوص الكلاسيكية فقد تجاوزت تعريف مارتن اسلن حين اعادت تركيب وتفكيك النص المسرحي الكلاسيكي بتقنيات وتشكيلات جديدة على المشهد المسرحي حاولت خلاله فك الاكليشيهات وكسر قدسية النص لفهم لغات أخرى في علاقتها المتشابكة باللغة المكتوبة..كما فعلها العرض الأسباني (حلم ليلة صيف). والعرض الهولندى (فاوست) والعرض الألماني (انتيجون).

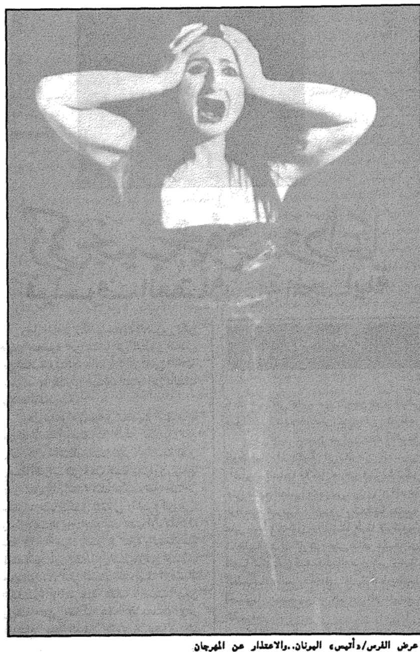
أما العرض المصرى (ماكبث) فلم يرق إلى مستوى مقاربة النص الشكسبيرى بعد أن أفرغه تماما من رؤيته المتماسكة دون مقدرة على صياغة رؤية واضحة..فبدا مشوشا هشا ينتمى إلى شكلية حركية مقلدة لاتمتلك مقومات التأثر والتأثير بعد أن عزلت الشكل والرؤية عن كل سياق تاريخى أو اجتماعى..

إنه التجريب في الفراغ، و معزولا عن كل المفاهيم والواقع ولهذا وصفته لجنة التحكيم الدولية بانه تجريبية مدرسية لاتساوى شيئا.

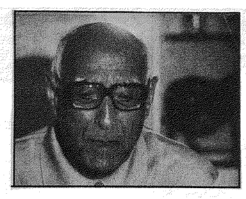
وبينما استطاعت بعض الفرق المسرحية العربية(البحرين، السعودية، ليبيا) والتي لم يتأسس لديها مسرح بعد ولاتمتلك تاريخا مسرحيا بالقياس للتاريخ المسرحي المصرى(النسبى) أن تحظى بالإشادة من لجنة التحكيم الدولية.. واحتكرت الممثلات العرب (سوسن أبو عقار- سوريا) (وجليلة بكار وصباح وفاطمة- تونس) كل جوائز المهرجان..خرجت مصر كما كل عام من كل التقييمات والإشادة.

ولعل ٥سنوات هى عمر المهرجان دون أية إشارة إيجابية لعرض مسرحى مصرى، هو تسليط للضوء على حقيقة واضحة هى أزمة الواقع المسرحى المصرى وانهياره، وهو المشهد المتكرر كل عام، حين يكتشف جميع المسرحيين والمسئولين أن لامسرحيات صالحة لتمثيل مصر بالمهرجان أو صالحة لافتتاح المهرجان، ليتم تلفيق مسرحى سريع يكشف عن غيبة المنهجية والتخطيط في العمل المسرحي، وغيبة الحركة المسرحية القادرة على الاحتكاك والتأثر وتطوير الذات معرفيا. إننا نقدم المهرجان التجريبى دون أن نمتلك تقاليد مسرحية أو إمكانيات أو أدوات تضعنا بعافية على خشبة المسرح.. ليواجهنا المهرجان كل عام أمام أنفسنا دون قدرة على التطوير والمراجعة.

ومن لايتقدم يتراجع كما ذكر رئيس المهرجان في كلمته الافتتاحية. ونحن متراجعون.. متراجعون!



عرض الفرس/«أتيس» اليونان..والاعتذار عن المهرجان



زكى نجيب محمود.. وداعًا
فيلسوف العقلانية المحايدة

فريدة النقاش

رحل المفكر والفيلسوف العربى زكى نجيب محمود عن عالمنا فى الشهر الماضى عن ثمانية وثمانين عاما بعد أن أغنى المكتبة العربية بما يقارب أربعين كتابا من تأليفه بالاضافة للترجمة.

رحل مفكر موسوعى تشعبت اسهاماته من الفلسفة- إهتمامه الأول- للأدب والفن والتراث، فامتلك بذلك حجر الفلاسفة الذى يحول التراب الى ذهب كما يقولون، ولعب دورا تنويريا رائدا لاشك فيه حين خاض معاركه ضد الكسل العقلى والخنوع الروحى، ودعا لاعمال روح النقد منذ كتب أول مقال له سنة ١٩٢٧ حيث واصل الكتابة والبحث منذ ذلك الحين دون انقطاع يقول زكى نجيب محمود..« أننى إستهدفت بهذه الاعمال الكثيرة والمتنوعة هدفا بعينه يمكن رؤيته من خلال هذه الاعمال وهو **الدفاع عن العقل والحرية معا».** ثم يضيف فى حوار له مع الناقد **عبد الرحمن أبو عوف** «أننا لو نظرنا نظرة مدققة فى صميم حياتنا لوجدنا أنها حياة يكاد يمتنع فيها العقل والحرية معا..»

ويقول الدكتور فؤاد زكريا أن كتاباته كلها كفاح فى معركة واحدة طويلة متصلة، هى معركة الدعوة الى الانضباط فى الأفكار والتدقيق فى الاقوال، واخضاع الأحكام الشائعة للفحص والاختبار. وهى الفكرة التى يؤكدها الدكتور ماهر شفيق فريد فى قوله إن «زكى نجيب محمود» ينتمى لجيل «حرص على إتقان العمل، وتحرى الدقة، وعدم تعجل الثمار..»

وزكى نجيب محمود فى رأى فريد بكلمة واحدة هو- الى جانب عبد الرحمن بدوى أعظم قمة فلسفية شهدها الفكر المصرى فى عصرنا»

وزكى نجيب محمود هو أبرز دعاة الفلسفة **الوضعية المنطقية فى الوطن العربى** وأغزرهم إنتاجا بلامنازع وهى فلسفة تركز على المنهج العلمى التجريبى، وترى أن المعرفة الواقعية تجريبية بالضرورة وصدقها يعتمد على مبدأ التحقيق والفلسفة طبقا للوضعية المنطقية تترك كل شئ على ماهو عليه، أى أنها تكتفى كما قال ماركس واصفا الفلسفات السابقة على المادية التاريخية الجدلية بتفسير العالم دون العمل على تغييره.

كذلك فإن الوضعية المنطقية بإقتصارها على تحليل اللغة دون التعرف على ماتعبر عنه اللغة وتحليله بدوره، يؤدى حتما لنفى أى دور للفلسفة فى تغيير الواقع أو التطلع لعالم أفضل. كذلك تغيب عنها القراءة التاريخية للفكر البشرى فى كل البلدان والمراحل، وهو الغياب الذى أدى بأهم **فلاسفة الوضعية المنطقية فى الوطن العربى الى قراءة التراث العربى الاسلامى قراءة انتقائية وتوفيقية فى أغلب الأحيان** حيث برزت نظرته الثنائية التى تصنف كل ظاهرة فى العالم الى وضع ونقيض لاعلاقة، بينهما الا التضاد المطلق.

وبالرغم من هذه المحدودية فى آفاق الوضعية المنطقية ونزوعها البراجماتى النفعى الذى يمكن ترجمته كما يقول محمود أمين العالم الى شعار «واللى تكسب به العب به فقد دفعت جهود زكى نجيب محمود وتلاميذه فى اتجاه تأسيس صرح العلمانية التى تقاتل الآن واحدة من أهم معاركها، حين أكد فى كل كتاباته على أن «**مجال الايمان الدينى مختلف عن مجال التفكير المقيد بمنطق العلم..» وإن «نهوضنا مما نحن فيه من تخلف عن ركب الحضارة العصرية مرهون بتغيير المنهج لتكون الكلمة الأولى والأخيرة للتجربة العلمية..»** وحيث لاينبغى أن يكون هناك سلطان على العقل إلا العقل نفسه.

ثم تأسيس منهج للنظر العقلى المتحرر. من العاطفة للتراث العربى- الاسلامى حتى نكون قادرين على تملك ماضينا والسعى لإبداع حاضرنا.

ويرى **د. حسن حنفى** أنه بالرغم من أن المشاريع العربية المعاصرة فى كثير منها مازالت مرتبطة بثقافة المركز، الا أنها ليست تابعة لها، أحيانا تأخذ مذاهبه ومناهجه كأداة للتحليل، ومع ذلك فهى تدل على رغبة دفينة فى الابداع، وفى التعبير عن الواقع المحلى، وعن استعمال ثقافة الآخر من أجل تجديد مسار الأنا..»

ولهذا يستخلص «فؤاد زكريا» من إرتباط مشروع زكى نجيب محمود بالفلسفة الوضعية المنطقية إمكانيات جديدة «فالربط بين الوضعية المنطقية وبين تيارات غربية محافظة قد يكون صحيحا من الناحية النظرية، وخاصة اذا تأملنا النتائج التى تترتب على هذه الفلسفة فى نظرتها الى المجتمع، ولكن أستاذنا لم يكن يعنيه من هذا المذهب إلا جانبه النقدى فحسب : **أعنى ذلك الجانب الذى يساعد على تطهير الفكر من التكاسل والتراخى..».**

لقد دأب على تحريك الساكن وإثارة الأسئلة وخوض المعارك بدعوته الملحة لأعمال العقل نشدانا للحرية. ذلك «لأن الناس- **كما أكد الفلاسفة منذ حدثنا أفلاطون عن سجناء الكهف- يرتاحون للمألوف، ويسكنون الى الشائع، ويبغضون من يخرجهم من ليل الاذعان والتسليم الى فجر التساؤل والنقد ثم يصعدبهم الى نهار الحقيقة الساطع.** ومن هنا كانت تلك المعارك التى لاتنتهى والتى خاضها أستاذنا خلال كفاحه من أجل التنوير لامع

القراء المتزمتين فحسب، بل مع اعداد لايستهان بها من قادة الرأى الذين لاتزدهر دعواتهم الاوسط عقول رفعت الرايات البيضاء، ولم تعدلها من وظيفة سوى التصديق الخامل. » كما يقول الدكتور فؤاد زكريا.

ومع ذلك فإن محدودية النظرة الوضعية للواقع الاجتماعى أدت بالتالى لمحدودية الأثر التنويرى لاسهامه الذى يتضاءل.

أمام إسهام الجيل السابق فقد اهتم الجيل السابق من مفكرى التنوير بالتغيير الاجتماعى اهتماما موجبا إنعكس فى كتاباتهم ونشاطاتهم العملية فانشأ لطفى السيد جامعة وكرس طه حسين جزءا كبيرا من جهده لنشر التعليم وتحسين آدائه. ولكن زكى نجيب محمود انطلق من تصور سرعان ماكشف الواقع زيفه، الا وهو أن القضية الاجتماعية قد حسمت بما أنجزته ثورة يوليو ولذا لم تحظ مسألة العدالة فى توزيع الدخل أى «حتى نشر التعليم وتطويره باهتمام حقيقى فى مشروعه الفكري».

ومع ذلك، وبالرغم من جدة أفكاره وجرأتها وماتميز به أسلوبه فى الكتابة من مقدرة على مخاطبة الجمهور العام خروجا على الحدود الأكاديمية الضيقة . فنستطيع أن نقول أن حصاد عمله لم يتجاوز عملية إعادة انتاج المأزق الشامل على الصعيد الفكرى، فكل قضايا أول القرن مطروحه علينا من جديد ولنقرأ «نصر حامد أبو زيد» وهو يحلل لماذا فشل خطاب المنورين الأوائل بدليل أن كل القضايا التى طرحوها مازالت تتجدد وكأننا ننطلق من نقطه الصفر يرد «نصر» فشلهم «لأنهم مارسوا التجديد على أساس نفعى لتحقيق مهمة تقبل الحضارة الأوربية، سالكين فى منهجهم التلفيقى نفس منهج السلفيين فى تأويل الاسلام لرفض هذه الحضارة وإقامة الدولة الدينية وذلك لعجزه عن انجاز وعى علمى حقيقى بالتراث الدينى الذى تحول الى منطقة محرمه تتأبى على التحليل..»

أليس هذا هو مافعله زكى نجيب محمود حين غير أسم كتابه من خرافة الميتافيزيقا الى الموقف من الميتافيزيقا فى أخر حياته.

بل إنه قد أوقع هو نفسه كمفكر فى تناقضات عميقة على صعيد الممارسة فرغم دفاعه المجيد عن العقل والحرية لم يجد غضاضة فى أن يخوض المعركة ضد الشعر الجديد إلى جانب العقاد وقال فى رفضة لهذا الشعر «أنه لايبرز الطابع القومى المميز للأمة، وأنه لابد من اطار دائم للشعر يحفظ لها شخصيتها المستقلة، وأن هذا الشعر يستقى مصادره من منابع غير عربية وغير إسلامية..»

وحين صدر قانون العيب الذى تعتبره الحركة الديمقراطية قانونا مقيدا للحريات بكل المقاييس يضع بذرة مكارثية خبيثة فى الواقع السياسى الثقافى، كتب زكى نجيب محمود مقالا يؤيده وأن بتحفظات.

وفى الثمانينات قامت معركة بينه وبين الشيخ محمد متولى الشعراوى على صفحات جريدة الأهرام حول الدين والخرافة شارك فيها الدكتور «يوسف ادريس» وسرعان ماانسحب المفكران العلمانيان أمام قوة الهجوم باسم الدين على أفكارهما التقدمية المستنيرة حول التأويل والخرافة. ولم يكن الانسحاب مرة أخرى تعبيرا عن حدود الشجاعة الشخصية للكاتبين بقدر ما كان تعبيرا عن ازدواجية الطبقة التى لاتريد أبدا أن تفتح طريق الفكر الحر أمام الجماهير المريضة، أو تجعل من المفكرين الأحرار رموزا منتصرة اضافة إلى أن الكاتبين آثرا السلامة على الصعيد الشخصى خاصة وأن جناحا لايستهان به من الرأسمالية المصرية التابعة فى الحكم وخارجه لا يتورع عن استخدام الدين لقمع الجماهير.

وخلاصة الأمر إن إخفاق مشروعه التحديثى الجزئى ليس إخفاقا شخصيا ولكنه تعبير بليغ فى دلالته عن اخفاق البورجوازية فى التحديث أى فى التحول لرأسمالية عصرية مستقلة ، ولفشلها فى حل أى قضية تصدت لها حلا شاملا وجذريا ، من قضية الاستقلال الوطنى وصولا الى قضية الفلسفة وأحد موضوعاتها الرئيسية الحرية الانسانية.

لذلك سوف نقرأ بأسى ودهشة دعوة الفيلسوف العربى الراحل المتكررة التى ترى «.. الجواب الواحد الواضح هو أن تكون مصر قطعة من أوروبا كما أرادلها إسماعيل وكل من يريد لها النهوض...» لأنه اذ كتب ذلك وأكده مرة أخرى وثالثة.. لم يلتفت للخراب الذى أحدثته عملية الالحاق بأوروبا فى عهد إسماعيل، ثم الالحاق بأمريكا فى عهدى السادات ومبارك ثم والتأييد لاتفاقيات كامب دافيد لانها تقيد ربط مصر بالغرب. فمسألة الحرية فى منظومته الفكرية لاتتجاوز حدود الفكر الفلسفى ونقاشات المثقفين، الى الحرية بمعناها الأشمل أى التحرر من الاستعمار والاستغلال الطبقى وصولا لسطوة الميتافيزيقا.

لقد حكمته فى النظرة للتراث فكرة ثلاثية الأبعاد تقوم على الانتقاء والاستخدام، ولم ينشغل أبدا بعملية إنتاج معرفة علمية بهذا التراث وكيفية نشأته وطرائق فعله فى الحياة العقلية والروحية للعرب سواء فى القرون الماضية أو فى حاضرهم اذ قضى وقتا طويلا يبحث «عن نقاط يلتقى فيها تراثنا بجوهر العصر الحاضر..» أى أنه كان بحثا عن لقاء على أرض التجريبية الخالصة المحايدة.

وانتهت به هذه المحاولات الى النظر للتخلف العلمى والحضارى العربى باعتباره تخلفا فى بنيه الفكر والعقل ليلتقى بذلك مع تيار رئيسى فى الاستشراق يرى الشرق شرقا والغرب غربا بسبب الاختلاف العرقى والبيولوجى والعقلى.

وكان «زكى نجيب محمود» وقد ضع مجموعة من الاستحكامات القوية بين فكره الوضعى التجريبى وعقلانيته المحايدة من جهة، وتراث الفكر المادى التاريخى من جهة أخرى، باضافاته التى لايمكن تجاهلها ، واتجاهه لحل المسألة الفلسفية حلا ماديا شاملا كل الجوانب، وهى جميعها استحكامات طبقية اذ أن زكى نجيب محمود هو واحد من مفكرى البرجوازية العربية الكبار.. فعقلانيته المحايدة هى انحياز صريح لبرجوازيته كما سبق القول التى لم تغضب عليه أبدا فهو ابنها البار وضمير أزمتها المستحكمه، بقدر ماهو ابن الوضع العام فى مرحلة تاريخية كاملة. من ملامحها عجز الطبقة العاملة عن بلورة فلسفة متكاملة أنه بيت البورجوازية الطبيعى بجلالها وتدهورها وطرقها المسدودة نهت ماهو إيجابى وماهو سلبى فى تجربتها الفكرية ورؤيتها للعالم ومحدودية أفقها ، فكما يقول ماركس «لايخرج الفلاسفة من الأرض كما تخرج النباتات الفطرية، وإنما هم ثمار عصرهم وشعبهم، وهم العصارة الأرفع شأنا والأثمن ، والأبعد عن أن ترى والمعبرة عن نفسها بالأفكار الفلسفية. إن الروح الذى يبنى الأنظمة الفلسفية بعقول الفلاسفة هو نفسه الروح الذى يبنى السكك الحديدية بأيدى العمال. فليست الفلسفة خارجة عن العالم، كما أن الدماغ- وأن لم يكن فى المعدة- ليس خارجا عن الانسان..»


بصراحة الجو مليش وأنا خايف لنتصادر.. تيجوا نبعت الجورنال فاضي كده
للحكومة يكتبوا فيه اللى هما عايزينه و يرجعوهولنا تانى .. ؟!!
عمرو سليم



الإلهى.. والوضعى

كثر فى الأونة الأخيرة استخدام تعبير القوانين الوضعية، مما يفيد أن تلك القوانين تقابلها قوانين غير وضعية وضعها الإله أو الرب، وتستخدم التيارات السياسية التى ترفع راية الإسلام لتكريس هذا الوعى المزيف لدى الجماهير، ويستخدمون تلك المقابلة بين ماهو إلهى وما هو من وضع البشر للإيحاء بأنهم عندما سيحكمون فإنهم سيحكمون بقوانين الله وباسمه وتحت رايته، وهذه المقابلة فى أساسها مغلوطة وتستخدم لأغراض سياسية ، فجميع القوانين سواء المتخذة من الكتب السماوية أو من مصادر أخرى هى قوانين وضعية، بمعنى أن الشرائع عندما شرعت للناس القوانين لم تأت بشىء يخالف أعراف المجتمع ونواهيه لذلك قال الله للرسول (خذ العرف وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين).

أى أن الله قد أمر رسوله بأن يأمر بما تعارف عليه الناس.

وعلاوة على ذلك فنحن نرى أن جميع القوانين المصرية مطابقة للشريعة وأحكامها ففى المسائل المدنية على سبيل المثال هناك قاعدة لا ضرر ولاضرار وهى تقابل المادة/ ١٦٣ من القانون المدنى التى تنص على أنه (كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم مرتكبه بالتعويض) والقرآن يأمر بأن نوفى بالعقود والقانون المدنى يجعل العقد شريعة المتعاقدين.

كما يوجد فى الفقه الإسلامى قاعدة الضرورات تبيح المحظورات وهو مايقابل فى القانون المدنى نظرية الظروف الطارئة والأمثلة عديدة فجميع القوانين المدنية لاتخالف الشريعة، وقد ثار الخلاف حول الفائدة على اعتبار أنها هى الربا المحرمة شرعا، ولكن حقيقة الأمر تخالف ذلك إذ أن الربا المحرم شرعا هو الذى يكون بين شخصين ويتضاعف أضعافا مضاعفة وينتهى باسترقاق المدين، ولكن الفائدة فى القوانين المصرية التى تعد بمثابة تعويض عن تأخير الدفع للدين من ٥٪ إلى ٧٪ تخالف ذلك.

وأحكام الشريعة مطبقة بالكامل فى مسائل الأحوال الشخصية والمواريث والوصية والقوانين الجزائية هى كلها من سبيل التعزيرات لاستحالة تطبيق الحد لسبب أو لآخر.

وفى مسائل الإثبات فى المواد المدنية والتجارية توجد آية واحدة تنص على أنه (ياأيها الذين أمنوا اذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه» سورة البقرة. وهذا مرافق لنص المادة /٦٠ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية التى تقرر أن التصرف القانونى الذى يزيد نصابه عن حد معين لايثبت إلا بالكتابة) والأمثلة على ذلك عديدة.

أما القول بأن القوانين المصرية منقولة عن القوانين الفرنسية ، فذلك محض جهل وادعاء مزيف، فالقوانين الفرنسية قد نقلت أصلا من القانون الرومانى وهو قانون الشعوب وهو يعد تقنينا لكل الأعراف والعادات والتقاليد التى كانت سائدة فى ايطاليا واليونان وفرنسا والشام ومصر، وعند وضع القوانين فى عهد نابليون اعاد الفقهاء الفرنسيون صياغة قواعد القانون الرومانى بما يتناسب مع عصرهم مع إضافة ما استجد من متغيرات، وعندما أرادت مصر القيام بنهضتها القانونية عام /١٨٨٣م بعد إنشاء القضاء الوطنى أخذت من القانون الفرنسى ما يتلاءم مع أعرافها وتقاليدها وشريعتها، واستعان المشرع المصرى بالتنظيم والتبويب والصياغة، كما نستعين حاليا بكل وسائل التكنولوجيا.

إذن القول بأن القوانين المصرية منقولة من القوانين الغربية هو قول عار من الصحة، وحتى أن صح فهو لايعيب القوانين ولايخالف الشريعة طالما يتماشى مع حاجات المجتمع.

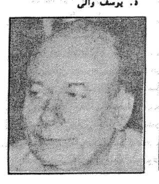
أشرف دهشان
المحامى - الاسماعيلية.

العروبة والشرق أوسطية

لمصلحة من إقامة السوق الشرق أوسطية ومن هم أعضاؤها ؟ لانجد من الندوات والصحف سوى لف ودوران ولا إجابة مباشرة، وإنما محاولات تجميل ولكن «إيه تعمل الماشطة فى الوش العكر» فالتعاون المصرى الاسرائيلى فى مجال الزراعة، تطالعنا بشأنه الصحف على لسان خبراء متخصصين بكلام كثير عن البذور القاتلة للأرض والمبيدات المسببة للأمراض الفتاكة مما أدى إلى فشل زراعات كثيرة وتراجعها فى الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الاسرائيلية (البطاطس- الموالح) واستطاع اللوبى الصهيونى فى وزارة الزراعة مد نفوذ الصهيونية الى مختلف نواحى الشئون الزراعية. وفى مجال السياحة يستخدم السياح الاسرائيليون منشورات وبيانات توزع على السائحين لجذب السياحة إلى إسرائيل بدلا من مصر، بخلاف تهريب المخدرات والعملات المزورة إلى مصر، ويجدون فى الصهاينة العرب من يساندهم ويتحمس لهم.

وفى هذا المجال أدعو جامعة الدول العربية إلى تنشيط

د. يوسف والى



المعاهدات والمواثيق العربية الداعية إلى تنظيم التبادل العربى-وهو ما يؤدى لخلق سوق عربية مشتركة بديلة للسوق الشرق أوسطية، وأقترح البدء بعدد من الدول العربية لأنه من سابع المستحيلات الآن التوصل لاتفاق عربى كامل وأسأل المؤيدين للسوق الشرق أوسطية، هل ضاعت حمرة الخجل من وجوهكم؟.وهل سيكون عدد القذائف الصهيونية على لبنان من حساب السوق؟ أم سيستورد العدو الرصاص المطاطى من الدول العربية لقمع أطفال الحجارة؟ قليلا من الإحساس بالمسئولية القومية، فلدينا من الإمكانيات مايكفى لتحويلنا إلى أمة مصدرة، لأمة منهوبة. لقد ساعد ليبيا على تحمل الحصار الأمريكى حدودها مع مصر وتونس..أفيقوا يرحمكم الله!

غريب الشيخ
اسكندرية- الدخيلة

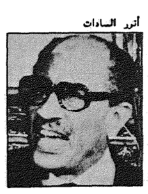
السلطة تستفيد من الارهاب

قضية الارهاب طالما تؤرقنا وتضيف إلى أعباء الوطن أعباء جديدة قد يطول الوقت للقضاء عليها. وادعاء السلطة بأن الارهاب مرتبط بالجماعات المتأسلمة فقط هو ادعاء خاطىء. فالإرهاب هو إرهاب السلطة أولا ثم إرهاب الجماعات المتسترة بالدين ثانيا، والثانى نتيجة حتمية للأول وتصفية لحسابات قديمة.. فالارهاب كان وسيظل موجودا فى فكر وأيديولوجية هذه الجماعات منذ الأربعينات وقبلها، وليس كما يتحدث الإعلام الحكومى وبعض المثقفين بأنه جديد على مصر المحروسة. كان الإرهاب موجودا دائما، لكن كان ينشط أو ينحسر من ظرف لآخر. وبدأ نشاطه يصبح خطرا حقيقيا منذ السبعينات عندما استعانت بهم السلطة القائمة آنذاك لضرب اليسار ثم ما لبثوا أن وجهوا ضربتهم لرأس السلطة ذاتها (مقتل السادات) . والنظام الذى بدأ وقتها سياسة الانفتاح واستمر فيها حتى الآن ليفتح أبواب مصر على مصراعيها أمام الفساد والانحطاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والأخلاقى، يقوم بهذه الهيصة الاعلامية والحملات الأمنية العشوائية حتي ينسى الناس ما يفعله بهم وبمصر ويمرر فى هذه الهيصة بعض صفقاته المشبوهة مثل بيع ثروة مصر القومية القطاع العام، وإصدار قانون النقابات المهنية وقانون الإرهاب وغيرهما.

إن الحكومة لم تعلن مسئوليتها بأي درجة عما يحدث، وتناست التفاوت الكبير فى مستويات المعيشة والذى يزيد كل يوم، ونسيت الفقر والجهل والمرض، هذا الثالوث الكفيل بتدمير أية أمة وأي وطن فى زمن قياسى، ونسيت أن ٦٨٪ من الشعب يعيشون تحت خط الفقر، و٣,٥ مليون عاطل ضحايا سياسات اقتصادية متخلفة..ثم يرتفع عويلها بعد ذلك صارخة إرهاب..إرهاب!.

وليس معنى ما سبق أنى مع هذا الطرف ضد ذاك بل أننى

أنور السادات



أرفضهما معا فكلاهما يحرف النضال الوطنى عن خطه المفترض والذى ينبغى أن يكون ضد الامبريالية والصهيونية ويصرف أنظار المواطنين عن أعدائهم الحقيقيين بخلق أعداء وهميين، مما يسهل لأية جهة اختراق الوطن وتدميره.

أحمد ابراهيم مصطفى-موظف بمحكمة اسكندرية الابتدائية.

السلفية السلطوية

تتبارى الحكومة مع الجماعات الاسلامية فى تقديم المسكنات للمجتمع الذى يعانى حالة من المرض سببها الحكومة وسياساتها، وهى لاتريد علاجها ، وتكتفى بالمسكنات التى تزيد الحياة سوءا. المباراة مع الجماعات الاسلامية تتم عبر اذاعات خاصة للدين وبرامج مزدحمة فى الراديو والتليفزيون والمساجد(وكله أكل عيش) إلى أن قويت شوكة الفكر السلفى المتخلف السلطوى البعيد عن جوهر الأديان، المرتد إلى الاتباع لا الابداع، وإلى الفقية المعصوم بدلا من العالم المجرب! وترك الأمر لإيران تدعم بناء مقرات لأحزابها فى كل شارع وحارة فى الأحياء الشعبية بمصر(مساجد وعيادات ومدارس) مدعمة بكافة الأجهزة تؤازرها المطابع التى تطبع أفكارهم يوميا- خاصة أيام الجمعة- وأصبح سهلا للقائمين على هذه المقرات استيعاب الصبية والأطفال والشباب عن طريق الهدايا والدروس المجانية والنقود، وبدلا من أن يتحول هؤلاء إلى دم يجرى فى عروق المجتمع، تلتقطهم تلك المقرات بعد أن يكونوا قد انضموا إلى جيش العاطلين بسبب سياسات الحكومة، التى تواجههم بدورها بالطرق الأمنية (أى المسكنات) لا بالعلاج الشامل!

عبد الله الخطيب-دمنكة -دسوق-كفر الشيخ

حسين كامل بهاء الدين



التعليم العشوائى!

١٣طالبا مفصولين من شعبة التعليم الابتدائى أدبى بتربية أسيوط يلجأون لوزير التعليم د.حسين كامل بهاء الدين لإنقاذهم من الفصل نتيجة نظام التعليم العشوائى ولإصلاح مسار التعليم فى إحدى الجزئيات التى تكشف عنها تجربتهم. المفصولون استنفذوا مرات الرسوب لسقوطهم فى مواد العلوم والرياضيات رغم أنهم بالقسم الأدبى، لأن التخصص يبدأ من السنة الثالثة! ويتساءلون لماذا لايتم التخصص من السنة الأولى، حتى لايعانى طلاب الأدبى من دراسة العلوم والرياضيات، وطلاب العلمى من دراسة التاريخ والجغرافيا؟! وهل يمكن كحل جزئي السماح لطلاب الفرقة الثانية الراسبين بدخول امتحان الدور الثانى فى أكثر من مادتين، وليكن ٤مواد؟.

سيد عبد الراضى عبد الرحيم- القوصية- أسيوط

٧ فوائد للإرهاب

عند عودتي من العمل بادرتني صغيرتي، التي استنفذت جهودي لإقناعها بمزايا التعليم الفني، وخاصة وأن قدراتنا المالية لاتقوى على الثانوية العامة «لو كنت طلعت لعيب كورة زي رضا عبد العال كنت زمانك أحسن من كده يابابا».

واستكملت زوجتي الحديث عن أحذية المدارس والشنط والمرايل والمصاريف الدراسية والدروس الخصوصية، ناهيك عن المتطلبات اليومية الملحة، وكيفية تدبيرها خاصة وأن المرتب ١٥٠ جنيها بعد ٢٢سنة خدمة وأسرة من سبعة أفراد.

بعد فحص واستقراء قررت اختصار الطريق وأن أصبح إرهابيا فللإرهاب سبع فوائد.

أولا: عملية اقتصادية فالزي الأفغاني مريح وغير مكلف، وهو السلعة الوحيدة المدعومة حاليا رغم أنف عاطف أغا وصندوق النقد الدولي، فضلا عن توفير أمواس الحلاقة والاستغناء عن الحلاق ومتاعبه اليومية التي يبثها في أذني كل شهر مرة.

ثانيا: سوف أصبح مهيب الطلعة يتحاشاني الكل والإخوة الدقنجية سوف يتبارون في إنهاء مصالحي في أي موقع، واعدائي سوف يخشون بأسي حفاظا على حياتهم وخوفا من التصفية الجسدية.

ثالثا: سأوفر ثمن السجائر والشاي واستغنى عن جهاز «التليفزيون» والغسالة والتسجيل والبوتاجاز فكلها مستحدثات وبدع وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة...

رابعا: من اليسير أن أصبح أميرا، وما أدراك ما الأمير، خاصة وأنني أقتنع بقدر لابأس به من الباس ثوب الباطل حقا والحق باطلا، وقدرتي على البسملة والحوقلة وزوغان العينين ورغرغة الشفتين والارتعاد.

خامسا: لاتستطيع زوجتي أو أولادي مطالبتي بفساتين أو أحذية، فذلك من الوثنية وقانا الله ووقاكم.

سادسا: سوف يتفضل علينا الشيخ «المحلاوي» بفيوضاته الاقتصادية لنبيعها ونربح منها ما بين سواك وعطور وساعات رقمية وأعشاب طبية وجوزة الطيب العجيبة وكلها من خيرات الله وبأموال المجاهدين.

سابعا: تيمنا بجاري الإرهابي من وجهة نظركم..حاليا ربنا فتح عليه ما بين السعودية واليمن وأفغانستان والسودان في رحلات الشتاء والصيف.

وقد أكلف بعملية تكون سر شهرتي ووكالات الأنباء والصحف والإذاعة تتصدرها صورتي وأخباري- وبعد أن ننتهي من الحكومة الكافرة يأتي دور الناصريين والشيوعيين والتقدميين والليبراليين والعلمانيين والمسلمين والمصريين، لتصبح مصر إرثا خالصا للإخوان وعلينا جميعا لعنة الله في زمن الانحطاط!.

محمد حجازي - المحلة الكبرى

لهذا أقول لا

مع تركز الثروة في يد قلة طفيلية وتفشي الفقر الذي أصبح قنبلة شديدة الخطورة على المجتمع كله. يسعى النظام لتركيز السلطة في يد القلة الطفيلية وإبعاد الفقراء عن أجهزتها.

فوظيفة وكيل النيابة محظورة على أبناء الفقراء مهما كانوا متفقهين في القانون. إذ أنه لايجوز لأولاد الرعاع أن يحاكموا السادة. أو يحكمون بينهم. ولكي تصل لهذه الوظيفة يجب أن يكون لديك أطيان أو عقارات أو أرصدة في البنوك أو ضامن من طبقتهم يسمي الواسطة!

ومنذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٥ تقريبا كانت الكليات العسكرية مفتوحة لأبناء الفقراء والأغنياء معا لكنها الآن تتطلب نفس الشروط السابقة. وكذلك كليات الشرطة، والمناصب السياسية والإدارية العليا.

وإمعانا في تعميق الطبقية تم افتتاح الجامعة الأهلية التي تقتصر على أولاد القمة! ولاشك أن كل هذا يدل على رعب السلطة وفزعها من قنبلة الفقر التي صنعتها وضاعفت قوتها بيديها، إنها سياسات حكم لافساد ضمائر وأخلاق كما يدعي البعض. وإليكم فقرة من حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا عام ١٩٨٤ في إحدى قضايا الفساد «وأن المحكمة تدق ناقوس الخطر لتنبه الحكومة أن هذا الفساد ليس فسادا خلقيا ولكنه فساد مقنن ومشرع ومحمي بأجهزة السلطة وأن هناك في مجلس الشعب من يفصلون القوانين على حسب مصالحهم».

مصطفى النجار- دمنكة -دسوق- كفر الشيخ.

نحن وفهد والبريد

** الصديق فهد محمد أحمد من السيدة زينب يعتب علينا عدم نشر رسائله العديدة، ونؤكد للصديق فهد أن هذه أول رسالة تصلنا منه- على الأقل منذ عام تقريبا- ويبدو أنه إما أن المشكلة في البريد، أو أنك كنت ترسل على العنوان السابق للمجلة..وعلى أية حال سعدنا برسالتك وفي انتظار رسائل أخرى..

المحرر

رغم أنف المنتفعين.. لا

رغم كل محاولات خدام الرئيس لتضليلنا وإيهامنا بأن مصر تعيش أزهى عصورها في ظل حكمه السعيد، فإننا نعرف أنهم يتكلمون وبطونهم ملأى، وأرجلهم دافئة وهم منفصلون تماما عن الشعب المصري المطحون الذي ينطق شكله قبل لسانه بالبؤس الذي يرسف في أغلاله، إننا بقانون العلة والمعلول يمكننا معرفة اللاحق بمجرد رؤية السابق، فإذا كان السابق في ١٢ سنة من حكم مبارك التعبية للغرب وأمريكا وحكم الفرد وتدهور أوضاع المعيشة والبطالة وارتفاع الأسعار والفساد وقوانين سيئة السمعة وانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وتزوير الانتخابات الذي هو عماد كلمة نعم، وتدهور التعليم والصحة وتجريم أي عمل سياسي للمعارضة إلا ما ينحصر في المقرات والصحف، فإن اللاحق يمثل غدا أغبر لنا ولمصرنا العزيزة، ولهذا أذهب صديقي القارئ إلى الاستفتاء وقل مثلي لا لمبارك.

فهد محمد أحمد

عفوا.. وننتظر رسائلك

** الصديق أشرف صادق- الشرقية:

مجلدات «اليسار» موجودة بمقر المجلة، كل مجلد يضم ٦أعداد بسعر ١٥ جنيها، والمجلدات الموجودة من العدد الأول وحتى ديسمبر ١٩٩٢.

ملوخية.. بلا أرانب

مشاغبات

كان المرحوم محمد لطيف، أشهر معلقي كرة القدم بين الخمسينيات والسبعينيات، يستثمر الوقت الضائع، أثناء المباريات التي يصفها، في تسلية مشاهدي التليفزيون بالحديث عن تاريخ اللاعبين وقوانين اللعبة، وذكرياته في الملاعب، ولايكف طوال ذلك عن شكر الجميع: رئيسيّ الناديين المتنافسين، وحكم المباراة، وسعادة الباشا مدير الأمن، وجنود الأمن المركزي ورجال الأسعاف، والصحفيين وجمهور الحاضرين في الملعب، والمشاهدين في البيوت، وباعة الكازوزة بين المدرجات حتى أصبحت تشكرات الكابتن لطيف موضوعا للتندر، لأنه مبالغته في شكر الجميع وبدون استثناء، وبنفس الحرارة، لم يكن لها معنى الا أنه لايشكر أحدا..!

ومع أن الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» قد حرص في الكلمة التي ألقاها في الاحتفال الذي أقيم برئاسة أسيادنا الذين في البيت الأبيض، على أن يشكر جميع اخوته من القادة العرب،إلا أن المسئولين في الاردن، ثم في مصر غضبوا، لأن «عرفات» لم يشكرهم بالأسم، وتعرض «أبو عمار» لحملة صحفية ضارية، تتهمه بالجحود ونكران الجميل وقال الأردنيون أنه تجاهل تضحيات الأردن من أجل القضية الفلسطينية، وآخرها أن الوفد الأردني في مفاوضات السلام، كان يستطيع منذ شهور، أن يسترد الجزء المحتل من الأراضي الاردنية من اسرائيل، ولكنه رفض انتظارا لحدوث تقدم في المسار الفلسطيني، وقالت الصحف المصرية أن الرئيس الفلسطيني لم يشكر مصر، مع أن كريستوفر قد شكرها، مع أنها كانت شريكا كاملا في مفاوضات أوسلو السرية، لأنه لايريد أن يعترف بالخطأ أو أن يقر بأن الرئيس المصري الراحل أنور السادات كان على حق، وأنه سبق عصره، بعشرين سنه ولو أن «أبو عمار» لم يعارضه آنذاك، لحصل على أفضل مما حصل عليه الآن!

ولابد أن هناك عربا آخرين قد غضبوا من عرفات لأنه لم يشكرهم، مع أن الشائع عنه، هو أنه من مدرسة الكابتن لطيف، وقد ظل ثلاثين سنه يبوس الجميع ويحضن الجميع، ويشكر الجميع على مايقومون به من أجل القضية، وكأن كثيرون يتندرون على ذلك إذ كانوا يعرفون أن أحدا لم يفعل شيئا من أجل القضية، ولكنني كنت أومن دائما أن أي زعيم فلسطيني لابد وأن يكون بواسا حضانا. والا فكيف يسترد أرضة التي ضاعت، ويرعى شعبه الذي تشتت بين المنافي والقيعاني، ويسوس قضيته في غابة النظام الدولي المليئة بالحيتان والمصالح، وغابة النظام العربي الميكيافيلي، الذي لايتفق على شئ. مالم يبوس هذا، فيغضب ذاك، فيحضنه ليغضب ذلك فيشكره على مالم يفعله، أو على مايستحق عليه،، لا الشكر، بل الضرب بالصرمة القديمة.

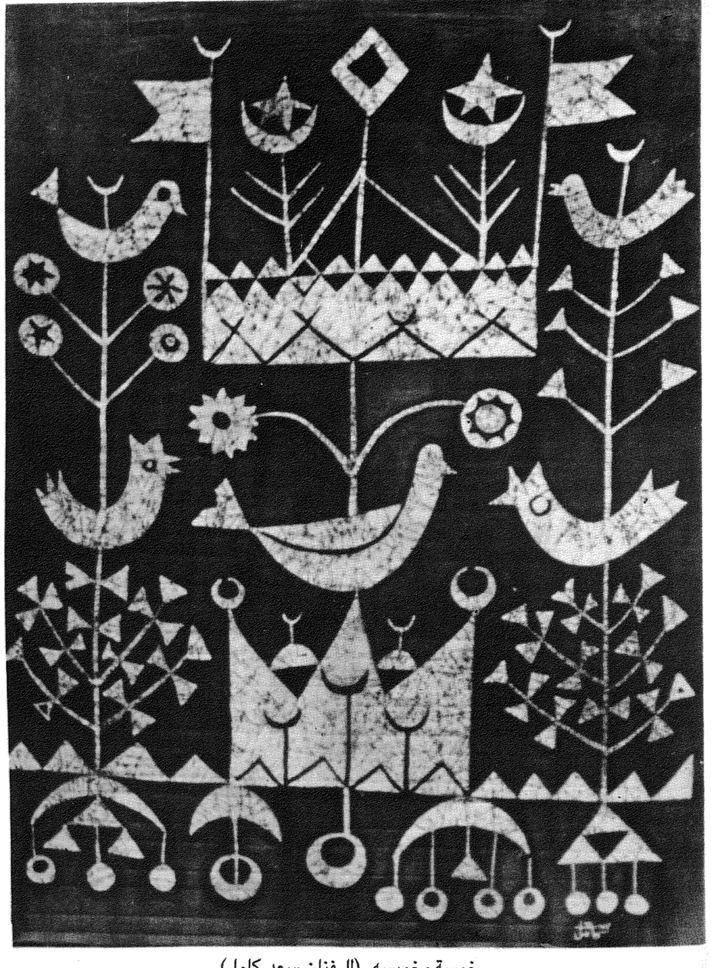
والواقع أنني لم أجد محلا من الاعراب، للقول بأن عرفات لم يشكر مصر لأنه لايريد الاعتراف بأن السادات كان بعيد النظر، وقد ذكرني هذا بالشاعر الصعلوك أحمد فؤاد نجم، وهو من كبار البواسين الحضانين في التاريخ العربي المعاصر، فقد علمنا ذات سجن، بأن هناك ضابطا من مباحث أمن الدولة هو المسئول عن اغلاق الزنازين علينا طوال اليوم، وعن مصادرة حقوقنا القانونية المشروعة، وانتدب «نجم» نفسه لقيادة المقاومة، فكان يفتح عينيه في الصباح، لينادي علينا بصوت عال يصل الى من يعنيه الأمر قائلا «صباح الخير ياصلاح ياعيسى يامباحث ياابن الكلب» ليرد كل منا عليه التحيه بأحسن منها قائلا: «صباح الفل يانجم، يامباحث ياوسخ» فكان الرد المنطقي مزيدا من سوء المعاملة، الى أن قررنا تصعيد الاشتباكات، والدخول في حرب مع العدو، فأعلنا الأضراب عن الطعام، حتى نسترد «حقوقنا المشروعه»، واخترنا «نجم» قائدا له، وجاء رد «العدو» على صورة حملة عسكرية، اقتحمت العنبر بقيادة ضابط المباحث المشتوم اعلاه، واخرجتنا جميعا، واوقفتنا في صف واحد، ليهمس كل منا في إذن الأخر بأننا سنقاوم حتى آخر رجل، وكان القائد «نجم» هو آخر الذين أخرجو، ونظرنا اليه بفخر، وهو يضع كفه متعامدة على جبهته ليتوقي وهج الشمس، ثم يستعرضنا ونحن في انتظار أوامره ببدء الحرب، ويستعرض «العدو» ليفتر ثغرة عن ابتسامة واسعة، ويقفز ليحتضن ضابط المباحث ويبوسه ويطبطب على ظهره وهو يقول: ازيك يامحمود.. ازيك ياحبيبي!. وعندما عاتبناه على تخاذلة، وانهزاميته، وتخلية عن قيادة المعركة، لمجرد أن الضابط كان جارا له وهما أطفال، قال: هوّ مباحث صحيح...بس جدع جدا!

وإذا كان صحيحا أن السادات قد سبق الجميع في الجلوس على حجر كيسنجر ثم في الارتماء في احضان بيجن، وهو يقول «ازيك يامحمود».. ازيك ياحبيبي» وأول من اكتشف أن كليهما «مباحث...بس جدع جدا»، فليس معنى ذلك أنه كان بعيد النظر، بل معناه أنه كان سريع الخيبة... ومن الصحيح كذلك أن الحى ابقى من الميت، من حق «ابو عمار» أن يدخر تشكراته واحضانه وقبلاته، لمن في يدهم مقاليد أمور الدنيا، لذلك شكر الرئيس «كلينتون»، ولولا أن تقاليد البيت الأبيض، لاتجيز تبادل القبلات والاحضان علنا، لباسه وحضنه وقا له: ازيك ياكلينتون.. ازيك ياحبيبي!

ومن حق أبو عمار أن يرد على الذين هاجموه لأنه لم يشكرهم سائلا:أشكركم على ايه ياحسره؟- وهو سؤال وجيه، يذكرني بتلك النادرة التي تقول أن زوجة من النوع المدقدق أعدت وجبه عشاء فاخرة من الملوخية بالارانب لتقدمها لزوجها في ليلة عودته الأسبوعية، من مكان عمله بالصحراء لتكون مقدمة سعيدة، لسهرة زوجية سعيدة، لكن الزوج ماكاد يتعشى حتى راح في نوم عميق، وتكرر ذلك في الأسبوع الثاني والثالث و سألها بمجرد وصوله في المرة العاشرة،سألها وهو يفرك يديه قائلا: هيه عملتي الأرانب؟!. فمصمصت بشفتيها دقت بيدها على صدرها، وهي تقول بلهجة ذات معنى: أرانب على إيه ياحسره؟.. فرد عليها فورا: على ملوخية ياوليه!

وأوجع الدموع هو ماينتهي بالضحكات!





خمسة وخميسه (للـفنان سعد كامل)



اعلام فلسطينية وصور لعرفات فى تظاهرة تأييد للاتفاق فى القدس الشرقية